المجلة العلمية لكلية الآداب مج 14، ع 3 (2025) 119 – 222
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

اللَّاجئون السُّوريُّون فِي مِصْر
تَقْيِيم سُوسْيو تَنمَوِي لِمسْتَوى الرِّضَا والتَّفاعل الاجْتماعيّ

هَانِي مُحَمَّدِ بَهَاءِ الدِّينِ
أستاذ علم الاجتماع المساعد، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة السويس

المستخلص

سعت هذه الدراسة إلى تحليل أوضاع اللاجئين السوريين في مصر، مع التركيز على تقييم مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي وعلاقتهما بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية، مثل إتاحة الحقوق، أداء الواجبات، والمشكلات التي تواجههم. اعتمادًا على تقنيات المنهج العلمي بأسلوبه الوصفي التحليلي، وطريقتي المسح الاجتماعي للعينة، والمقابلة المفتوحة، مع التركيز على القياس والتحليل الكمي عبر تصميم بطارية كلية مُقننة متضمنة أربعة مقاييس فرعية لـــ (إتاحة الحقوق، أداء الواجبات، الرضا والتفاعل الاجتماعي، والمشكلات)، وفق تدرج القياس الثلاثي في تقييم هذه الأبعاد، مع معالجة البيانات باستخدام المعاملات الإحصائية الوصفية والاستدلالية، بعد تطبيقه على عينة غير احتمالية منها العينة القصدية متعددة المصادر مع عينة كرة الثلج، ووفقًا للإتاحة بلغت عينة الدراسة (303) مشاركًا من أرباب أسر اللاجئين، بالإضافة إلى سبع حالات تم اختيارها للمقابلة المفتوحة، شريطة توافر رغبتهم في المشاركة، وشمل التطبيق المكاني محافظات (القاهرة والجيزة والإسكندرية)، خلال النصف الثاني من العام 2024. وتشير نتائج الدراسة إلى أن اللاجئين السوريين في مصر يتمتعون بمستوى رضا وتفاعل اجتماعي مرتفع نسبيًا، مدعومًا بالعلاقات الاجتماعية القوية والتكيف مع المجتمع المصري. ومع ذلك، تؤثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير على مستوى الرضا، حيث يزداد الرضا مع تحسين الدخل واستقرار العمل. كما تظهر الدراسة وجود علاقات ارتباطية دالة بين الرضا والتفاعل الاجتماعي مع إتاحة الحقوق، أداء الواجبات، والمشكلات الاجتماعية التي يواجهها اللاجئون، مما يعكس تأثير هذه العوامل على مستوى رضاهم وتفاعلهم داخل المجتمع المضيف، وأوصت الدراسة بتبني نهج شامل لتحسين ظروف اللاجئين المعيشية والتعليمية والإسكانية.

الكلمات المفتاحية: اللاجئون السوريون، الرضا الاجتماعي، التفاعل الاجتماعي، السياسات التنموية، الدمج الاجتماعي

تاريخ المقالة:
تاريخ استلام المقالة: 1 / 6 / 2025
تاريخ استلام النسخة النهائية: 14 / 7 / 2025
تاريخ قبول المقالة: 31 / 7 / 2025

Scientific Journal of Faculty of Arts 14 (3) 2025, 119 – 222
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

Syrian Refugees in Egypt Assessing Satisfaction and Social Interaction from a Socio-Developmental Perspective

Hany M. Bahaa El Din
Associate Professor of Development Sociology
Department of Sociology Faculty of Art
Suez University

Abstract

This study examines the situation of Syrian refugees in Egypt, focusing on their satisfaction and social interaction in relation to socioeconomic factors such as access to rights, fulfillment of duties, and encountered challenges. Using a descriptive-analytical methodology supported by surveys and open interviews, the research employed a comprehensive tool covering four dimensions: rights, duties, satisfaction/social interaction, and challenges. Data were analyzed using descriptive and inferential statistics. The study relied on a non-probability sample of 303 refugee household heads and seven interview participants, conducted in Cairo, Giza, and Alexandria during the second half of 2024 Findings indicate relatively high satisfaction and social integration among refugees, especially those with higher income and stable employment. Significant correlations were found between satisfaction, social interaction, rights access, duty fulfillment, and social challenges. The study recommends a holistic approach to improving refugees' living, educational, and housing conditions, enhancing their role in decision-making, and promoting collaboration between local and international actors.

Keywords: Syrian refugees, social satisfaction, social interaction, developmental policies, social integration.

Article history:
Received 1 / 6 / 2025
Received in revised form 14 / 7 / 2025
Accepted 31 / 7 / 2025

«اللاجئون هم المرآة التي تعكس هشاشتنا الأخلاقية، حيث نرى في معاناتهم اختبارًا لإنسانيتنا وقدرتنا على تقاسم العالم أو عجزنا عن ذلك» [Evans & Bauman, 2016]. في سياق اللاجئين يشير **زيجمونت باومان** إلى أنهم يمثلون أحد أبرز مظاهر السيولة والخوف في العالم الحديث. ينظر إليهم على أنهم قوى غير متوقعة وغامضة مثل تلك التي أجبرتهم على الفرار، مما يجعلهم يتجاوزون قدرة المجتمعات على الفهم أو السيطرة.

أوَّلاً: مَوضُوع الدِّراسة وأهمِّيَّتها :

يشكّل وجود اللاجئين السوريين في مصر ظاهرة اجتماعية وتنموية تحتاج إلى تحليل شامل نظرًا لتأثيرها على المجتمع المصري من جهة، وعلى اللاجئين أنفسهم من جهة أخرى. فمنذ بداية الأزمة السورية عام 2011، شهدت مصر تدفقًا متزايدًا للاجئين السوريين الباحثين عن الأمان والاستقرار بعد فرارهم من النزاع المستمر في وطنهم. ووفقًا لإحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ارتفع عدد اللاجئين السوريين المسجلين في مصر من 12,800 بنهاية عام 2012 إلى أكثر من 159,000 لاجئ مع نهاية العام الماضي (UNHCR, 2024). أدى هذا التدفق إلى تحديات عدة، أبرزها صعوبات التفاعل والاندماج الاجتماعي وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، ما أثر على جودة حياتهم ومستوى رضاهم الاجتماعي (UNHCR, 2023)، وتأتي هذه التحديات ضمن سياق أوسع، حيث تستضيف مصر ما يزيد عن تسعة ملايين لاجئ من 133 دولة، وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة، في حين يُقدَّر العدد الفعلي بأكثر من ذلك (أمين، 2025: 29). لذا، تبرز الحاجة إلى بحث معمّق لتحليل هذه العوامل وتأثيرها على مستوى الرضا الاجتماعي لدى اللاجئين السوريين في مصر.

وفي سياق دراسة الرضا والتفاعل الاجتماعي للاجئين، ركّز البحث السوسيولوجي على تحليل تأثير العولمة والتحولات الاقتصادية والسياسية على حركات الهجرة وحقوق اللاجئين، وأسهمت هذه الجهود في تعميق الفهم لظاهرتي الهجرة واللجوء من خلال التركيز على دور السياسات العالمية والنسق الدولي في تشكيل هذه الحركات (Nethersole, 2001)، وتبين أن اللجوء لا ينحصر في كونه نتيجة للعولمة، بل يعكس تأثيرات متشابكة لعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية. وبرز التمييز الواضح بين اللاجئين في ظل نظام عالمي يتسم بعدم المساواة والإنصاف، وهو ما يسهم في تعقيد أوضاع اللاجئين وزيادة معاناتهم. وتُعد النزاعات

المسلحة واحدة من أبرز الأسباب المحفزة لحركات اللجوء، وقد وُضّحَ أن معالجة أزمة اللاجئين لن تحل على المدى الطويل إلا من خلال الحد من عدم المساواة، وتقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، ومعالجة قضية نزع السلاح على المستوى العالمي (Richmond, 2005)، ولا تزال الدراسات قائمة على تحليل الأبعاد الاجتماعية والثقافية لظاهرة اللجوء، وكيف يؤثر السياق الاجتماعي العالمي في تكامل اللاجئين في المجتمعات الجديدة (Betts & Collier, 2017). حيث إن اللاجئين على الرغم من استقرارهم في البلدان المضيفة لسنوات طويلة، إلا أنهم ينظرون إلى أنفسهم كلاجئين، ويعجزون عن الشعور بانتماء كامل أو بأنهم جزء لا يتجزأ من المجتمع المضيف (Magwaza, 2003).

ويُعد بحث مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي بين اللاجئين من الموضوعات المهمة ذات الصلة والبحث السوسيو تنموي، حيث يشير مستوى الرضا الاجتماعي إلى درجة الإشباع التي يشعر بها الأفراد تجاه حياتهم وظروفهم المعيشية، بينما يشير التفاعل الاجتماعي إلى قدرة الأفراد على التواصل والانخراط في المجتمع المضيف، وتعد هذه العوامل حاسمة في تحديد مدى قدرة اللاجئين السوريين على التعايش ومواجهة التحديات التي تعترض طريقهم في المجتمع المصري. رغم أهمية هذه القضايا، فإن الدراسات التي تناولت الرضا والتفاعل الاجتماعي للاجئين السوريين في مصر بشكل خاص، وتهتم بتحليل العلاقة بين إتاحة الحقوق، وأداء الواجبات الاجتماعية، والتفاعل الاجتماعي، ما زالت محدودة. فالدراسات السابقة ركّزت في أغلب الأحيان على إشكاليات أخرى مثل الأبعاد السياسية أو الاقتصادية للأزمة السورية (UNHCR, 2020). بينما اهتمّت بعض الدراسات الأخرى بالمشكلات المعيشية، الصحية والتعليمية، ولكن قلة من الدراسات تناولت تفاعل اللاجئين في سياق مجتمع مضيف معقد مثل المجتمع المصري. لذلك، تشكّل هذه الدراسة محاولةً لسد هذه الفجوة من خلال فحص العلاقة بين إتاحة الحقوق، أداء الواجبات، والمشكلات الاجتماعية التي يواجهها اللاجئون في مصر.

وتوضح الدراسات الدولية أن استمرار زيادة أعداد اللاجئين حول العالم يؤثر على البلدان المضيفة ويدفعها لإعادة جدولة سياسة الاستقبال. وترجع اختلاف السياسات والاستراتيجيات تجاه موجة اللاجئين السوريين إلى اختلاف مصالح الدول المستقبلة لهم (Bianco, 2017). وكان لمصر نهج متفرد في التعامل مع الأعداد الكبيرة من اللاجئين، اختلف عن بعض البلاد الأخرى التي استضافت عددًا أقل مما تستضيفه مصر، فلم تحتجزهم في مخيمات كما فعلت كل الدول المستضيفة للاجئين، بل سمحت لهم

بالعيش بحرية في المجتمع المصري، ووفرت لهم التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات على قدم المساواة مع المصريين (البقيعي، 2024: 18). لكن ذلك لم يدم طويلًا، وتغيرت سياسات الحكومة المصرية تجاه اللاجئين بتغير الحكومات وتوجهاتها السياسية المختلفة، وتباين الالتزام بالأطر الدولية والقوانين الوطنية في العديد من الحالات، وفقًا للاعتبارات السياسية، الأمنية، والحالة الاقتصادية للبلاد (Elshokeiry, 2016).

وقد واجهت مصر العديد من التحديات بسبب تدفق اللاجئين في ظل التزامها بالقضايا الإنسانية، والتوقيع على الاتفاقات الدولية الخاصة والمتعلقة بقضايا اللاجئين (البقيعي، 2024: 19). بعد أن بسطت أزمة اللاجئين تداعياتها السلبية على المجتمع المصري، وزادت معها التكلفة الاقتصادية، وفق مؤشرBIG MAC ليتراوح متوسط الإنفاق السنوي على اللاجئ في مصر بين 12.5 ألف إلى 15 ألف دولار. هذا فضلًا عن الضغط على القطاع الصحي والتعليمي والخدمات العامة، وزيادة عرض العمالة، والتأثير على سوق العقارات (محمد، 2024أ: 22، 23). وتكاثفت سلسلة متتابعة من الضغوط باضطراد على اللاجئين السوريين في مصر، من حيث التأثير في جودة حياتهم ومستوى أمانهم، وتمتّعهم بوضع قانوني يعترف بوجودهم كلاجئين. فبعد أن وجد آلاف اللاجئين السوريين في مصر شيئًا من الاستقرار والأمان النفسي، خلال أكثر من عقد على لجوئهم إليها، وازدهرت أحوال بعضهم، باتوا يعانون اليوم حالة قلق شديد على مصيرهم ومستقبلهم فيها، وذلك بعد جملة من القرارات والإجراءات التي غيّرت مسار حياتهم، وأعادتهم إلى ميادين الحيرة، والإحباط والعجز عن مواجهة الواقع الجديد، حيث شهد العام 2024 تغييرات نوعية في طريقة تعاطي السلطات المصرية والمفوضية العامة لشؤون اللاجئين في مصر مع ملفّهم، كان آخرها وقف منحهم الإقامات السياحية، في إجراءٍ وَضَعَ آلاف السوريين أمام مشكلة حقيقية تهدّد أمانهم، وتثير مخاوفهم حول مآلات هذا التغيير وخلفياته (محمد، 2024ب: 1). هذا مع الأخذ في الاعتبار أن التداعيات الاقتصادية لأزمة اللاجئين، تفوق القدرة الاقتصادية للدول المستضيفة، الأمر الذي يؤثر على حياة المواطنين وظروفهم الاقتصادية داخلها وبشكل كبير، ولكن لا يعني هذا الأمر أن الدول المستقبلة للاجئين لا تمارس دورها حيال الأزمات في المنطقة العربية، ولكن لكل دولة قدرة اقتصادية على تحمل عدد معين من اللاجئين، وفي حالة زيادة هذا العدد، سيجعلها تواجه أزمات اقتصادية عميقة (محمد، 2024أ: 25). وفي هذا السياق، تشير

دراسات الحالة المصرية (عامر، 2022: 1440) إلى أن استقبال اللاجئين السوريين في مصر فرض ضغوطًا اقتصادية ملموسة، لا سيما على الموارد العامة والخدمات الأساسية، خاصة في قطاع التعليم. ومع ذلك، لا يُتوقع أن يؤدي وجودهم إلى خلل ديموجرافي أو إثني، أو أن يتسبب في توترات سياسية داخل البلاد. وعليه، يصبح من الضروري النظر إلى هذه الظاهرة من منظور شامل، لا يقتصر فقط على التأثيرات الاقتصادية، بل يمتد إلى الأبعاد الاجتماعية والتنموية، ففي ظل محدودية الموارد والضغوط الاقتصادية، تتحدد طبيعة العلاقة بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، مما يستدعي مقاربات متوازنة تضمن تكيفًا مستدامًا لكلا الطرفين.

علاوة على ذلك، يعد فهم العلاقة بين الحقوق الاجتماعية، مثل حق العمل، والتعليم، والرعاية الصحية، ومستوى الرضا الاجتماعي لدى اللاجئين السوريين في مصر عاملًا محوريًا لتحسين استراتيجيات استضافة اللاجئين وتعزيز التفاعل الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمع المضيف. ويسهم تحليل هذه الديناميكيات في صياغة سياسات أكثر كفاءة لتحقيق التوازن بين احتياجات الطرفين (UNHCR, 2018). إذ إن إتاحة الحقوق الإنسانية الأساسية للاجئين هي إحدى الخطوات الأساسية لتعزيز انخراطهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بشكل أكثر فعالية. ونود أن نشير إلى أن التنامي السريع لأعداد المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية قد فاقم المخاوف الوجودية القائمة أصلًا في هذه البلدان المضيفة، وفي غمرة المخاوف من أن تطول فترة تواجدهم في هذه البلدان، عمدت معظم بلدان المنطقة إلى عدم دمج المهاجرين واللاجئين السوريين لدفعهم للعودة إلى بلدانهم الأصلية، وكان ذلك يعني انتهاج سياسة تحدّ من نفاذ اللاجئين إلى الخدمات، والانتقاص من حقوقهم المنصوص عليها دوليًا من ناحية، وشُددت الرقابة على المعابر الحدودية التي كانت مفتوحة في الماضي أو أغلقت تمامًا من ناحية أخرى. ولا شك أن مثل هذه الأمور، تضع عقبات كثيرة أمام اللاجئين السوريين في إمكانية العيش – عيشة آمنة وإنسانية – في بلاد الملجأ، وينعكس بالسلب على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية (أحمد، 2020: 1750). وتشير الدراسات إلى أن إتاحة الحقوق الأساسية تؤدي دورًا محوريًا في تحسين رفاهية اللاجئين وتعزيز اندماجهم الاجتماعي. مع ذلك، يعاني الكثير من اللاجئين السوريين من القيود المتعلقة بإتاحة هذه الحقوق، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الرضا لديهم وزيادة العزلة الاجتماعية.

من ناحية أخرى، فإن أداء الواجبات الاجتماعية والمشـــاركة في الأنشـطة المجتمعية يمكن أن يســهم في تعزيز التفاعل الاجتماعي، ورفع مســتوى الرضـــا، وتعزيز روح الانتماء لديهم (Crisp, 2004). وتشـــير الدراسات إلى أن اللاجئين السوريين يسهمون على نحو إيجابي في سوق العمل المصـــري، وتُقدَّر حجم الأموال المســـتثمرة من قبل المســـتثمرين السـوريين، بحوالي مليار دولار، والمشـروعات التي ينفذها السـوريون - طبقًا للخبراء - توفر فرص عمل أمام المصـــريين والجنســـيات الأخرى (أمين، 2024: 29). ومع ذلك، تعيش الجالية السـورية في مصـر حالةً من التصحر السياسي، وتغيب القيادة المنظمة للمجتمع السوري في مصر في ظل التأثر الكبير بالموقف الحكومي المصري غير الواضح من الملف السوري (يحيى، 2018: 2).

علاوة على ذلك، تشير الأبحاث إلى أن التحديات التي يواجهها اللاجئون، مثل التمييز والضغوط الاقتصادية، يمكن أن تؤثر سلبًا على تفاعلهم الاجتماعي مع المجتمع المضيف و تُقلل من مستوى الرضا. وركزت بعض الدراسات الدولية (Gilbert, 2017)، (McGuinness, 2017) على الصعوبات التي يواجهها اللاجئون السوريون وإعادة توطينهم في المجتمع المضيف، وخاصة العوائق أمام الوصول وفاعلية التنفيذ في قطاعات الإسكان، وفرص العمل والحياة، والتكامل المجتمعي، والتعليم، والرعاية الصحية. وأظهرت العديد من دراسات الحالة المصرية التي غطت المدة من (2011- 2016) التحديات التي يواجهها اللاجئون السوريون، وأشارت إلى تغير الظروف المعيشية للاجئين السوريين في مصر بتغير النظام السياسي الحاكم، في اتجاه تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي لعدد كبير منهم؛ حيث زادت الصعوبات والمشاكل التي يواجهونها، مع فرض قيود على التأشيرات وتجديد تصاريح الإقامة، وزادت الهجمات الإعلامية الرافضة لوجودهم، واتسم تعامل الحكومة المصرية بعدم الوضوح وازدواجية المعايير (Ayoub & Khallaf, 2014)، (Ayoub, 2016). وهناك حالة إرباك تضع اللاجئين اليوم أمام إشكالات خطيرة، حيث واجه عدد كبير منهم تحدّيات قانونية في سعيه إلى إيجاد عمل في مصر (ضاهر، 2023: 3)، وأن المدارس الحكومية لا تقبل بتسجيل أبناء اللاجئين السوريين إلا بوجود إقامة سارية، وهذا يعني أن التعليم غير متاح إلا لعدد محدود جدًا منهم (محمد، 2024ب: 10).

هذا، وتعيش العديد من مجموعات اللاجئين، إن لم يكن معظمهم، في ظروف بالغة الصعوبة، حيث تعجز البلدان المضيفة ومنها مصر عن تلبية احتياجاتهم أو تقديم الحماية والمســـاعدات اللازمة بشـــكل كامل

(Akram, et al., 2019). وتشير الدراسات إلى أن اللاجئين السوريين في مصر يواجهون تحديات متعددة تؤثر على تكيفهم الاجتماعي والمعيشي. وتوضح دراسة (علي، 2019: 113) أن البيئة المصرية لا تدعم ممارسة العديد من المهن التي اعتادها السوريون في بلدهم، مع معاناة الأسر السورية من مشكلات الوصول إلى أسواق العمل، والرعاية الصحية المجانية وخدمات التعليم والإسكان. وفي المقابل، تشير دراسة (العربي، 2022: 58) إلى أن العلاقات التاريخية والثقافة المشتركة وتشابه العادات والتقاليد بين مصر وسوريا، إلى جانب الأمن المستقر، جعلت مصر وجهة آمنة للهجرة. ومع ذلك، يعاني اللاجئون من تحديات متعددة، أبرزها ارتفاع تكاليف المعيشة والسكن، وضعف جودة خدمات الرعاية الصحية والتعليم. كما اضطر العديد منهم إلى تغيير مهنهم الأصلية لتلبية احتياجاتهم، مع صعوبة استخراج الوثائق الرسمية، حيث يعد الحصول على الإقامة القانونية من أكبر المشكلات التي عانى منها اللاجئون السوريون، وحدّت من اندماجهم وتكيفهم وحصولهم على العمل وإحساسهم بالاستقرار في المجتمع المصري (زوبته، 2023: 237).

وعلى خلاف هذه النتيجة، كشفت دراسة (Mahmoud,2017) عن أوجه التكامل الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين واللاجئين السوريين في مصر. وأشارت إلى اندماج السوريين والمصريين من خلال العمل المشترك وخبرة الحياة. وأظهرت الدراسة درجة عالية من نهج التكامل الناجح. وفي سياق متصل، أشارت دراسة (كمال، 2021) إلى أنه من خلال التفاعل الاجتماعي وممارسات الحياة اليومية تبين عدم شعور السوريين بأي تفرقة بينهم وبين المصريين، مع سيادة أجواء المودة والرحمة في العلاقات الأسرية التى تجمع بين بينهم. وتعزو دراسة (ضاهر، 2023: 3)، ذلك إلى أن التشابه الكبير في التقاليد والخلفيات الثقافية والاجتماعية بين المجتمعين مما سهل اندماجهم واختلاطهم في المجتمع المصري. يُضاف إلى ذلك أن الوجود السوري في مصر عادةً ينظر إليه على نحو إيجابي من الشعب المصري ووسائل الإعلام المحلية، وهو ما يتناقض بشكل صارخ مع البلدان الإقليمية الأخرى، حيث المشاعر المناهضة للسوريين آخذة في التنامي باستمرار جنبًا إلى جنب مع الإجراءات السلطوية لإجبارهم على العودة إلي سوريا. ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من التحديات تعيق الرضا والتفاعل الاجتماعي بالمجتمع المصري.

وعلى ما سبق، تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة فهم وتفسير العوامل التي تؤثر على مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي لدى اللاجئين

السـوريين في مصـر. مع التركيز على مدى تأثير إتاحة الحقوق، أداء الواجبات، والتحديات الاجتماعية والاقتصـادية التي تواجههم، وتقييم أثر هذه العوامل على رضـاهم عن حياتهم اليومية، وتفاعلهم الاجتماعي مع المجتمع المضيف، مع مراعاة التباينات المرتبطة بخصائصهم الاجتماعية. وتقديم رؤى تسهم في تعزيز التفاعل الاجتماعي وتحسين مستوى الرضا لدى هذه الفئة في ظل الظروف الحالية.

ثانيًا: أَهدَاف الدِّراسة وتساؤلاتها :

تهدف الدراسـة تقييم العلاقة بين مسـتوى الرضـا والتفاعل الاجتماعي لدى اللاجئين السـوريين في مصـر والعوامل الاجتماعية والتنموية المؤثرة فيهما، مع تسليط الضوء على تأثير إتاحة الحقوق، أداء الواجبات الاجتماعية، المشـكلات والتحديات، والمحددات الاجتماعية. وعليه، صاغت الدراسة عددًا من التساؤلات في سعيها لتوفير إطار شامل لفهم التحديات والفرص التنموية المتعلقة باللاجئين السـوريين، وتحليل العوامل التي تؤثر على تفاعلهم الاجتماعي ورضـاهم عن الحياة في مصر.

1. ما العلاقة بين مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي لدى اللاجئين السوريين في مصر وإتاحة الحقوق الأساسية مثل الحق في العمل، التعليم، والرعاية الصحية؟
2. ما العلاقة بين مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي لدى اللاجئين السوريين في مصر وأداء الواجبات الاجتماعية مثل المساهمة في المجتمع المضيف أو الالتزام بالعادات والتقاليد المحلية؟
3. ما العلاقة بين مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي لدى اللاجئين السوريين في مصر والمشكلات والتحديات التي يواجهونها، مثل التمييز، نقص الفرص الاقتصادية، والصعوبات الثقافية؟
4. هل يختلف مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي لدى اللاجئين السوريين في مصر بناءً على المتغيرات الاجتماعية؟
5. ما مدى الإسهام النسبي للمحددات الاجتماعية (النوع، السن، الديانة، الحالة الاجتماعية، طبيعة العمل، الدخل، وعدد أفراد الأسرة) في تفسير مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي بين اللاجئين السوريين في مصر؟

ثالثًا: المفاهيم المؤطِّرة لِلدِّراسة :

تكمن أهمية المفاهيم في كونها تحدد زوايا النظر للموضوع المدروس (اصطلاحًا، وإجرائيًا)، مما يساعد في بناء إطار معرفي يبرز الأبعاد المتعددة للظاهرة، ويفكّ الالتباس حولها. وثمة مجموعة من المفاهيم المحورية هنا تُشكّل أساسًا للتحليل السوسيولوجي، سنعمل على تعريفها ضمن الإطار البحثي لتوضيح دلالاتها وحدود استخدامها بما يتناسب مع أهداف الدراسة وسياقها. وذلك على النحو التالي:

(1) اللاجئ (Refugee): يُعرَّف وفقًا لاتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، بأنه: «كل شخص يوجد، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد» (UNHCR, 1951). هذا التعريف يُلزم الدول الموقعة على الاتفاقية بتوفير الحماية للاجئين، بما في ذلك عدم إعادتهم قسرًا إلى بلدانهم الأصلية حيث قد تتعرض حياتهم أو حريتهم للخطر. وفقًا للسياق البحثي، يعتمد التعريف الإجرائي للاجئين على عناصر قابلة للقياس والتحليل، ويُعرّفون إجرائيًا بأنهم: «مجموعة من الأفراد الذين اضطروا إلى مغادرة وطنهم الأصلي نتيجة لخوف مبرر من الاضطهاد على أساس العرق، الدين، الجنسية، الانتماء إلى جماعة اجتماعية معينة، أو الرأي السياسي، ولا يستطيعون العودة بسبب هذا الخوف أو بسبب غياب الحماية القانونية». وتتحدد المؤشرات الإجرائية للاجئين السوريين في مصر، وفقًا للخصائص التالية:

- **الاضطرار إلى مغادرة سوريا:** السبب الرئيسي لمغادرة اللاجئين السوريين وطنهم هو الحرب الأهلية التي بدأت عام 2011، وما تبعها من تدمير للبنية التحتية، وخوف من الاضطهاد أو العنف القائم على أسس سياسية، عرقية أو طائفية.
- **الخوف المبرر من الاضطهاد:** اللاجئون السوريون يعانون من تهديدات مباشرة أو غير مباشرة لحياتهم أو حريتهم، سواء من النزاع المسلح أو القمع الحكومي، أو استهداف الجماعات المعارضة.
- **غياب الحماية القانونية:** في سوريا، لا تتوفر ضمانات قانونية تحمي اللاجئين من التعرض للاضطهاد أو العنف، مما يدفعهم للبحث عن الأمان في دول أخرى مثل مصر.

- **الإطار القانوني:** انطباق تعريف اللاجئ وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 وبروتوكولها المكمل لعام 1967. ويعتبر اللاجئون في مصـــر فئة معترف بها بموجب القوانين الوطنية والمعايير الدولية، حيث يتم تسـجيلهم لدى مفوضـية الأمم المتحدة لشـؤون اللاجئين، ما يمنحهم وضـــعًا قانونيًا يمكّنهم من الحصـــول على بعض الحقوق والخدمات الأساسية.

(2) **الرضـــا الاجتمـاعي (**Social Satisfaction**):** يمكن تعريفـه من منظور علم الاجتماع، بأنه «حالة من الشـعور بالقبول والاسـتحسـان الناجم عن تحقيق التوقعات الاجتماعية والإيفاء بالمعايير والقيم التي يضـعها المجتمع، مما يعزز الشعور بالانتماء والتكامل» (Parsons, 1991). وعليه، يُشير الرضـا الاجتماعي إلى مستوى الشعور الإيجابي أو القبول الذي يشـعر به الأفراد تجاه وضـعهم الاجتماعي وعلاقاتهم ضـمن المجتمع، ويُعتبر الرضـا الاجتماعي مؤشـرًا على مدى توافق الفرد أو الجماعة مع البنية الاجتماعية السـائدة، ودورها في تحقيق الاسـتقرار الشـخصـي والمجتمعي. ويتحقق هذا الرضـا عندما يشـعر الأفراد بأنهم جزء من النسـيج الاجتماعي، وأنهم يسـاهمون بفعالية في مجتمعاتهم. وفي سـياق الدراسـة الحالية، يتم تقييم مسـتوى الرضـا الاجتماعي لدى اللاجئين السـوريين في مصـر عبر عدة مؤشـرات: (البيئة المعيشـية، العلاقات مع الجوار، البيئة التعليمية، وبيئة العمل والإنتاج).

(3) التفـاعل الاجتمـاعي (Social Interaction): يُشـير إلى العمليات الديناميكية التي تحدث عندما يتفاعل الأفراد أو الجماعات مع بعضـهم البعض ضـمن سـياق اجتماعي؛ وعليه تُبنى العلاقات الاجتماعية والممـارسـات الحيـاتيـة. ووفقًـا **لجيـدنز** (Giddens, Duneier, Appelbaum & Carr, 2017)، يُعد «التفاعل الاجتماعي هو النمط المتكرر للتفاعل بين الأفراد، والذي يُحدد من خلال القواعد والمعايير الاجتماعية، ويُسهم في تشكيل بنية المجتمع». ويمكن أن يأخذ أشكالًا متعددة مثل: التعاون، التنافس، الصـراع، التكيف، والمسـاومة. وكل شكل من هذه الأشكال يُسهم في تحقيق التوازن أو التغيير داخل النسيج الاجتماعي. في الدراسـة، يتم قياس تفاعل اللاجئين السـوريين مع المجتمع المصـري من خلال فهمهم لكيفية التفاعل مع المصـريين في البيئات المعيشية، التعليمية، العمل والإنتاج، والأنشطة الاجتماعية.

(4) إتاحة الحقوق (Access to Rights)**:** تُعبر عن مدى قدرة الأفراد على الوصـول إلى الموارد، الفرص، والحماية اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية والمسـاواة في المجتمع. ما يعني ضـمان تمتع الأفراد بحقوقهم الأسـاسـية دون تمييز أو عقبات، وممارسـتها بشـكل كامل ومتكافئ ضـمن إطار قانوني واجتماعي يحمي هذه الحقوق (Sen, 2001). وتشـير إتاحة الحقوق هنا إلى مدى قدرة الأفراد، وتحديدًا اللاجئين السوريين، من الوصـول الفعلي إلى الحقوق الأساسية، مثل التعليم، والرعاية الصـحية، وفرص العمل، والمسـكن اللائق. وفي السـياق المصـري، وتتعلق هذه الحقوق بما إذا كان اللاجئون قادرين على الحصـول على هذه الخدمات بنفس الطريقة التي يحصـل عليها المواطنون المصريون، أو ما إذا كان هناك تمييز في الوصول إليها.

(5) أداء الواجبات (Fulfillment of Duties): عملية اجتماعية تعكس مدى وعي الأفراد بأدوارهم داخل النظام الاجتماعي، والتزامهم بالمسـاهمة في تعزيز التضـامن الاجتمـاعي من خلال تنفيـذ واجبـاتهم تجـاه الآخرين" (Durkheim, 1960). ويُعـد أداء الواجبـات جزءًا مكملًا لممارسـة الحقوق، حيث يتطلب التوازن بين الحقوق التي يحصـل عليهـا الفرد والواجبـات التي يؤديهـا تجـاه مجتمعـه. ويشـير أداء الواجبات في حالة اللاجئين السوريين في مصر إلى التفاعل المجتمعي الذي يتطلب من الأفراد المشـاركة في الأنشـطة الاجتماعية والإسـهام في المجتمع من خلال تـأديـة مسـؤوليـات معينـة مثـل العمـل، دفع الضرائب، والمشاركة في الأنشطة السياسية أو الثقافية.

(6) المشـكلات والتحديات (Problems & Challenges)**:** تسـتخدم هذه المصـطلحات لتوصـيف العقبات التي تواجه الأفراد أو المجتمعات، كمشـكلات تحتاج إلى حل مباشـر ومعالجة آنية، أو كتحديات تتطلب جهدًا إضـافيًا للتغلب عليها. ويقيم هذا المؤشر العوائق والتحديات التي يواجهها اللاجئون السوريون في مصـر، مثل الصـعوبات الاقتصـادية والاجتماعية التي تؤثر على حياتهم اليومية. تشـمل هذه التحديات قلة الفرص الاقتصـادية، التمييز الاجتماعي، صـعوبة الوصـول إلى الخدمات الأسـاسـية، بالإضـافة إلى الضـغوط الاجتماعية المتعلقة بالتكيف مع البيئة الجديدة. تعتبر هذه المشـكلات مؤثرًا رئيسـيًا على الرضا والتفاعل الاجتماعي.

جدول (1). يوضح المفاهيم، المؤشرات، ومقاربة التفسير

م	المفهوم	التعريف الإجرائي	المؤشرات الإجرائية	مقاربة التفسير
1	**اللاجئون**	انطباق تعريف اللاجئ وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 وبروتوكولها المكمل لعام 1967.	اللاجئون السوريون في مصر.	تُفسر وفق الإطار القانوني الدولي لحقوق الإنسان واتفاقية اللاجئين لفهم الحقوق والواجبات في إطار الحداثة، ومجتمع المخاطرة والعالم المنفلت.
2	**الرضا الاجتماعي**	الشعور العام بالقبول والارتياح تجاه الحياة اليومية، بما في ذلك الظروف المعيشية، العلاقات الاجتماعية، والحقوق والخدمات المتاحة.	- مستوى الرضا عن السكن . - الرضا عن الخدمات (الصحة، التعليم) . - الرضا عن فرص العمل والدخل.	يُفسر استنادًا إلى نظرية التنمية البشرية ونظرية الحرمان النسبي لفهم تأثير الفجوات بين التوقعات والواقع على مستوى الرضا.
3	**التفاعل الاجتماعي**	قدرة اللاجئين على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية وبناء علاقات مع المجتمع المضيف، ومدى اندماجهم مع المحيطين بهم.	- عدد العلاقات الاجتماعية مع المصريين . - المشاركة في الأنشطة المجتمعية . - الإحساس بالانتماء.	يتم تفسيره باستخدام نظرية رأس المال الاجتماعي لفهم دور الشبكات الاجتماعية في تعزيز الاندماج الاجتماعي.
4	**إتاحة الحقوق**	قدرة اللاجئين على الوصول إلى حقوقهم الأساسية مثل التعليم، الصحة، وفرص العمل بما يتناسب مع احتياجاتهم.	- مدى القدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية . - نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس . - نسبة العاملين من اللاجئين.	تُفسر بناءً على نظرية العدالة الاجتماعية التي تركز على التوزيع المتساوي للموارد والفرص.
5	**أداء الواجبات**	مدى التزام اللاجئين بالقوانين والمعايير الاجتماعية والثقافية للمجتمع المضيف.	- الالتزام بالقوانين المحلية . - احترام الأعراف الاجتماعية . -المشاركة في العمل التطوعي أو المجتمعي.	تُفسر باستخدام نظرية التكيف الاجتماعي لفهم كيف يتأقلم اللاجئون مع المعايير الاجتماعية في المجتمع المضيف.
6	**المشكلات والتحديات**	الصعوبات التي تواجه اللاجئين السوريين في الحياة اليومية بمصر، والتي تؤثر على نوعية حياتهم ومستوى اندماجهم.	- التمييز أو العنصرية . - صعوبات مالية أو اقتصادية . - صعوبة الحصول على الخدمات الأساسية.	يُفسر استنادًا إلى نظرية الحرمان النسبي لفهم تأثير الشعور بعدم المساواة على الرضا الاجتماعي والتفاعل.

رابعًا: المُقاربات التَّفْسيريَّة ومَداخل التَّحْليل.

تُعد النظريات الاجتماعية بمثابة أدوات تحليلية تتيح اختيار الإطار النظري الملائم وطبيعة الدراســـة، إلا أن تعقيدات الظواهر الاجتماعية وتداخلاتها قد لا يسـمح لإطار بعينه أن يكون ناجزًا في التفسـير في كثير من الأحوال؛ ما يســتلزم معه بناء نموذج نظري متعدد الأبعاد، يدمج بين أكثر من مقاربة تفسيرية تساعد في تحقيق فهم أعمق للمتغيرات والعلاقات بينها. وقد اختارت الدراسة هذا النهج توفيقًا بين سياقين: **الأول** سياق عام يســهم في تحليل الظاهرة ضــمن ســياقها البنيوي، **والآخر** ســياق خاص يشـتبك مع المتغيرات واحدًا واحدًا، مسـتندة إلى أفكار كلية ومقولات دالة تعمل على تفعيل كل جانب من جوانب التحليل بشكل متكامل.

وتنطلق الدراســة ضــمن الســياق البنيوي، من مقاربات (**مجتمع المخاطرة** Risk Society) لــ **أورليش بيك**، والتعرض للخطر الاجتماعي، المتشـكل نتيجة تفاعل العوامل الداخلية والخارجية، فعندما يواجه المجتمع أحداثًا كالثورات أو النزاعات المســلحة، فإن ذلك يهدد جميع أفراده، مع تفاقم المخاطر بشـكل خاص على الفئات الضـعيفة مثل النسـاء، الأطفال، وكبار السن. وتُفاقم الظروف الاجتماعية - مثل التهميش وعدم المساواة - من تأثير هذه المخاطر، مما يجعل المجتمعات الأقل حماية أكثر عرضــة للأضرار الناجمة عن تلك الأزمات (بيك، 2013). وتشكل تلك المخاطر التي يتعرض لها اللاجئون عوامل طرد من مجتمع المخاطر إلى مجتمع آخر أكثر أمنًا وأقل عرضة للمخاطر التي كانت سببًا في لجوئهم إلى دولة أخرى، لأن الخطر الذي يتعرضــون له يتمتع بنفس القوة المدمرة للحرب (بيك، 2013: 23). وفي محاولة للفهم قدم **أنتونى جيدنز** منظورًا نظريًا حول التغيرات التى تكتنف عالمنا المعاصــر مؤكدًا أننا نعيش في (**عالم منفلت** The Runaway World) تَحُفه المخاطر التى تحدث عنها **أورليش بيك**، عالم تسـوده حالة من اللايقين والاضـطراب والاغتراب، ما يجعلنا عاجزين عن التنبؤ بالمستقبل. محاطون بنظام كوني معولم لا نفهمه تمامًا، ولكننا نشـعر بتأثيره العميق في حياتنا، إذ نحيا ضـمن اقتصـاد رأسـمالي عالمي تتحكم فيه العلاقات الرأســمالية، وننتمي إلى نظام الدولة القومية العالمية، هذا النظام رغم تفرده تاريخيًا يعاني من هشـاشـة واضـحة تجعله عرضــة للانهيار بسـبب الفوضــى السـياسـية التي تسـود النظام العالمي (جيدنز، 2005).

وفي الســياق ذاته، تعكس كتابات **زيجمونت باومان** حول الحداثة الســائلة رؤية نقدية عميقة لأزمة اللاجئين كجزء من الأزمات البنيوية

المرتبطة بالنظام العالمي الحديث، مشـــيرًا إلى أن الهجرة ليســـت مجرد ظاهرة عابرة، بل هي نتيجة طبيعية ومستدامة للنظام الرأسمالي الحديث، الذي يركز على التطور الاقتصـــادي والبناء الهيكلي على حســـاب الأبعاد الإنسانية فمنذ منتصف القرن العشرين، تحولت الهجرة من كونها ظاهرة مرتبطة بالغزو الاستعماري إلى وسيلة للتأقلم مع آثار الحداثة التي فرضها المســـتعمرون (Bauman, 2007). وازدادت أعداد اللاجئين والمهجرين، وخصوصًا في الشرق الأوسط وأفريقيا، نتيجة الحروب والصراعات التي خلفها الاستعمار في دول مصطنعة غير مستقرة. من هذا المنطلق، يرى **باومان** أن المجتمعات الحديثة تخلق باســـتمرار فئة من الأشـــخاص "الزائدين عن الحاجة"، سواء كانوا عاطلين عن العمل بسبب التطورات التكنولوجية والاقتصـــادية، أو مضـــطهدين سـياسـيًا نتيجة الاضـــطرابات الجيوســـياســـية. وعليه، يجد اللاجئون والمهاجرون أنفســـهم أمام خيارات صعبة بين البقاء في أوطان غير قابلة للعيش، أو مواجهة مستقبل مجهول في أماكن لا ترحب بهم (Evans & Bauman, 2016). هذه الرؤية تدفع للتفكير في مدى مسؤولية النظام العالمي الحالي في تشكيل أزمة اللاجئين، وفي كيفية تعامل الدول مع هذه المشـــكلة بوصـــفها امتدادًا لســـلســـلة من الأزمات الســـابقة، وليس كحدث منفصـــل، وهو ما يبرز الحاجة إلى فهم جديد ولغة تصف هذه الأزمة العالمية عبر منظورات تنموية جديدة.

تقدّم **نظرية التنمية البشـــرية** (Human Development Theory) التي طوّرها **أمارتيا سن** منظورًا شاملًا للتنمية، يتجاوز الأبعاد الاقتصادية التقليدية مثل الدخل والناتج المحلي الإجمالي، ليركّز على تمكين الأفراد وتعزيز قدراتهم (Capabilities) في مجالات الحياة الأساسية، ووفقًا لهذه النظرية، فإن التنمية الحقيقية تكمن في توســـيع خيارات الأفراد وتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم، لا ســـيما من خلال توفير فرص التعليم، الرعاية الصحية، والعمل، مما ينعكس على رفاههم الاجتماعي والمعيشـي (Sen, 2001). وفي ســـياق اللاجئين الســـوريين في مصـــر، تبرز هذه النظرية كإطار مناسب لتحليل مستوى الرضـا والتفاعل الاجتماعي لديهم؛ فإتاحة الحقوق الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل، لا تُحسّن ظروفهم المعيشـــية فحســـب، بل تعزّز قدرتهم على التكيف مع المجتمع المصـــري والاندماج فيه بفاعلية، وبهذا، يصـــبح تمكين اللاجئين من الوصـول إلى هذه الفرص عاملًا أسـاسـيًا في تعزيز شـعورهم بالرضـا الاجتماعي، وتحقيق مســـتوى أعلى من التفاعل الإيجابي داخل بيئتهم الجديدة، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر تكاملًا واستقرارًا.

تُعتبر **نظرية التنمية المستدامة** (Sustainable Development Theory) إطارًا مناسبًا لتفسير مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي للاجئين السوريين في مصر، وفهم التحديات والفرص التي يواجهونها، من خلال التركيز على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، يشمل **البعد الاقتصادي**، الاستدامة الاقتصادية وسبل العيش؛ حيث يرتبط رضا اللاجئين السوريين بفرص العمل، الدخل، والاستقلال الاقتصادي، وتشير نظرية التنمية المستدامة إلى أن التمكين الاقتصادي، وخلق بيئات اقتصادية داعمة تعزز من قدرة اللاجئين على تحقيق الاستقلال المالي، مما يحقق تكيفًا أفضل ويزيد من رضا اللاجئين. ويركز **البعد الاجتماعي** على تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز التماسك الاجتماعي؛ إذ يسهم إدماج اللاجئين في المجتمعات المضيفة في تعزيز التفاعل الاجتماعي والتفاهم المتبادل، ويُفسَّر التفاعل الاجتماعي للاجئين وفقًا لقدرتهم على بناء رأس مال اجتماعي يُعزز اندماجهم في المجتمع المضيف، وتساعد برامج التنمية المستدامة التي تدعم المشاركة المجتمعية، وبناء قدرات اللاجئين (التعليم، والصحة) كعامل أساسي لتعزيز التفاعل الاجتماعي وتقليل التوترات المحتملة. ويقوم **البعد البيئي** على التخطيط العمراني والاستدامة البيئية، حيث إن الإقامة في بيئات سكنية غير مستدامة (مناطق عشوائية أو ذات بنية تحتية ضعيفة) تقلل من جودة الحياة وتؤثر على مستوى الرضا. وتدعو نظرية التنمية المستدامة إلى تخطيط حضري مستدام يوفر بيئة معيشية ملائمة للاجئين والمجتمعات المضيف (United Nations, 1987)، ومن خلال تطبيق هذه الأبعاد، يمكن تفسير مستوى رضا وتفاعل اللاجئين السوريين في مصر، حيث يسهم التكامل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تحسين جودة حياتهم وتعزيز اندماجهم في المجتمع المضيف.

وتنطلق الدراسة ضمن السياق الخاص، من مقاربات تحليلية تتفاعل مع متغيراتها الأساسية، **فالرضا الاجتماعي** يفسر استنادًا إلى **نظرية التنمية البشرية، ونظرية الحرمان النسبي** (Relative Deprivation) لـ **هارولد لاسويل** (Harold Laswell)، لفهم تأثير الفجوات بين التوقعات والواقع على مستوى الرضا، وتركز هذه النظرية على الشعور بالحرمان النسبي الذي يعانيه الأفراد عندما يُقارنون أنفسهم مع آخرين في نفس المجتمع أو مجموعة معينة، ويُظهر الأفراد عادةً الرضا والتفاعل الاجتماعي في المجتمعات التي يشعرون فيها بالتكافؤ والمساواة، في حين أن الشعور بالحرمان النسبي قد يؤدي إلى الإحساس بالاغتراب الاجتماعي والتوتر (Smith & Pettigrew, Pippin & Bialosiewicz, 2012).

ويمكن استخدام هذه النظرية لدراسة كيف يشعر اللاجئون السوريون بالحرمان عندما يقارنون أنفسهم بالمجتمع المصري في مجالات مثل الرعاية الصحية، فرص العمل، أو التعليم، ويشير مفهوم الحرمان النسبي إلى مدى شعور اللاجئين بأنهم يُحرمون من الفرص التي يتمتع بها المواطنون المصريون، وبالتالي يمكن أن يؤثر ذلك سلبًا على مستوى الرضا الاجتماعي وتفاعلهم الاجتماعي مع المجتمع المضيف.

أما **التفاعل الاجتماعي**، فيمكن معه استخدام مزيج من النظريات للحصول على تحليل أكثر شمولًا، مثل الجمع بين **نظرية التفاعل الرمزي** (Symbolic Interactionism) لفهم العلاقات الاجتماعية، وتحليل التفاعلات اليومية بالتركيز على كيفية تشكّل التصورات والصور النمطية، وكيفية بناء الأفراد لمعانيهم وهوياتهم من خلال التفاعل الاجتماعي (Stryker, 2002). ويمكن استخدامها لفهم كيف يتفاعل السوريون مع المجتمع المصري وكيف يتم تبادل الرموز والمعاني بين الطرفين، ويمكن أن تبرز التحديات في تفاعلهم، مثل التكيف الثقافي، والأفكار المسبقة، والصورة النمطية، وأثر هذه التفاعلات في مستوي الرضا الاجتماعي. وتُضاف نظرية الرأسمال الاجتماعي Social Capital Theory لـــ (بوتنام وبورديو وكولمان) لتفسير هذا المتغير، وتشير إلى أهمية العلاقات الاجتماعية والشبكات الاجتماعية التي تسهم في تسهيل وصول الأفراد إلى الموارد والخدمات، وكيف يمكن للروابط الاجتماعية أن تكون مصدرًا للقوة والتأثير الاجتماعي، وكأدوات لتحسين الرفاه الاجتماعي وتحقيق التنمية الاجتماعية (Putnam, 2000; Coleman, 1990; Bourdieu, 1986)، ويمكن تطبيق هذه النظرية لفهم كيف يؤدي الدعم الاجتماعي والشبكات بين اللاجئين السوريين والمجتمع المصري دورًا كبيرًا في تحسين مستوى التفاعل الاجتماعي لديهم، ويمكن أن تشمل هذه الشبكات العائلة، الأصدقاء، والمنظمات غير الحكومية، وعندما يتمتع اللاجئون برأسمال اجتماعي قوي، فإن ذلك يزيد من فرصهم في الحصول على الوظائف، التعليم، والرعاية الصحية، مما يعزز تفاعلهم الاجتماعي ويزيد من مستوى الرضا لديهم.

وفي إطار **إتاحة الحقوق**، يمكن **لنظرية العدالة الاجتماعية** (Social Justice Theory) **لجون رولز** (John Rawls) أن تكون مدخلًا ناجزًا في التفسير والفهم، إذ تركّز هذه النظرية على المساواة في توزيع الحقوق والموارد بين الأفراد في المجتمع، ويُعتبر هذا الموضوع محوريًا في التنمية البشرية، حيث تدعو النظرية إلى تقديم فرص متساوية لجميع الأفراد، خاصة في ما يتعلق بالحقوق الأساسية مثل الرعاية الصحة

والتعليم والعمل (Rawls, 2009). وفي سياق اللاجئين السوريين، تُستخدم هذه النظرية لفحص إتاحة الحقوق والفرص لهم، ومن خلال تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية، يمكن فحص ما إذا كان اللاجئون يحصلون على فرص متساوية للوصول إلى الخدمات الأساسية، مقارنة بالمواطنين المصريين، كما يمكن تحليل أثر عدم المساواة على مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي لدى اللاجئين.

ويفسر **أداء الواجبات،** باستخدام نظرية التكيف الاجتماعي (Social Adaptation Theory) لفهم كيفية تكيف الأفراد مع مجتمعاتهم مع تغير الأوضاع المعيشية والاجتماعية، وكيف يتعلم الأفراد التفاعل والتعايش مع المعايير الاجتماعية والثقافية في المجتمع المضيف بعد الهجرة أو النزوح (Berry. 1997: 5- 34). ويمكن استخدام هذه النظرية لفهم كيف يتكيف اللاجئون السوريون مع المجتمع المصري من خلال التفاعل الاجتماعي، وفحص مدى قدرتهم على التفاعل مع القيم والعادات المحلية في مصر، ويمكن لمستوى التكيف الاجتماعي أن يكون مؤشرًا رئيسيًا لتحديد مدى رضا اللاجئين عن حياتهم في مصر. وتفسر **المشكلات والتحديات** التي يواجهها اللاجئون السوريون استنادًا إلى **نظرية مجتمع المخاطرة** في السياق العام لأزمة اللاجئين، **ونظرية الحرمان النسبي** لفهم تأثير الشعور بعدم المساواة على الرضا الاجتماعي والتفاعل.

خامسًا: الْإِجْرَاءَاتُ الْمَنْهَجِيَّةُ لِلدِّرَاسَةِ:

(5-1) الْأُسْلوبُ وَالطَّرِيقَةُ:

اعتمدت الدراسة في بحثها لأوضاع اللاجئين السوريين في مصر: تقييم سوسيو تنموي لمستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي على المنهج العلمي بأسلوبه الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical)، بهدف الكشف عن العلاقات والارتباطات بين تلك المتغيرات المختلفة، للوصول إلى فهم عميق لها، وتفسيرها وفق منهجية علمية منضبطة، وقد كان كلٌّ من المسح الاجتماعي للعينة (Social Sample Survey)، والمقابلة المفتوحة (Open Interview) من أكثر الطرائق ملاءمةً لأغراض الدراسة، حيث تم تطبيقهما على عينة من اللاجئين السوريين في المجتمع المصري.

(2-5) أَدَوَاتُ الْقِيَاسِ والتحليل:

اعتمدت هذه الدراسة على أداة قياس فاعلة، حيث تم تصميم **بطارية كُلِّية مُقننة** متضمنة أربعة مقاييس فرعية لـ **(إتاحة الحقوق، أداء الواجبات، الرضا والتفاعل الاجتماعي، والمشكلات)**، وفق تدرج القياس الثلاثي **(3-Scale)**، على الترتيب الإيجابي التنازلي (3: 1) بين **"نعم، إلي حد ما، ولا"**، متضمنة بندًا للخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة، مع تنويع العبارات بين الإيجابي والسلبي لضمان التوازن في قياس مستوى الرضا، وتم تقنين الأداة وفقًا لإجراءات الصدق والثبات من خلال تطبيقها على **عينة استطلاعية** مكونة من (101) لاجئ سوري، وذلك للتحقق من فاعليتها قبل استخدامها في الدراسة الأساسية.

وتم تحليل البيانات المتحصَّل عليها ميدانيًا من خلال معالجات **الإحصاء الوصفي**، مثل (التكرار، النسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، ومعامل الالتواء). ومعالجات **الإحصاء الاستدلالي**، لتقنين الأداة عبر معاملات الاتساق الداخلي، والتحليل العاملي Factor Analyses الاستكشافي بطريقة المكونات الأساسية Principal Components ثم التدوير المتعامد لفاريماكس Varimax لفهم العلاقات المعقدة بين المتغيرات، ولفحص الصدق واستخراج العوامل الكامنة للمقياس، وكذلك الثبات بطريقتي (ألفا- كرونباخ، والتجزئة النصفية) باستخدام «سبيرمان/ براون- جتمان». وللتحقق من صحة الفروض تم حساب معاملات الارتباط Coefficients Correlation، للتعرف على طبيعة العلاقة بين مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي عند اللاجئين السوريين في مصر. وللكشف عن دلالة الفروق، تم الاستعانة باختبار «T-Test» للعينات المستقلة، واختبار مان ويتني (Mann-Whitney U test)، واختبار ويلش (Welch's T-test)، وتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وتم استخدام اختبار فروق المربعات الدنيا (LSD) للمُقارنات البعدية المُتعددة، وأخيرًا تحليل الانحدار المُتعدد المُتدرج "Stepwise Multiple Regression Equation" في خطواتٍ مُنتظمة للتحقق من إمكانية التنبؤ بمُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي من خلال درجات اللاجئين السوريين على المُحددات الاجتماعية التي تتمثل في: «إتاحة الحقوق، أداء الواجبات، والمُشكلات التي يُعانونها في مصر».

(1-2-5) الاتساق الداخلي لمقياسي «إتاحة الحقوق، وأداء الواجبات»:

استخدم الباحث **الاتساق الداخلي** كمُؤشر لمعرفة مدى استقرار واتساق المقياس من خلال قيم مُعاملات ارتباط درجات المفردات بالدرجة

الكلية لكل محور من محاور المقياس «إتاحة الحقوق، أداء الواجبات» كما هو موضح في الجدول رقم (2) التالي:

جدول (2) قيم معاملات ارتباط درجات المفردات بالدرجة الكلية لكل محور من محاور القياس «إتاحة الحقوق، أداء الواجبات».

رقم المفردة	معامل الارتباط بمحور إتاحة الحقوق	رقم المفردة	معامل الارتباط بمحور إتاحة الحقوق	رقم المفردة	معامل الارتباط بمحور أداء الواجبات
1	0.564**	11	0.722**	21	0.655**
2	0.466**	12	0.554**	22	0.816**
3	0.614**	13	0.641**	23	0.822**
4	0.690**	14	0.690**	24	0.768**
5	0.299**	15	0.636**	25	0.890**
6	0.492**	16	0.518**	26	0.821**
7	0.719**	17	0.797**	27	0.747**
8	0.631**	18	0.729**	28	0.828**
9	0.498**	19	0.690**	29	0.779**
10	0.701**	20	0.733**	30	0.818**
				31	0.880**

يتضح من الجدول (2) السابق أن قيم مُعاملات ارتباط درجات المُفردات بالدرجة الكلية لكل محور من محاور المقياس «إتاحة الحقوق، أداء الواجبات» التي تنتمي إليها حيث تتراوح ما بين (0.299) و(0.797) في المحور الأول **«إتاحة الحقوق»**، وتتراوح ما بين (0.655) و(0.890) في المحور الثاني **«أداء الواجبات»**، وجميعها قيم دالة عند مستوى (0.01)؛ مما يُعد مؤشرًا دالًا على اتساق المفردات مع محاور المقياس.

(2-2-5) حساب ثبات مقياسي «إتاحة الحقوق، وأداء الواجبات»:

قام الباحث بحساب ثبات كل محور من محاور المقياس «إتاحة الحقوق، أداء الواجبات» ككل بطريقتين: معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية، حيث قام بحساب ثبات درجات المحاور بطريقة معامل ألفا-كرونباخ وطريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة «سبيرمان/ براون»، ومعادلة «جتمان» وكانت قيم معامل الثبات كما هو موضح بالجدول (3) التالي:

جدول (3). قيم معاملات ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية (ن=101).

المحاور		قيمة ألفا كرونباخ	معامل ثبات «سبيرمان/ براون»	معامل الثبات بطريقة «التجزئة النصفية» «جتمان»
المحور الأول	إتاحة الحقوق	0.912**	0.683**	0.805**
المحور الثاني	أداء الواجبات	0.948**	0.825**	0.903**

يتضح من الجدول (3) السابق ارتفاع نسبة معامل ألفا كرونباخ للدرجة الكلية حيث تتراوح مُعاملات الثبات ما بين (0.912 و0.948)، وارتفاع قيم مُعاملات الثبات للدرجة الكلية له باستخدام مُعادلة «سبيرمان-براون» حيث تتراوح مُعاملات الثبات ما بين (0.683 و0.825)، وارتفاع قيم مُعاملات الثبات للدرجة الكلية له باستخدام مُعادلة «جتمان» حيث تتراوح مُعاملات الثبات ما بين (0.805 و0.903)، وجميعها قيم مُعاملات ثبات مُرتفعة ودالة عند مستوى (0.01) مما يُشير إلى أن محاور المقياس «إتاحة الحقوق، أداء الواجبات» تتمتع بنسبة ثبات عالية.

(3-2-5) الصدق العاملي:

أولًا: مقياس «مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي».

تم التحقق من صدق مقياس «**مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي**» عن طريق الصدق العاملي Factor Analysis، حيث تم إجراء التحليل العاملي الاستكشافي بطريقة المكونات الأساسية Principal Components ثم التدوير المتعامد لفاريماكس Varimax على عينة

قوامها (101) من اللاجئين السوريين في مصر، وقد تشبعت عبارات المقياس على أربعة عوامل، وقد تم تحديد مدى دلالة التشبعات حيث إنه يمكن اعتبار التشبعات دالة إذا كانت تساوي (± 0.3) فأكثر. وبلغ مؤشر جودة القياس «كايزر ماير أولكين» "**KMO**" قيمة (0.866) وهي قيمة مقبولةٌ حيث إن الحد الأدنى لتلك القيمة (0.600)، وبلغت درجة المعنوية (0.000) مما يشير إلى ملاءمة البيانات للتحليل العامل، وقد فسرت العوامل الأربعة نسبة (60.996)% من التباين الكلي في درجات المقياس؛ مما يعكس قوة العوامل المستخرجة في تفسير بنية المقياس، ويوضح جدول (4) العوامل والجذر الكامن ونسبة التباين لكل عامل من العوامل الأربعة.

جدول (4). العوامل والجذر الكامن ونسبة التباين لعوامل «مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي» ن = (101).

العامل	الجذر الكامن	نسبة التباين
الأول	13.041	29.638
الثاني	4.955	11.261
الثالث	4.450	10.113
الرابع	4.393	9.984
	المجموع	60.996

تشير هذه النتائج إلى أن المقياس يمتلك **بنية عامليّة قوية**، تدعم استخدامه في قياس مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي بدقة وموثوقية. وفيما يلي جدول (5) يوضح العوامل التي أسفر عنها التحليل العاملي والتشبعات الدالة على عوامل المقياس الأربعة والتي تم الاحتكام إليها واعتبارها صدقًا عامليًا للأداة.

جدول (5) مصفوفة عوامل مفردات مقياس «مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي» ن = (101).

المفردة	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع
1	----------	0.743	----------	----------
2	----------	0.789	----------	----------
3	----------	0.891	----------	----------
4	----------	0.735	----------	----------
5	----------	0.780	----------	----------
6	----------	0.802	----------	----------
7	----------	0.700	----------	----------
8	----------	0.371	----------	----------
9	----------	----------	----------	0.576
10	0.509	----------	----------	----------
11	----------	----------	----------	0.644
12	----------	----------	----------	0.737
13	0.599	----------	----------	----------
14	0.607	----------	----------	----------
15	0.567	----------	----------	----------
16	----------	----------	----------	0.633
17	0.636	----------	----------	----------
18	0.528	----------	----------	----------
19	0.612	----------	----------	----------
20	0.562	----------	----------	----------
21	----------	----------	----------	0.687
22	----------	----------	0.760	----------
23	----------	----------	0.761	----------
24	----------	----------	0.490	----------
25	----------	----------	0.694	----------
26	0.766	----------	----------	----------
27	0.735	----------	----------	----------
28	0.486	----------	----------	----------
29	0.694	----------	----------	----------
30	0.743	----------	----------	----------
31	----------	----------	0.621	----------
32	----------	----------	----------	0.588
33	0.717	----------	----------	----------
34	0.618	----------	----------	----------
35	0.653	----------	----------	----------
36	0.653	----------	----------	----------
37	0.801	----------	----------	----------
38	0.813	----------	----------	----------
39	0.719	----------	----------	----------
40	0.821	----------	----------	----------
41	0.438	----------	----------	----------
42	0.758	----------	----------	----------
43	0.823	----------	----------	----------
44	0.719	----------	----------	----------

حيث يتضح من جدول (5) وجود (4) عواملٍ تتشبع عليها (44) مفردة للمقياس، فتشبع على **العامل الأول** خمسة وعشرون (25) مفردة بجذر كامن مقداره (13.041) ويفسر (29.638)% من التباين وتمت تسميته «البيئة المعيشية»، وتشبع على **العامل الثاني** ثمان (8) مفرداتٍ بجذر كامن مقداره (4.955) ويفسر (11.261)% من التباين وتمت تسميته «العلاقات والجوار»، وتشبع على **العامل الثالث** خمس (5) مفرداتٍ بجذر كامن مقداره (4.450) ويفسر (10.113)% من التباين وتمت تسميته «البيئة التعليمية»، وتشبع على **العامل الرابع** ست (6) مفرداتٍ بجذر كامن مقداره (4.393) ويفسر (9.984)% من التباين وتمت تسميته «بيئة العمل والانتاج».

ويتضح أن ما توصل إليه التحليل العاملي من عوامل ينطبق إلى حد ما على الأبعاد الفرعية التي يتكون منها مفهوم «مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي»، فيما عدا إعادة تسمية الأبعاد نتيجة لإعادة تدوير العبارات في التحليل العاملي؛ مما نتستنتج منه أن المقياس يتصف بصدق بناء عالٍ، واعتبر الباحث العوامل الناتجة بمثابة الأبعاد الفرعية لمقياس «مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي».

ثانيًا: مقياس المُشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في مصر.

تم التحقق من صدق مقياس «المُشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في مصر» عن طريق الصدق العاملي Factor Analysis، حيث تم إجراء التحليل العاملي الاستكشافي بطريقة المكونات الأساسية Principal Components ثم التدوير المتعامد لفاريماكس Varimax على عينة قوامها (101) من اللاجئين السوريين في مصر، وتم تشبع عبارات المقياس على أربعة عوامل، وقد تم تحديد مدى دلالة التشبعات

حيث إنه يمكن اعتبار التشـبعات دالة إذا كانت تسـاوي (± 0.3) فأكثر. ولقد كان مؤشـر جودة القياس «كايزر ماير أولكين» "KMO" يسـاوي (0.892) وهي قيمة مقبولةٌ حيث إن الحد الأدنى لتلك القيمة (0.600) وتبلغ درجة المعنوية (0.000) مما يشـير إلى ملاءمة البيانات للتحليل العامل، وقد فسرت العوامل الأربعة نسبة (74.053)% من التباين الكلي لدرجات المقياس؛ مما يعكس قوة العوامل في تفسـير بنية المقياس، ويوضـح جدول (6) العوامل والجذر الكامن ونسبة التباين لكل عامل من العوامل الأربعة.

جدول (6) العوامل والجذر الكامن ونسبة التباين
لعوامل «المُشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في مصر» ن = (101).

العامل	الجذر الكامن	نسبة التباين
الأول	6.389	22.820
الثاني	5.637	20.131
الثالث	4.697	16.775
الرابع	4.012	14.328
	المجموع	74.053

تشـير هذه النتائج إلى أن المقياس يمتلك **بنية عامليّة قوية**، تدعم استخدامه في قياس المُشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في مصر بدقة وموثوقية. وفيما يلي جدول (7) يوضـح العوامل التي أسـفر عنها التحليل العاملي والتشـبعات الدالة على عوامل المقياس الأربعة والتي تم الاحتكام إليها واعتبارها صدقًا عامليًا للأداة.

جدول (7). مصفوفة عوامل مفردات مقياس
«المُشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في مصر» ن = (101).

المفردة	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع
1	----------	----------	0.795	----------
2	----------	----------	0.804	----------
3	----------	----------	0.753	----------
4	----------	----------	0.648	----------
5	----------	----------	----------	0.599
6	----------	----------	0.648	----------
7	----------	----------	0.703	----------
8	----------	----------	0.653	----------
9	----------	----------	----------	0.794
10	----------	----------	----------	0.717
11	----------	----------	----------	0.683
12	0.599	----------	----------	----------
13	0.804	----------	----------	----------
14	0.776	----------	----------	----------
15	----------	0.606	----------	----------
16	0.668	----------	----------	----------
17	----------	0.816	----------	----------
18	----------	0.896	----------	----------
19	----------	0.869	----------	----------
20	0.641	----------	----------	----------
21	----------	0.776	----------	----------
22	----------	0.825	----------	----------
23	----------	0.818	----------	----------
24	0.829	----------	----------	----------
25	0.855	----------	----------	----------
26	0.801	----------	----------	----------
27	----------	----------	----------	0.801
28	----------	----------	----------	0.588

حيث يتضح من جدول (7) وجود (4) عواملٍ تتشبع عليها (28) مفردة للمقياس، فتشـــبع على **العامل الأول** ثمان (8) مفردات بجذر كامن مقداره (6.389) ويفســـر (22.820) % من التباين وتمت تســـميته «الجانب الاقتصادي»، وتشبع على **العامل الثاني** سبع (7) مفرداتٍ بجذر كامن مقداره (5.637) ويفسر (20.131) % من التباين وتمت تسميته «الجانب السياسي»، وتشبع على **العامل الثالث** سبع (7) مفرداتٍ بجذر كامن مقداره (4.697) ويفسر (16.775) % من التباين وتمت تسميته «الجانب اللوجيستي»، وتشبع على **العامل الرابع** ست (6) مفرداتٍ بجذر

كامن مقداره (4.012) ويفسر (14.328) % من التباين وتمت تسميته «الجانب الاجتماعي».

ويتضح أن ما توصل إليه التحليل العاملي من عوامل ينطبق إلى حد ما على الأبعاد الفرعية التي يتكون منها مفهوم «المُشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في مصر»، فيما عدا إعادة تسمية الأبعاد نتيجة لإعادة تدوير العبارات في التحليل العاملي مما نستنتج منه أن المقياس يتصف بصدق بناء عالٍ، واعتبر الباحث العوامل الناتجة بمثابة الأبعاد الفرعية لمقياس «المُشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في مصر».

(4-2-5) حساب ثبات المقاييس:

قام الباحث بعد الانتهاء من التحليل العاملي الاستكشافي بحساب ثبات الدرجة الكلية والأبعاد الفرعية لكل من: «مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي»، «المُشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في مصر» بطريقتي معامل ألفا- كرونباخ والتجزئة النصفية، حيث قام بحساب ثبات درجات للمقاييس ككل والأبعاد الفرعية بطريقة معامل ألفا– كرونباخ والتجزئة النصفية، كما هو موضح بجدول (8) التالي:

جدول (8). معاملات ثبات مقاييس «مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي»، «المُشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في مصر» ككل وأبعادهما ن= (101).

المقاييس	أبعاد المقاييس	قيمة ألفا	التجزئة النصفية
«مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي»	البيئة المعيشية	0.961	0.901
	العلاقات والجوار	0.884	0.791
	البيئة التعليمية	0.854	0.802
	بيئة العمل والانتاج	0.829	0.839
	الدرجة الكلية	0.955	0.823
«المُشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في مصر»	الجانب الاقتصادي	0.931	0.860
	الجانب السياسي	0.934	0.908
	الجانب اللوجيستي	0.916	0.798
	الجانب الاجتماعي	0.921	0.905
	الدرجة الكلية	0.954	0.813

ويتضـــح من جدول (8) أن قيم مُعاملات الثبات لأبعاد مقياس «مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي» والدرجة الكلية له باستخدام معامل ألفا هي على الترتيب: للمقياس ككل (0.955) وأبعاده الفرعية (0.961، 0.884، 0.854، 0.829)، كما بلغت قيم معاملات الثبات لأبعاد المقياس والدرجة الكلية له باستخدام طريقة التجزئة النصفية على الترتيب كالتالي: للمقياس ككل (0.823) وأبعاده الفرعية (0.901، 0.791، 0.802، 0.839)، كما أن قيم مُعاملات الثبات لأبعاد مقياس «المُشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في مصر» والدرجة الكلية له باستخدام معامل ألفا هي على الترتيب: للمقياس ككل (0.954) وأبعاده الفرعية (0.931، 0.934، 0.916، 0.921)، كما بلغت قيم معاملات الثبات لأبعاد المقياس والدرجة الكلية له باستخدام طريقة التجزئة النصفية على الترتيب كالتالي: للمقياس ككل (0.813) وأبعاده الفرعية (0.860، 0.908، 0.798، 0.905)، وجميعها مُعاملات ثبات مُرتفعة مما يدعو إلى الثقة في النتائج التي يمكن التوصـــل إليها عند اســـتخدام المقياس وصلاحية المقياس للتطبيق.

(3-5) مَجتمعُ الدِّرَاسَةِ وخَصائصُه:

استهدفت الدراسة اللاجئين السوريين في المجتمع المصري، في المحافظات الأكثر تمركزًا لهم* (القاهرة، الجيزة، والإســـكندرية)، لتكون نطاقًا مَكَانِيًّا للتطبيق الميداني، ولتحقيق أهداف الدراســـة، تم اختيار **عينة غير احتمالية** منها **العينة القصـــدية المتعددة المصـــادر** (Mixed Purposive Sampling)، مع دمج **عينــة كرة الثلج** (Snowball

(*) يتباين توزيع اللاجئين السوريين داخل المحافظات المصرية تباينًا كبيرًا، إذ تستأثر محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية على نحو 78.4% من إجمالي اللاجئين في مصـــر (UNHCR, 2024: 2)، ويعود ذلك إلي كون المحافظات الثلاثة مركز الدولة المصرية السياسي والثقافي والمالي والتجاري، حيث تعد القاهرة (العاصمة) البؤرة والمصـــب الأول للوافدين والمؤثرات الأجنبية، حيث أكبر تنوعًا وتعددًا في الأنماط والعناصر الجنسية المختلفة كل الاختلاف، فالعاصمة أكبر عينة مجمعة من كل أقاليم الدولة داخليًا ثم العالم، وإلى حد ما يسري هذا على الإسكندرية ثم المدن الكبرى الأخرى بدرجات متفاوتة (حمدان، 2001: 332).

Sampling) للوصول إلى الفئات الصعبة، وقد تم الجمع بين هذه العينات لعدد من الاعتبارات منها أن تضمين مشاركين من مصادر متنوعة يوفر تمثيلًا أوسع وأكثر توازنًا للعينة، ويتيح ضبط التحيز الناجم عن طريقة كرة الثلج وحدها (Palinkas, Horwitz, Green, Wisdom, Duan & Hoagwood, 2015). ووفقًا لجداول كريجسي ومورغان Krejcie & Morgan، فإن العينة المثلى لمجتمع حجمه (159,000) لاجئ سوري (UNHCR, 2024)، ووفقًا للإتاحة بلغت العينة (303) مشاركًا من أرباب أسر اللاجئين عند مستوى ثقة (94%) وهامش خطأ في حدود (5.7-6%)، وسبع حالات **للمقابلة المفتوحة** شريطة عدم الممانعة والرغبة، وقد تم العمل علي تكوين هذه العينة عبر فريق بحثي مكون من تسعة باحثين (ستة مصريين، وثلاثة سوريين) بعد أن تم تدريبهم على كيفية استيفاء البيانات ميدانيًا، وطرق الوصول إلى المبحوثين في أماكن تجمعهم، إذ كشفت البيانات الميدانية لدراسات سابقة (Hussein, 2017) أن السوريين يفضلون العيش في الأماكن التي يكثر فيها مواطنوهم، على أن تتوافر فيها مجموعة الخدمات والتسهيلات اللازمة للإعاشة. وتبين وجود ميل لدي اللاجئين السوريون الاستقرار في المناطق الطرفية للمحافظات والمدن الجديدة المصرية (أحمد، 2020: 1769). واستغرقت الدراسة الميدانية المدة (من أول أغسطس 2024 وحتى نهاية ديسمبر 2024)، ويعرض الجدول رقم (9) الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة، مما يسهم في فهم الخلفية الاجتماعية للمبحوثين وتحليل انعكاساتها على نتائج الدراسة.

جدول (9). توزيع مفردات العينة وفقًا للخصائص الاجتماعية
التكرارات والنسب المئوية المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الالتواء لمفردات العينة (ن= 303).

م	الخصائص الاجتماعية	الفئة	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الالتواء
1	النوع	ذكر	252	% 83.2	1.17	0.376	1.800
		أنثى	51	% 16.8			
2	السن	18: 30 سنة	72	% 23.8	2.43	0.993	0.134-
		31: 40 سنة	69	% 22.8			
		41: 50 سنة	123	% 40.6			
		51: 60 سنة فأكثر	39	% 12.9			
3	محل الإقامة	ريف	27	% 8.9	1.91	0.286	2.928-
		حضر	276	% 91.1			
4	مدة الإقامة	أقل من عام : 5 أعوام	243	% 80.2	1.20	0.400	1.539
		6 أعوام : 10 أعوام فأكثر	60	% 19.8			
5	طبيعة السكن	تمليك	36	% 11.9	1.88	0.352	2.392-
		إيجار	267	% 88.1			
6	طبيعة العمل	عمل مؤسسي	30	% 9.9	2.71	0.841	0.442-
		صاحب مشروع	72	% 23.8			
		عامل بمشروع	156	% 51.5			
		حرفي	45	% 14.9			
7	متوسط الدخل الشهري	أقل من 1000: 5000 جنيه	126	% 41.6	1.75	0.727	0.419
		أكثر من 5000 : 10000 جنيه	126	% 41.6			
		أكثر من 10000: 20000 أجنيه	51	% 16.8			
8	عدد أفراد الأسرة	(1: 3) فرد	96	% 31.7	1.90	0.728	0.154
		(4: 5) فرد	141	% 46.5			
		(6: 8) فرد	66	% 21.8			

ويوضح الجدول (9) السابق، توزيع مفردات العينة وفقًا للخصائص الاجتماعية، وذلك من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الالتواء، ومن حيث الجنس، غلبت عينة الذكور بنسبة (83.2%) مقابل (16.8%) للإناث. أما فيما يتعلق بالفئات العمرية، فقد سجلت الفئة (41 - 50 سنة) النسبة الأعلى بواقع (40.6%)، تلتها الفئة (18 - 30 سنة) بنسبة (23.8%)، ثم الفئة (31 - 40 سنة) بنسبة (22.8%)، في حين كانت الفئة (51 - 60 سنة فأكثر) الأقل تمثيلًا بنسبة (12.9%). ومن حيث محل الإقامة، شكّل سكان الحضر الغالبية العظمى، حيث تجاوزت نسبتهم (91.1%)، في مقابل (8.9%) لسكان الريف. وعن مدة إقامة اللاجئين السوريين في المجتمع المصري، فقد شكّلت الفئة (أقل من عامين حتى 5 أعوام) النسبة الأكبر، متجاوزة (80.2%) من العينة، بينما بلغت نسبة من أقاموا (أكثر من 5 أعوام إلى 10 أعوام فأكثر) نحو (19.8%). وفيما يخص طبيعة السكن، وجدنا أن (88.1%)، من أفراد العينة يعيشون في مسكن مستأجر، في حين أن (11.9%) فقط يقيمون في مسكن تمليك. ومن حيث طبيعة العمل والمهنة، شكّل العاملون في **المشروعات** ما يقارب **نصف العينة** بنسبة (51.5%)، بينما جاءت فئة **أصحاب المشروعات** في المرتبة الثانية بنسبة (23.8%)، تلاها **الحرفيون** بنسبة (14.9%)، وأخيرًا **العاملون في المؤسسات** بنسبة (9.9%). وفيما يتعلق بمستوى الدخل الشهري، توزعت العينة بالتساوي بين شريحتي الدخل **(أقل من 1000 جنيه حتى 5000 جنيه)** و(**أكثر من 5000 جنيه حتى 10000 جنيه)**، حيث بلغت نسبة كل منهما (41.6%)، في حين جاءت شريحة الدخل **(أكثر من 10000 جنيه حتى 20000 جنيه)** بنسبة **(16.8%).** وفيما يتعلق بتكوين أسر اللاجئين وعدد أفراد الأسرة، سجلت الفئة (4 - 5 أفراد) النسبة الأكبر، حيث بلغت (46.5%)، تلتها الفئة (1 - 3 أفراد) بنسبة (31.7%)، وأخيرًا الفئة (6 - 8 أفراد) بنسبة (21.8%). وتشير البيانات السابقة إلى أن العينة تتميز بتنوع خصائصها، مما يعزز قدرتها على تمثيل السمات العامة للاجئين السوريين في المجتمع المصري. **أما بالنسبة للخصائص الاجتماعية لحالات المقابلات المفتوحة،** فقد استُخدمت كوسيلة داعمة لتعزيز البيانات والمعلومات المستخلصة من أدوات القياس الكمي، وقد تم عرضها تفصيليًّا في الجدول رقم (10) التالي".

جدول (10). الخصائص الاجتماعية لحالات المقابلة المفتوحة (ن= 7).

م	النوع	السن	التعليم	المهنة	دخل الأسرة (تقريبي بالألف)	عدد الابناء	محل الاقامة	مدة الاقامة بمصر (بالسنة)
1	أنثى	39	جامعي	طبيبة	8000	5	الجيزة 6 أكتوبر	9
2	ذكر	46	جامعي	صاحب شركة للشحن المحدودة	18000	4	الإسكندرية المنتزه	10
3	أنثى	35	جامعي	معلمة	6000	6	القاهرة التجمع الأول	9
4	أنثى	44	جامعي	سيدة أعمال	19000	4	القاهرة التجمع الخامس	7
5	ذكر	41	ثانوي	صاحب مطعم للأكل السوري	16000	2	الإسكندرية برج العرب	9
6	ذكر	43	جامعي	مهندس برمجيات (موظف بشركة)	8000	3	القاهرة الرحاب	7
7	ذكر	56	ثانوي	صاحب سوبر ماركت	12000	5	الجيزة 6 أكتوبر	8

ومن خلال الجدول (10) تتوزع خصائص المشاركين في الدراسة التي شملت 7 حالات مقابلة مفتوحة على مجموعة متنوعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تقدم صورة شاملة عن تجارب هؤلاء الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و56 عامًا، مع غلبة الأفراد في الفئة العمرية الناضجة، ما يشير إلى أن هؤلاء الأشخاص قد مروا بتجارب حياتية غنية، ويحمل معظمهم شهادات جامعية، مما يعكس مستوى تعليميًا مرتفعًا يعكس فرصهم الأكبر في الحصول على وظائف مستقرة وقادرة على توفير دخل جيد، وتنوعت مهنهم بين الطب والتعليم والأعمال التجارية والمجالات التقنية، بدخل أسري يتراوح بين 6000 جنيه و19000 جنيه، ما يشير إلى وجود تفاوت اقتصادي بين الأفراد في العينة، حيث يلاحظ وجود مستويات دخل مختلفة قد تؤثر على نوعية الحياة ومستوى الرضا الاجتماعي. أما بالنسبة للعدد الإجمالي للأبناء، فيتراوح بين 2 و6 أبناء، مما يعكس تنوعًا في حجم الأسر. كما يعيش المشاركون في مناطق حضرية رئيسية مثل القاهرة، الجيزة، والإسكندرية، مما يعكس تركزهم في المدن الكبرى، مع مدة إقامة في مصر تتراوح بين 7 و10 سنوات، مما يدل على استقرارهم النسبي في المجتمع المضيف. وبذلك، تقدم العينة صورة عن مجموعة متنوعة من الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، مع تركيز واضح على الأفراد ذوي التعليم العالي والمهن المستقرة، مما يعكس قدراتهم على التفاعل والتحقق من مستوي الرضا بشكل أفضل في المجتمع المضيف.

سَادِسًا: نَتَائِجُ الدِّرَاسَةِ وَتَحْلِيلِهَا:

(6-1) التحليل الوصفي لمحاور الدراسة:

جدول (11). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الالتواء لمحاور الدراسة (ن= 303).

المحاور الخصائص الاجتماعية	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الالتواء
إتاحة الحقوق	47.56	7.103	0.083
أداء الواجبات	27.50	5.092	0.322-
مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي	105.87	14.974	0.025
المُشكلات التي تواجه اللاجئين في مصر	52.37	13.283	0.339

تشير بيانات الجدول (11) السابق، إلى تحليل الخصائص الاجتماعية من خلال المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل

الالتواء، حيث تعكس القيم اتجاه توزيع الاستجابات. يُظهر معامل الالتواء أن توزيع درجات **أداء الواجبات** يميل إلى الانخفاض نسبيًا (-0.322)، مما يدل على أن أغلب اللاجئين لديهم مستويات مرتفعة من الالتزام بالواجبات، بينما يأتي **مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي** في المرتبة الثانية بمعامل التواء قريب من الصفر (0.025)، مما يشير إلى توزيع معتدل للاستجابات حول المتوسط. أما **إتاحة الحقوق**، فتسجل معامل التواء موجبًا ضعيفًا (0.083)، مما يدل على ميل طفيف نحو القيم الأعلى، بينما تُظهر **المشكلات التي تواجه اللاجئين في مصر** أعلى معامل التواء موجب (0.339)، مما يشير إلى أن بعض اللاجئين يواجهون مشكلات تفوق المتوسط. **تعكس هذه النتائج بشكل عام ارتفاع درجات اللاجئين السوريين في أداء الواجبات يليها مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي ثم إتاحة الحقوق ثم المُشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في مصر، وتعكس في نفس الوقت** ميل اللاجئين إلى الشعور بالرضا والتكيف، مع استمرار وجود تحديات تتعلق بالحقوق والمشكلات اليومية.

(2-6) تحليل نتائج مقياس مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي:

جدول (12). مقياس مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي.

م	البعد	نوع الاستجابة	العدد الكلي للاستجابات اللاجئين السوريين على جميع العبارات في كل استجابة	النسبة المئوية
الأول	البيئة المعيشية	راضٍ	3327	%43.9
		راضٍ بدرجة ما	3882	%51.3
		غير راضٍ	366	%4.8
		الإجمالي	7575	%100
الثاني	العلاقات والجوار	راضٍ	1284	%53
		راضٍ بدرجة ما	1029	%42.5
		غير راضٍ	111	%4.5
		الإجمالي	2424	%100
الثالث	البيئة التعليمية	راضٍ	837	%55.2
		راضٍ بدرجة ما	642	%42.4
		غير راضٍ	36	%2.4
		الإجمالي	1515	%100
الرابع	بيئة العمل والإنتاج	راضٍ	816	%44.9
		راضٍ بدرجة ما	654	%36
		غير راضٍ	348	%19.1
		الإجمالي	1818	%100

يُظهر الجدول (12) السابق، مستويات الرضا والتفاعل الاجتماعي لدى اللاجئين السوريين في مصر في أربعة أبعاد رئيسية:

1- البعد الأول، البيئة المعيشية: وتُشير البيانات إلى أن غالبية اللاجئين السوريين يشعرون بدرجة جيدة من الرضا عن البيئة المعيشية، حيث أن 95.2% من العينة إما راضون كليًا أو جزئيًا، بينما نسبة غير الراضين ضئيلة نسبيًا، وهذا قد يعكس استقرارًا نسبيًا في الظروف المعيشية، لكنه قد يكون مشروطًا بعوامل أخرى مثل المساعدات الإنسانية أو وجود فرص سكن مقبولة. وفي هذا السياق كشفت دراسة (Haliloğlu Kahraman, 2022) أن البيئة المعيشية والعلاقات السليمة مع السكان المحليين في تركيا، أسهمت في تحقيق رضا اللاجئين السوريين عن سكنهم وتفاعلهم الاجتماعي، وفي المقابل، شكلت تحديات مثل ارتفاع الإيجارات، والتدهور السكني، والمخاوف الأمنية، عوامل سلبية أثرت على مستوى هذا الرضا. بشكل عام، تعكس هذه النتيجة قدرة اللاجئين على بناء تصورات إيجابية عن حياتهم في مصر من خلال التفاعل اليومي، لا سيما فيما يتعلق بالتقبل المجتمعي وتوافر الخدمات، مما يسهم في تعزيز مفهوم "الهوية المؤقتة" كلاجئ يحظى بقدر من القبول في المجتمع المضيف.

2- البعد الثاني، العلاقات والجوار: وتظهر النتائج أن مستوى الرضا عن العلاقات والجوار مرتفع، حيث تبلغ نسبة الرضا العام 95.5%، وقد يعود ذلك إلى الروابط الاجتماعية بين اللاجئين أنفسهم أو إلى مستوى التقبل من قبل المجتمع المضيف، مما يعزز الإحساس بالأمان الاجتماعي والانتماء. تدعم هذه النتائج دراسات سابقة أظهرت أن التكامل الاجتماعي والاقتصادي بين السوريين والمصريين ناجح بفضل العمل المشترك والعلاقات الأسرية الجيدة (Mahmoud, 2017)، (كمال، 2021). كما أن التشابه الثقافي والاجتماعي سهل الاندماج، مما جعل السوريين يشعرون بالأمان والتقبل (ضاهر، 2023). إضافة إلى ذلك، أكدت الدراسات أن التعامل الإيجابي من الحكومة والشعب المصري أسهم في استقرار حياة السوريين دون شعور بالعزلة أو التهميش (أحمد، 2020). هذا الرضا المرتفع يشير إلى وجود رأس مال اجتماعي قوي بين اللاجئين والمجتمع المضيف، سواء عبر الروابط الأفقية (بين اللاجئين) أو العمودية (مع المصريين)، مما يسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي والحدّ من احتمالات الصراع.

3- **البعد الثالث، البيئة التعليمية:** يُلاحظ أن البيئة التعليمية تحظى برضا مرتفع، حيث تبلغ نسبة الرضا العام 97.6%، وهي أعلى نسبة رضا بين الأبعاد الأربعة، ويشير ذلك إلى وجود نظام تعليمي مقبول، سواء من حيث جودة التعليم أو التكيف مع حاجات اللاجئين، مع نسبة غير راضين تكاد لا تُذكر. ورغم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي فرضتها أزمة اللجوء السوري، حرصت الحكومة المصرية على تمكين اللاجئين السوريين من الوصول الكامل إلى الخدمات العامة، بما في ذلك التعليم المدعوم حكوميًا، وهو ما أكدته دراسات (عامر، 2022: 1490) (البقيعي، 2024: 19). ومع ذلك، شهدت السياسات المتعلقة باللاجئين تغيرات أدت إلى فرض الحصول على إقامة كشرط أساسي للبقاء في مصر، حتى بالنسبة للمسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. وقد أثرت هذه الإجراءات على قطاع التعليم، حيث بات تسجيل أبناء اللاجئين في المدارس والجامعات الحكومية يتطلب إقامة سارية، مما قلّص بشدة إمكانية حصولهم على التعليم، وحرم العديد منهم من هذا الحق (محمد، 2024ب: 5-10). ورغم التحديات، يعكس الرضا المرتفع توفر فرص تعليمية جيدة تسهم في تنمية رأس المال البشري لدى اللاجئين، مما يعزز من آفاقهم المستقبلية، ويدعم فرصهم في الاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

4- **البعد الرابع، بيئة العمل والإنتاج:** يُظهر هذا البعد أدنى مستويات الرضا مقارنةً بالأبعاد الأخرى، حيث تصل نسبة غير الراضين إلى 19.1% وهي الأعلى بين جميع الأبعاد. قد يكون هذا مرتبطًا بصعوبات تتعلق بالحصول على فرص عمل مناسبة، ظروف العمل، أو مستوى الأجور، مما يُشير إلى تحديات اقتصادية تواجه اللاجئين في بيئة العمل. وتُحدد دراسة (زوبته، 2023: 254) المعوقات التي يواجهها المهاجرون السوريون في مصر إلى فئتين: **معوقات مرتبطة بهم**، مثل صعوبة الحصول على تصاريح العمل، وارتفاع تكاليف الإقامة، والتمييز والاستغلال في العمل، وانخفاض الأجور، وصعوبة العثور على فرص عمل. **ومعوقات داخلية** تتعلق بالقيود الأمنية على التراخيص وارتفاع الضرائب على المنتجات، مما يزيد من التحديات، خاصة لذوي الدخل المحدود.

هذا وأظهر اللاجئون السوريون مرونة ملحوظة في التكيف مع هذه الظروف، حيث أعربت بعض من حالات المقابلة المفتوحة، أن تخصصاتهم السابقة **لم تكن عائقًا أمام اندماجهم في سوق العمل المصري**، حيث اتجهوا إلى مجالات جديدة لتحقيق الاستقلال المادي *«اضطررت إلى تغيير مهنتي والعمل في مجال مختلف تمامًا عما كنت أعمل به في سوريا حتى أتمكن من تأمين احتياجات أسرتي. الحياة هنا تتطلب مرونة في العمل، فلا مجال للتشبث بالمهن السابقة إن لم تكن مربحة»*. كما *«ساهمت بعض النساء في إعالة أسرهن عبر أعمال منزلية مثل **الخياطة وتحضير الطعام المنزلي**، على الرغم من أن معظمهم يحملون مؤهلات جامعية، فقد أظهروا **"مرونة كبيرة في البحث عن فرص العمل دون تردد»***. وفي الجانب الإيجابي، حظي رجال الأعمال السوريون بترحيب رسمي ومجتمعي، ومع ذلك، يواجه أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحديات قانونية تعيق تسجيل شركاتهم، مما يدفع بعضهم للعمل بشكل غير رسمي، بينما يواجه أصحاب المشاريع الكبيرة إجراءات بيروقراطية معقدة لتأسيس وتوسيع أعمالهم (ضاهر، 2023: 5).

ورغم التحديات، تمكن السوريون في مصر من تحقيق نجاحات ملحوظة في القطاعات الصناعية والتجارية، حيث أصبحوا من بين الفاعلين الرئيسيين في سوق العمل المصري، ممثلين نحو 17% من إجمالي المهاجرين. وقد تجاوزت استثماراتهم حاجز المليار دولار، سواء من خلال مشاريع رسمية أو غير رسمية، ما أسهم في تنشيط الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل للمصريين والمقيمين الآخرين (أمين، 2024: 29). ويُقدّر (ضاهر، 2023: 8) عدد الورش الصناعية والمعامل المملوكة لسوريين بلغ حوالي 5000 منشأة بحلول عام 2022، بإنتاج شهري يتراوح بين 100 و120 مليون وحدة. هذا ويعمل اللاجئون السوريين في ثلاثة قطاعات اقتصادية رئيسية: الغذاء (المطاعم وتجهيز الأغذية)، إنتاج الأواني والمنسوجات (الملابس الجاهزة)، وهناك شريحة كبيرة من اللاجئين لا تندرج ضمن أي قطاع معين، بل تعمل في مجموعة واسعة من المهن مثل: المحاسبة والهندسة والخدمات الطبية والقانونية

والتعليم وخدمات الصيانة المنزلية (ILO, 2018) مما يعكس التأثير الإيجابي الواسع للاستثمارات السورية على الاقتصاد المصري. وهو ما يتفق مع ما أشارت إليه دراسة (Schneiderheinze & Lücke, 2020) من أن تدفقات اللاجئين، رغم ما تفرضه من أعباء اقتصادية، قد تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. حيث يعمل اللاجئون غالبًا في وظائف لا يُقبل عليها السكان المحليون، مما يدعم الاقتصاد. كما أن تحقيق اندماج فعّال وتطبيق سياسات داعمة يمكن أن يحدّا من الأعباء الاقتصادية المحتملة. ومع ذلك، فإن غياب فرص اقتصادية مستدامة وفرص عمل لائقة قد يؤدي إلى تهميشهم على المدى البعيد، مما يستدعي تبنّي سياسات تشغيلية أكثر تكاملًا لضمان إدماجهم الرسمي في سوق العمل. **وبشكل عام،** تُشير نتائج مقياس مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي لدى اللاجئين السوريين في مصر إلى مستويات رضا مرتفعة في الأبعاد المختلفة، ولكن هناك حاجة لتحسين ظروف العمل لرفع مستوى الرضا الاقتصادي والاجتماعي.

جدول (13). مُستوى حدود الدرجات والنسب المئوية لمحور مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي (ن= 303).

المحور	مستوى حدود الدرجات والنسب	راضي	النسبة المئوية	راضي إلى حد ما	النسبة المئوية	غير راضي	النسبة المئوية
مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي	المستوى الأعلى «المرتفع»	210	**% 69.3**	195	**% 64.3**	123	% 40.5
	المستوى الأدنى «المنخفض»	78	% 25.7	87	**% 28.7**	0	% 0

يشير الجدول (13) السابق إلى أن مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي لدى اللاجئين السوريين يميل إلى الارتفاع، حيث تظهر النسب المئوية أن غالبية الاستجابات تندرج ضمن فئتي «راضٍ» و«راضٍ إلى حد ما». فقد سجل 69.3% من اللاجئين في المستوى المرتفع ضمن فئة "راضٍ"، بينما سجل 64.3% في نفس المستوى ضمن فئة «راضٍ إلى حد ما»، في حين لم تسجل فئة «غير راضٍ» أي نسبة في المستوى الأدنى، مما يعكس غيابًا ملحوظًا لعدم الرضا الحاد. تعزز هذه النتائج الانطباع بأن اللاجئين يتمتعون بقدرٍ جيد من الرضا الاجتماعي، مع تفاوتات بسيطة تستدعي النظر في العوامل المؤثرة على هذه المستويات لضمان استدامة الرضا وتعزيزه.

جدول (14). مُستوى حدود الدرجات والنسب المئوية لأبعاد مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي (ن= 303).

الأبعاد		مستوى حدود الدرجات والنسب	راضي	النسبة المئوية	راضي إلى حد ما	النسبة المئوية	غير راضي	النسبة المئوية
الأول	«البيئة المعيشية»	المستوى الأعلى «المرتفع»	210	% 69.3	195	% 64.3	42	% 13.8
		المستوى الأدنى «المنخفض»	99	% 32.6	90	% 29.7	0	% 0
الثاني	«العلاقات والجوار»	المستوى الأعلى «المرتفع»	210	% 69.3	174	% 57.4	33	% 10.8
		المستوى الأدنى «المنخفض»	99	% 32.6	87	% 28.7	6	% 1.9
الثالث	«البيئة التعليمية»	المستوى الأعلى «المرتفع»	198	% 65.3	156	% 51.4	15	% 4.9
		المستوى الأدنى «المنخفض»	132	% 43.6	96	% 31.6	0	% 0
الرابع	«بيئة العمل والإنتاج»	المستوى الأعلى «المرتفع»	207	% 68.3	123	% 40.5	123	% 40.5
		المستوى الأدنى «المنخفض»	78	% 25.7	96	% 31.6	0	% 0

يعكس الجدول (14) السابق مستويات الرضا والتفاعل الاجتماعي لدى اللاجئين السوريين عبر أبعاده المختلفة، حيث يظهر مستوى رضا مرتفع في جميع الأبعاد تقريبًا. فقد سجلت الأبعاد البيئة المعيشية، والعلاقات والجوار، والبيئة التعليمية نسبًا مرتفعة من الرضا، حيث تراوحت النسب بين 69.3% و 65.3% ضمن الفئة «راضٍ»، وبين 64.3% و 51.4% ضمن الفئة «راضٍ إلى حد ما»، مما يعكس تكيفًا اجتماعيًا جيدًا وظروفًا مقبولة نسبيًا. ومع ذلك، يبرز بُعد بيئة العمل والإنتاج كنقطة تحتاج إلى مزيد من التحليل، حيث يُلاحظ أن نسبة «غير الراضين» فيه وصلت إلى 40.5% في المستوى المرتفع، مما قد يعكس تحديات تتعلق بفرص العمل والاستقرار الاقتصادي. بشكل عام، تُشير البيانات إلى أن مستوى رضا اللاجئين السوريين في مصر مرتفع، لكنه يختلف نسبيًا وفقًا لكل بُعد، مما يستدعي البحث في العوامل المؤثرة على بيئة العمل لضمان استدامة الرضا الاجتماعي.

وعلى ما سبق، يُظهر تحليل مستويات الرضا والتفاعل الاجتماعي لدى اللاجئين السوريين في مصر تباينًا في تقييم الأبعاد المختلفة للحياة، حيث تعكس النتائج مستويات رضا مرتفعة عن البيئة المعيشية (95.2%)، والعلاقات والجوار (95.5%)، والبيئة التعليمية (97.6%)، بينما يظهر أدنى مستوى للرضا في بيئة العمل والإنتاج، حيث بلغت نسبة غير الراضين 19.1%. هذه النتائج تعكس تعقيدات تجربة اللجوء، والتي يمكن تفسيرها من خلال عدة نظريات سوسيولوجية وتنموية.

من منظور التنمية المستدامة، يعكس هذا التفاوت خللاً في تحقيق أبعاد الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية؛ فعلى الرغم من أن ارتفاع معدلات الرضا عن السكن والتعليم يُعد مؤشرًا إيجابيًا على وجود قدر من الاستقرار الاجتماعي، إلا أن انخفاض مستويات الرضا عن بيئة العمل يشير إلى تحديات اقتصادية قائمة، تُعيق فرص تحقيق الاعتماد الذاتي، الأمر الذي يستدعي تبني سياسات متوازنة تجمع بين تقديم الدعم الإنساني وتعزيز فرص التمكين الاقتصادي (United Nations, 2015).

أما **من منظور التنمية البشرية**، فإن الرضا عن الجوانب البيئية والاجتماعية والتعليمية يعكس تحسنًا في قدرات اللاجئين وإمكانياتهم الحياتية، حيث توفر بيئة معيشية مستقرة، وفرص تعليمية جيدة، وعلاقات اجتماعية داعمة. ومع ذلك، فإن انخفاض مستوى الرضا عن العمل يشير إلى قيد رئيسي على توسيع خيارات اللاجئين الاقتصادية، مما قد يؤثر على قدرتهم على تحقيق مستوى معيشي لائق. وعليه، تحتاج سياسات

التنمية البشرية إلى تعزيز فرص العمل الكريم، وتسهيل اندماج اللاجئين في الاقتصاد الرسمي، لضمان استدامة تحسين جودة حياتهم (Sen, 2001).

من زاوية **رأس المال الاجتماعي**، يُفسَّر ارتفاع الرضا عن العلاقات والجوار بالدور المحوري للروابط الاجتماعية في تخفيف الضغوط النفسية وتعزيز الشعور بالانتماء. هذه العلاقات قد توفر دعمًا غير رسمي يُساعد في التغلب على بعض التحديات الاقتصادية والاجتماعية (Putnam, 2000). ومع ذلك، فإن انخفاض الرضا عن بيئة العمل يشير إلى ضعف رأس المال الاجتماعي المرتبط بالفرص الاقتصادية، حيث قد يكون اللاجئون معزولين عن شبكات السوق والفرص المتاحة.

وعلى صعيد **التفاعل الرمزي**، فإن اللاجئين يكوّنون تصوراتهم عن الرضا بناءً على معانيهم الخاصة وتجاربهم الاجتماعية، فالمستويات المرتفعة للرضا عن العلاقات الاجتماعية قد تعكس شعورًا بالقبول والاندماج، حتى وإن كانت ظروف العمل غير مرضية، في المقابل، قد يعكس انخفاض الرضا عن العمل شعورًا بعدم التقدير المهني أو الاجتماعي، حيث يواجه اللاجئون تحديات في الاعتراف بمؤهلاتهم وخبراتهم داخل سوق العمل (Blumer, 1986). وقد عبّر أحد المشاركين في المقابلات المفتوحة عن هذه التجربة قائلًا: «*نحن كسوريين تكيفنا مع الحياة هنا بطرق مختلفة، سواء من خلال العمل أو الزواج أو غيرها من الوسائل. لا خيار أمامنا سوى تحديد أهداف واضحة والسعي لتحقيقها بكل السبل الممكنة، والأهم بالنسبة لنا هو توفير سبل العيش اليومي، وهذا ما يجعلنا نجتهد في أي فرصة متاحة، لكن رغم كل هذه التغيرات، لم نتخلَّ عن قيمنا وعاداتنا، فهي الأساس الذي يساعدنا في بناء روابط اجتماعية قوية تساهم في شعورنا بالاستقرار والاندماج مع المصريين*».

أما من **منظور الحرمان النسبي**، فإن رضا اللاجئين لا يعتمد فقط على ظروفهم الفعلية، بل على مقارنتهم بأوضاع المجتمع المضيف أو بتوقعاتهم السابقة. فعلى الرغم من الرضا المرتفع عن السكن والعلاقات الاجتماعية، فإن عدم الرضا عن العمل قد يكون مرتبطًا بإحساس اللاجئين بعدم المساواة في الفرص الاقتصادية مقارنة بالمواطنين المصريين، مما يولد شعورًا بالغبن والتمييز. هذا يُعزز الفكرة القائلة بأن تحسين الظروف الموضوعية (مثل السكن والتعليم) قد لا يكون كافيًا لإيجاد إحساس شامل بالعدالة، ما لم يترافق مع تحسين في فرص العمل والتمكين الاقتصادي (Runciman, 1967).

وبهذا، تشير النتائج إلى أن اللاجئين السوريين في مصر يتمتعون بمستويات رضا مرتفعة في الجوانب الاجتماعية والتعليمية، مما يُبرز دور رأس المال الاجتماعي والتفاعل الرمزي في تعزيز شعورهم بالاستقرار والانتماء. إلا أن ضعف الرضا عن بيئة العمل يُعكس تحديات التنمية المستدامة والتنمية البشرية، حيث يواجه اللاجئون صعوبات في تحقيق التمكين الاقتصادي. ومن منظور الحرمان النسبي، قد يكون هذا مرتبطًا بتفاوت الفرص بينهم وبين المواطنين، مما يتطلب استراتيجيات تنموية أكثر شمولًا لخلق بيئة اقتصادية أكثر إنصافًا واندماجًا.

(3-6) التَّحَقُّق مِن فُرُوض الدِّراسة:

*اختبار صحة الفرض الأول:

ينص **الفرض الأول** على أنه «توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي عند اللاجئين السوريين وإتاحة الحقوق».

وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث بحساب معاملات الارتباط "Coefficients Correlation" للتعرف على طبيعة العلاقات بين مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي عند اللاجئين السوريين وإتاحة الحقوق، كما هو موضح بجدول (15) التالي:

جدول (15). معاملات الارتباط بين درجات مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي وإتاحة الحقوق (ن= 303).

المحاور	مُستوى الرضا/ قبول الآخر «اللاجىء»				
	البيئة المعيشية	العلاقات والجوار	البيئة التعليمية	بيئة العمل والانتاج	الدرجة الكلية
إتاحة الحقوق	0.637**	0.186	0.624**	0.287**	0.626**

****دالة عند مستوى (0.01)**

يتضح من الجدول (15) السابق أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيًا بين درجات اللاجئين السوريين الكلية على مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي ودرجات أبعاده الفرعية «البيئة المعيشية، البيئة التعليمية، بيئة العمل والانتاج» ودرجاتهم الكلية على إتاحة الحقوق، ولكن

توجد علاقة ارتباطية موجبة غير دالة إحصـــائيًا بين درجات اللاجئين السوريين على البُعد الفرعي «العلاقات والجوار» لمقياس مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي ودرجاتهم الكلية لمقياس إتاحة الحقوق.

ويوضح الشكل البياني (1) التالي وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي عند اللاجئين السوريين وإتاحة الحقوق.

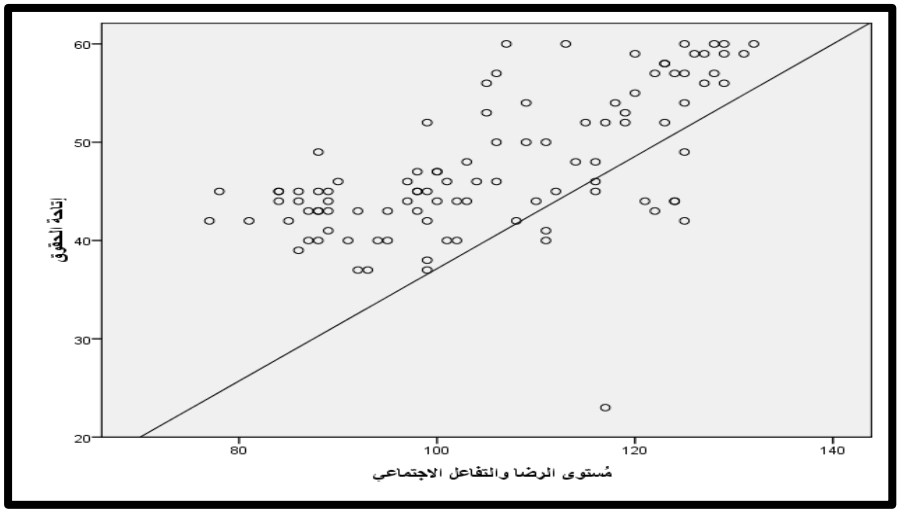

شكل (1) معاملات الارتباط بين درجات مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي ودرجات إتاحة الحقوق.

**** تحليل الفرض الأول ومناقشة النتائج:**

1. العلاقات الارتباطية القوية والدالة إحصائيًا: تشير معاملات الارتباط بين إتاحة الحقوق وأبعاد **«البيئة المعيشـــية»** (0.637)، **«البيئة التعليمية»** (0.624)، و**«بيئة العمل والإنتاج»** (0.287) إلى أن توفر الحقوق الأساسية في هذه المجالات يسهم بشكل ملحوظ في تعزيز مستوى الرضـــا والتفاعل الاجتماعي لدى اللاجئين الســوريين. وتبدو هذه النتيجة منطقية، حيث إن تحســـين الظروف المعيشـــية، وتوفير فرص تعليمية مناســبة، وضــمان بيئة عمل مســتقرة تســهم جميعها في تعزيز الشــعور بالرضا والتفاعل الاجتماعي. وتدعم الدراسات التحليلية هذا الطرح، حيث تؤكد وجود علاقة إيجابية واضــحة بين توفير الحقوق الأســاســية (العمل، التعليم، الرعاية الصـحية) وارتفاع مستويات الرضـا والتفاعل الاجتماعي لدى اللاجئين السوريين، هذا التأثير يظهر عبر سياقات اجتماعية مختلفة،

وإن كان بدرجات متفاوتة تبعًا للسياسات المحلية. في هذا السياق، أظهرت دراسة (زهري، 2022: 2) أن مصر التزمت بإتاحة الحق في التعليم لأبناء اللاجئين، وذلك ضمن تعهداتها باتفاقية حقوق الطفل، التي تلزم الدول الموقعة بضمان التعليم لجميع الأطفال المقيمين على أراضيها. أما فيما يخص الحق في العمل، فينخرط اللاجئون السوريون في سوق العمل، لا سيما في القطاع غير الرسمي، بينما تسهم بعض الجمعيات الخيرية في تدريبهم وخلق فرص عمل لهم. على المستوى الدولي، كشفت دراسة (Sirin & Rogers-Sirin, 2015) أن اللاجئين السوريين الذين يتمتعون بحقوق تعليمية وطبية أفضل أظهروا مستويات أعلى من الرضا والتواصل الاجتماعي مقارنةً بمن يواجهون نقصًا في هذه الخدمات. كما أكدت دراسة أخري (Lenner & Turner, 2018) أن اللاجئين السوريين الذين يتمتعون بحقوق قانونية (مثل تصاريح العمل أو الإقامة) كانوا أكثر رضًا وتفاعلًا اجتماعيًا من غيرهم، بل ويندمجون بشكل أفضل في المجتمعات المضيفة.

علاوة على ذلك، أكدت دراسة (Al-Ibraheem, Kira, Aljakoub, Al-Ibraheem, 2017&) أن التمكّن من الوصول إلى الخدمات الصحية – بوصفها حقًا أساسيًا – يسهم في تعزيز المشاركة في الأنشطة المجتمعية، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين إتاحة الحقوق وارتفاع مستويات الرضا والتفاعل الاجتماعي. في المقابل، توصلت دراسة (Alpak et al., 2015) إلى أن غياب الحقوق الأساسية، كالتعليم والعمل، يرتبط بانخفاض واضح في مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي لدى اللاجئين السوريين. ويمكن تفسير هذه **النتائج في إطار نظرية العدالة الاجتماعية** كما صاغها **جون رولز** (Rawls, 2009: 60, 83) اعتمادًا على مبدأين أساسيين: مبدأ **الحرية المتساوية** بمعنى أن لكل فرد حق لا يُنتقص في الحريات الأساسية، و**مبدأ التباين** بمعنى أن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية يجب أن تعود بأكبر فائدة على الأقل حظًا، وتكون مرتبطة بمناصب مفتوحة للجميع بعدل. هذا ويتوافق ارتفاع مستويات الرضا مع توفير الحقوق الأساسية مع مبدأ **التوزيع العادل للموارد** الذي تؤكده النظرية (Fraser, 2009: 16).

2. الارتباط الضعيف وغير الدال إحصائيًا مع بُعد «العلاقات والجوار» (0.186): يشير هذا إلى أن توفر الحقوق لا يؤدي بالضرورة إلى تحسن ملحوظ في جودة العلاقات والجوار بين اللاجئين والسكان المضيفين أو داخل مجتمع اللاجئين نفسه، وفي هذا يشير (Hynie, 2018) إلى أن

"العلاقات الاجتماعية تتأثر بعوامل غير مادية مثل الشعور بالأمان النفسي والانتماء، والتي قد لا تتحسن تلقائيًا مع توفير الحقوق المادية"، وهذا يفسر لماذا يبقى ارتباط هذا البعد ضعيفًا إحصائيًا، ووفقًا **لنظرية العدالة الاجتماعية** إن ضعف الارتباط في بُعد العلاقات الاجتماعية يعكس **قصورًا في العدالة التوزيعية** حيث إن الحقوق المادية (عمل، تعليم، صحة) تُوزع بمعزل عن الحقوق العلائقية (Fraser & Honneth, 2003: 49). وثمة تفسيرات ذات أدلة مرجعية ممكنة لهذا الأمر: **أولًا،** بفعل **العوامل الثقافية والاجتماعية:** قد يكون هناك تحفظات ثقافية أو تصورات سلبية متبادلة بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، مما يجعل العلاقات والجوار لا تتأثر مباشرة بتحسن إتاحة الحقوق. ومع ذلك، لا يبدو أن هذا العامل ينطبق على الحالة المصرية، إذ تشير بعض الدراسات الميدانية (أحمد، 2020: 1773)، و(العربي، 2022: 56) إلى أن العلاقات التاريخية بين مصر وسوريا، إلى جانب التقارب الثقافي وتشابه العادات والتقاليد، فضلاً عن الاستقرار الأمني، أدّت بشكل عام إلي تكيف السوريين بسهولة مع المجتمع المصري.

وقد أشارت بعض الشهادات في المقابلات المفتوحة مع اللاجئين السوريين إلى أن ***«التشابه الكبير في التقاليد والخلفيات الثقافية والاجتماعية** سهّل تفاعلهم واندماجهم في المجتمع المصري. وأوضحوا أن **الوجود السوري في مصر يُنظَر إليه غالبًا بصورة إيجابية من قبل الشعب المصري ووسائل الإعلام المحلية**، وهو ما يتناقض بشكل واضح مع الأوضاع في بعض الدول الإقليمية الأخرى، مثل **لبنان وتركيا**، حيث تتزايد المشاعر المناهضة للسوريين بشكل مستمر، إلى جانب **الإجراءات التقييدية التي تهدف إلى إعادتهم قسرًا إلى سوريا»***. وعلى النقيض، أظهرت دراسة (Cherri, Arcos González, & Castro Delgado, 2016) التي تناولت السياق اللبناني أن 68% من اللبنانيين يعتقدون أن اللاجئين السوريين يشكلون تهديدًا للهوية الثقافية، مما أدى إلى محدودية التفاعل الاجتماعي بينهم وبين المجتمع المضيف، رغم تحسن بعض الظروف القانونية. هذا التباين في التأثيرات الاجتماعية يعكس أهمية السياق المحلي في تحديد طبيعة العلاقات بين اللاجئين والمجتمعات المستضيفة.

وثانيًا، بسبب **التباين في مستوى الاندماج:** ربما تكون هناك سياسات اندماج ضعيفة أو قصور في المبادرات المجتمعية التي تعزز التفاعل الإيجابي بين اللاجئين والسكان المحليين، على سبيل المثال، في الأردن 82% من اللاجئين السوريين يعيشون في مجتمعات موازية خارج المخيمات، حيث تبقى معدلات التفاعل مع الجوار المحلي أقل من

30% بسبب غياب برامج الاندماج الهيكلية (Lenner, 2016). وكان لمصر **نهجًا متفردًا** في استضافة اللاجئين، حيث **لم تحتجزهم في مخيمات** كما فعلت دول أخرى، بل سمحت لهم **بالعيش بحرية** داخل المجتمع المصري، مع **إتاحة التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية** على قدم المساواة مع المواطنين (البقيعي، 2024: 18). وقد أكدت بعض **حالات المقابلة المفتوحة** هذا النهج بقولهم: «*في مصر لا يوجد مخيم خاص باللاجئين السوريين، فهم يعيشون ضمن المجتمع المصري، ويحصلون على الخدمات الأساسية من الدولة، بما في ذلك حق التعليم حتى نهاية المرحلة الجامعية الأولى، إلى جانب الرعاية الصحية وحرية التنقل والإقامة والعمل*».

وثالثًا، بفعل **التحديات السوسيو ثقافية:** اللاجئون الذين عانوا من صدمات النزوح قد يُواجهون صعوبات في بناء علاقات اجتماعية قوية حتى مع توفر الحقوق الأساسية، وفي هذا السياق أظهرت دراسة (Khamis,2019) أن 45% من الأطفال السوريين في تركيا أظهروا تجنبًا للتفاعلات الاجتماعية غير الضرورية بسبب أعراض ما بعد الصدمة، رغم حصولهم على حقوق تعليمية وصحية. وأخيرًا، فإن **المدى الزمني للتكيف** يمثل عاملًا حاسمًا في تفسير ضعف العلاقات الارتباطية في مراحل الاندماج الأولى؛ إذ إن بناء علاقات اجتماعية متينة غالبًا ما يتطلب فترة أطول مقارنة بتحسن الظروف المعيشية أو فرص العمل. وفي هذا الإطار، تشير دراسة (Phillimore & Goodson, 2008) التي تناولت أوضاع لاجئي حرب البوسنة في ألمانيا إلى أن عملية بناء علاقات جوار فعالة استغرقت ما بين 7 إلى 10 سنوات، ما يعكس أن التكيف الاجتماعي يتطلب وقتًا أطول من التكيف الاقتصادي. ويتفق هذا التفسير مع نتائج الدراسة الراهنة حيث تبين **وجود فروق** ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين متوسط درجات اللاجئين السوريين **تبعًا لمتغير مدة الإقامة** في مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي لصالح الأفراد الذين أمضوا فترة إقامة أطول «(6) أعوام: (10) أعوام فأكثر»، وهذا يشير إلى أن زيادة مدة الإقامة قد ترتبط بتكيف أفضل مع البيئة المحلية، وتحقيق مستوى أعلى من الرضا والتفاعل الاجتماعي.

الدلالات التنموية: تعكس هذه النتائج أهمية التركيز ليس فقط على توفير الحقوق الأساسية ولكن أيضًا على تعزيز آليات التفاعل الاجتماعي وبناء الثقة بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة؛ مما يستدعي تبني مقاربة تنموية شاملة تركز على، **العدالة التشاركية** بما يضمن ضرورة إشراك اللاجئين في تصميم البرامج الاجتماعية لضمان تلبيتها لاحتياجاتهم الفعلي

(Fraser, 2008:28)، والعمل على إنشـــاء منصـــات للحوار المجتمعي المشـــترك بين اللاجئين والمجتمعات المضـــيفة (Young, 2022: 115)، فضلًا عن **بناء رأس المال الاجتماعي** عبر البرامج المشتركة (مثل ورش العمل الثقافية أو الرياضـــية) تعزز الثقة المتبادلة وتقلل التحيزات (Putnam, 2000: 19). مما يســاعد في تحســين قدرتهم على بناء علاقات اجتماعية أقوى.

يبدو أن النتائج **تدعم الفرضـية جزئيًا**، حيث تُظهر وجود علاقات ارتباطية موجبة ودالة إحصـائيًا بين مسـتوى الرضـا والتفاعل الاجتماعي وإتاحة الحقوق، باستثناء بُعد «العلاقات والجوار»، الذي لم يكن الارتباط فيه دالًا إحصـــائيًا. **وعلى ذلك نســتنتج صــحة الفرض الأول الذي ينص على أنه** «توجد علاقة ارتباطية دالة احصـــائيًا بين مُســـتوى الرضـــا والتفاعل الاجتماعي عند اللاجئين الســـوريين وإتاحة الحقوق»، وقبوله سواء في الدرجة الكلية أو الدرجات الفرعية عدا بُعد «العلاقات والجوار» والذي كانت العلاقة بينه وبين الدرجة الكلية لإتاحة الحقوق موجبة غير دالة إحصـــائيًا. **وبشـــكل عام**، تعزز هذه النتائج الفكرة القائلة بأن إتاحة الحقوق عنصر أساسي في تحسين جودة حياة اللاجئين، لكنها ليست كافية بمفردها لتحقيق تفاعل اجتماعي متكامل، خاصـــة في ما يتعلق بالعلاقات والجوار، التي تحتـاج إلى جهود إضـــافيـة على المســـتويين الثقـافي والاجتماعي.

*** اختبار صحة الفرض الثاني:**

ينص **الفرض الثـاني** على أنـه «توجـد علاقـة ارتبـاطيـة دالـة إحصـائيًا بين مُستوى الرضـا والتفاعل الاجتماعي عند اللاجئين السوريين وأداء الواجبات».

وللتحقق من صـــحة هذا الفرض قام الباحث بحســـاب مُعاملات الارتباط "Coefficients Correlation" للتعرف على طبيعة العلاقات بين مُســـتوى الرضـــا والتفاعل الاجتماعي عند اللاجئين الســـوريين وأداء الواجبات، كما هو موضح بجدول (16) التالي:

جدول (16). معاملات الارتباط بين درجات مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي وأداء الواجبات (ن= 303).

المحاور	مُستوى الرضا/ قبول الآخر «اللاجىء»				
أداء الواجبات	البيئة المعيشية	العلاقات والجوار	البيئة التعليمية	بيئة العمل والانتاج	الدرجة الكلية
	**0.515	0.033	**0.612	0.104-	**0.427

**دالة عند مستوى (0.01)

يتضح من الجدول (16) السابق أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيًا بين درجات اللاجئين السوريين الكلية على مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي ودرجات أبعاده الفرعية «البيئة المعيشية، البيئة التعليمية» ودرجاتهم الكلية على أداء الواجبات، ولكن توجد علاقة ارتباطية موجبة غير دالة إحصائيًا بين درجات اللاجئين السوريين على البُعد الفرعي «العلاقات والجوار» لمقياس مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي ودرجاتهم الكلية لمقياس أداء الواجبات، وتوجد علاقة ارتباطية سالبة غير دالة إحصائيًا بين درجات اللاجئين السوريين على البُعد الفرعي «بيئة العمل والإنتاج» لمقياس مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي ودرجاتهم الكلية لمقياس أداء الواجبات. ويوضح الشكل البياني (2) التالي وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي عند اللاجئين السوريين وأداء الواجبات.

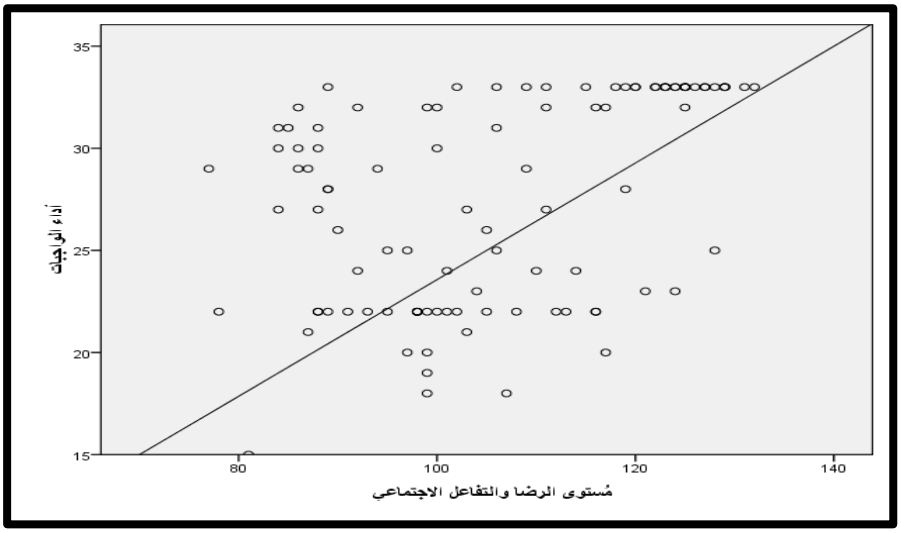

شكل (2) معاملات الارتباط بين درجات مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي ودرجات أداء الواجبات.

يبدو أن النتائج **تدعم الفرضية جزئيًا**، حيث وُجدت علاقات ارتباطية دالة إحصائيًا بين مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي وأداء الواجبات في بعض الأبعاد، مثل «البيئة المعيشية»، و«البيئة التعليمية، مما يشير إلى أن الشعور بالاستقرار في هذه المجالات يعزز الالتزام بأداء الواجبات. ومع ذلك، فإن ضعف العلاقة مع «العلاقات والجوار» والعلاقة السالبة غير الدالة مع «بيئة العمل والإنتاج» تعني أن بعض العوامل الاجتماعية والمهنية قد لا تكون مؤثرة أو قد تتفاعل بطرق معقدة تؤثر على نتائج الارتباط. **وعلى ذلك نستنتج صحة الفرض الثاني الذي ينص على أنه** «توجد علاقة ارتباطية دالة احصائيًا بين مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي عند اللاجئين السوريين وأداء الواجبات»، وقبوله سواء في الدرجة الكلية أو الدرجات الفرعية عدا بُعد «العلاقات والجوار» والذي كانت العلاقة بينه وبين الدرجة الكلية لإتاحة الحقوق غير دالة إحصائيًا، وبُعد «بيئة العمل والانتاج» والذي كانت العلاقة بينه وبين الدرجة الكلية لإتاحة الحقوق سالبة غير دالة إحصائيًا.

**** تحليل الفرض الثاني ومناقشة النتائج:**

1. العلاقات الارتباطية الموجبة والدالة إحصائيًا: تشير معاملات الارتباط إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيًا بين أداء الواجبات ومستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي في البُعدين **البيئي المعيشي** (0.515) **والبيئة التعليمية** (0.612)، بالإضافة إلى وجود علاقة دالة بين الأداء الكلي للواجبات والرضا الاجتماعي (0.427). وتعكس هذه النتائج أن اللاجئين الذين يشعرون بالرضا عن أوضاعهم المعيشية والتعليمية يكونون أكثر التزامًا بأداء واجباتهم، وهو ما قد يرجع إلى شعورهم بالاستقرار والأمان، مما يعزز مسؤوليتهم تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بهم. وفي هذا أظهرت دراسة (Al-Ibraheem et al., 2017) أن إتاحة الحقوق يرتبط بمستويات أعلى من الرضا والتفاعل الاجتماعي، ويرتبط في نفس الوقت بزيادة المشاركة في الأنشطة المجتمعية. ويري (Sirin & Rogers-Sirin, 2015) أن التكيّف النفس اجتماعي يتطلب من الفرد معرفة النظم القانونية والاجتماعية للبلد المستضيف، فمن يجهل قوانين البلد قد يخرقها ويقع في مشكلات قانونية متعددة، أو من يجهل عادات البلد وأعراف المجتمع، قد يتعرض للعنف المجتمعي والنبذ الاجتماعي، وهذا يؤثر على تكيفه النفسي والاجتماعي. ويمكن تفسير هذه الارتباطات القوية في الأبعاد المعيشية والتعليمية في إطار **نظرية التكيف الاجتماعي** حيث توفر البيئة المعيشية المستقرة

"أنظمة مرجعية" للتكيف الهيكلي، وكذلك يوفر التعليم النظامي معايير سلوكية واضحة، وقنوات مؤسسية للتفاعل والاندماج (Giddens, 1991: 121 -112). وتشير أدلة الدعم التجريبي، وفقًا لدراسة (Cheung & Phillimore, 2013: 205) أن 72% من اللاجئين السوريين في بريطانيا ممن حصلوا على سكن مستقر أظهروا التزامًا بالمعايير المجتمعية.

2. ضعف العلاقة مع بُعد العلاقات والجوار (0.033): تدل هذه النتيجة على أن جودة العلاقات والجوار لا تؤثر بشكل واضح على التزام اللاجئين بأداء واجباتهم، وقد يكون السبب في ذلك أن أداء الواجبات يُنظر إليه كمسؤولية شخصية أو قانونية، بغض النظر عن جودة العلاقات الاجتماعية مع الجيران أو أفراد المجتمع المضيف. ويُفسر هذا (الارتباط الضعيف) عبر عوائق التكيف الثقافي، ومنها "الصدمة الثقافية" التي تمنع بناء روابط اجتماعية عميقة بين اللاجئين والمجتمع المضيف (Ward, Bochner & Furnham, 2020: 7)، كما توضح دراسة (Forooshani, Izadikhah, Renzaho & O'Connor, 2019)، إلى أنّ تجربة اللجوء والهجرة القسرية تشكل خبرة صادمة، ومؤلمة لدي اللاجئ تؤدي إلى اختلال التوازن النفسي، وشعوره بالقلق والاكتئاب خاصة إذا لم يتوافر لدية مهارات التكيف النفسي والاجتماعي. هذا إلى جانب انعدام "رأس المال الاجتماعي المشترك" (Putnam, 2000: 23). وتشير أدلة الدعم التجريبي، وفقًا لمسح المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR, (2022: 45-47)، أن 65% من اللاجئين السوريين في لبنان لم يتمكنوا من بناء صداقات خارج مجتمعهم، وأن 82% منهم يعتبرون "الاختلافات الثقافية" عقبة أمام التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية.

3. العلاقة السالبة غير الدالة إحصائيًا مع بيئة العمل والإنتاج (-0.104): يشير هذا إلى أن مستوى الرضا في بيئة العمل والإنتاج قد لا يكون مرتبطًا إيجابيًا بأداء الواجبات، بل ربما يكون له تأثير عكسي أو ضعيف، ويمكن تفسير هذا (الارتباط العكسي) والتكيف السلبي في بيئة العمل عبر آليات التكيف غير الصحي، منها "الانسحاب الاجتماعي" كإستراتيجية تكيف غير فعّالة مع الضغوط المزمنة، أو "التذمر المؤسسي" مما يقلل من المشاركة المجتمعية في أداء الواجبات (Lazarus, 1991: 98, 93)، وذلك بفعل العوامل غير المواتية للاجئين التي تشهدها المجتمعات المضيفة، منها: (**عدم الاستقرار الوظيفي، ضغوط العمل، وطبيعة العمل غير النظامية**)؛ مما قد يقلل من ارتباطهم بالمعايير الاجتماعية للمجتمع، ويضعف حافزهم لأداء واجباتهم بفعالية. وترصد

دراسة (زوبته، 2023: 254) هذه المعوقات، وتعمل علي تقسيمها ما بين **معوقات ترتبط بمشكلات المهاجرين السوريين**، مثل صعوبة الحصول على تصاريح العمل (العقبة الكبرى)، وتكلفة الإقامة المرتفعة، وحالات التمييز والاستغلال في العمل، وانخفاض الأجور، وصعوبة إيجاد فرص عمل. **ومعوقات داخلية في مصر**، مثل القيود والموافقات الأمنية المتعلقة بالتراخيص، وارتفاع قيمة الضرائب على المنتجات، مما يهدد السوريين، خاصة ذوي الدخل المحدود. وتشير بعض حالات المقابلة المفتوحة إلي أن «*يصعب على معظم السوريين، ولا سيما اللاجئون منهم استيفاء هذه الشروط القانونية، ولذا يبقي العديد منهم عاطلًا عن العمل أو يختار العمل في القطاع غير الرسمي*»، ويضيف آخر «*أن الآليات والاجراءات اللازمة للاستثمار وتأسيس شركة وتوسيعها في مصر ليست واضحة تمامًا، إذ تتطلّب كل مرحلة من المراحل تصريحًا أمنيًا، في غياب مهلة زمنية محدّدة للحصول علية*». وتأكيدًا للعلاقة بين قصور بيئة العمل وعزوف اللاجئين عن أداء واجباتهم في المجتمع المضيف، يوضح تقرير **منظمة العمل الدولية** (ILO, 2023, 34, 35)حول العمل اللائق للاجئين في لبنان أن 78% **من العمال السوريين غير المسجلين أفادوا بعدم شعورهم بالاستقرار الوظيفي**، في حين أعرب 62% **منهم عن عدم قدرتهم على الالتزام بالواجبات المجتمعية**، كما أبدوا رفضهم للمشاركة في الأنشطة المجتمعية.

الدلالات التنموية: تشير النتائج القائمة على أدلة مرجعية إلى أن **تعزيز الاستقرار المعيشي والتعليمي** يعدّ عنصرًا أساسيًا في تحسين أداء الواجبات لدى اللاجئين السوريين، مما يستدعي دعم المبادرات التي تعزز السكن المستقر والتعليم الجيد، وفي هذا يظهر تقرير (UNHCR, 2023: 15) عن اللاجئين السوريين في الأردن، أن اللاجئون الذين يعيشون في مساكن مستقرة زادت مشاركتهم المجتمعية بنسبة 58%، كما أن الأطفال الملتحقين بالمدارس النظامية زاد التزامهم بالواجبات المدرسية بنسبة 73%. يضاف إلي ذلك أن **تحسين بيئة العمل** من خلال سياسات عادلة وفرص توظيف مستدامة يسهم في اندماجهم المجتمعي وتعزيز إحساسهم بالمسؤولية الاجتماعية؛ حيث يشير تقرير (ILO, 2023: 28) إلى أن العمال السوريين في تركيا الذين حصلوا على عقود عمل نظامية زادت مشاركتهم المدنية بنسبة 42%، وتحسن التزامهم بالمسؤوليات الأسرية بنسبة 35%. ورغم ضعف العلاقة الإحصائية بين "العلاقات والجوار" وأداء الواجبات، فإن **بناء بيئة اجتماعية داعمة** قد يكون له تأثير غير مباشر في تحفيز التفاعل المجتمعي وتحمل المسؤوليات، وفى هذا تشير

النتائج (UNHCR, 2025) أن البرامج الثقافية المشتركة أسهمت في تعزيز ثقة المشـــاركين بجيرانهم وزيادة انخراطهم في المجتمع. وبناءً على ذلك، تتطلب سـياسـات الدمج اسـتراتيجيات شـاملة تشـمل هذه الأبعاد لضـمان مشاركة فاعلة للاجئين في مجتمعاتهم المضيفة.

وبذلك، **تدعم النتائج الفرضـــية جزئيًا**، حيث وُجدت علاقات ارتباطية دالة إحصـــائيًا بين مســتوى الرضـــا والتفاعل الاجتماعي وأداء الواجبات في بعض الأبعاد، مثل «البيئة المعيشـــية»، و«البيئة التعليمية، مما يشير إلى أن الشعور بالاستقرار في هذه المجالات يعزز الالتزام بأداء الواجبات. ومع ذلك، فإن ضعف العلاقة مع «العلاقات والجوار» والعلاقة الســـالبة غير الدالة مع «بيئة العمل والإنتاج» تعني أن بعض العوامل الاجتماعية والمهنية قد لا تكون مؤثرة أو قد تتفاعل بطرق معقدة تؤثر على نتائج الارتباط. **وعلى ذلك نستنتج صحة الفرض الثاني الذي ينص على أنه** «توجد علاقة ارتباطية دالة احصـــائيًا بين مُســـتوى الرضـــا والتفاعل الاجتماعي عند اللاجئين الســـوريين وأداء الواجبات»، وقبوله سواء في الدرجة الكلية أو الدرجات الفرعية عدا بُعد «العلاقات والجوار» والذي كانت العلاقة بينه وبين الدرجة الكلية لإتاحة الحقوق غير دالة إحصـــائيًا، وبُعد «بيئة العمل والانتاج» والذي كانت العلاقة بينه وبين الدرجة الكلية لإتاحة الحقوق سالبة غير دالة إحصائيًا. **وبشكل عام**، تشير هذه النتائج إلى أن أداء الواجبات لدى اللاجئين الســـوريين يتأثر بشـــكل أســـاســـي بالرضـــا عن الحياة المعيشـــية والتعليمية، في حين أن العوامل المرتبطة بالجوار وبيئة العمل تحتاج إلى مزيد من الدراســـة لفهم أســـباب ضعف أو سلبية العلاقة.

***اختبار صحة الفرض الثالث:**

ينص **الفرض الثـالـث** على أنـه «توجـد علاقـة ارتبـاطيـة دالـة إحصائيًا بين مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي عند اللاجئين السوريين والمُشكلات التي يُعانونها في مصر».

وللتحقق من صـــحة هذا الفرض قام الباحث بحســـاب مُعاملات الارتباط "Coefficients Correlation" للتعرف على طبيعة العلاقات بين مُستوى الرضـا والتفاعل الاجتماعي عند اللاجئين السوريين والمُشكلات التي يُعانونها في مصر، كما هو موضح بجدول (17) التالي:

جدول (17). معاملات الارتباط بين درجات مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي والمُشكلات التي يُعانونها في مصر (ن= 303).

	أبعاد المقاييس	المُشكلات التي يُعانيها اللاجئون السوريون في مصر				
		الجانب الاقتصادي	الجانب السياسي	الجانب اللوجيستي	الجانب الاجتماعي	الدرجة الكلية للمقياس
مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي	البيئة المعيشية	-0.550**	0.007	-0.333**	-0.200*	-0.331**
	العلاقات والجوار	-0.274**	-0.031	-0.360**	-0.259**	-0.273**
	البيئة التعليمية	-0.303**	0.225*	-0.133	0.008	-0.059
	بيئة العمل والانتاج	-0.412**	-0.441**	-0.282**	-0.599**	-0.542**
	الدرجة الكلية للمقياس	-0.566**	-0.060	-0.386**	-0.316**	**-0.407****

*دالة عند مستوى (0.05) **دالة عند مستوى (0.01)

يتضح من الجدول (17) السابق أنه توجد علاقة ارتباطية سالبة دالة إحصائيًا عند مستوى (0.01) بين الدرجة الكلية لمُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي والدرجة الكلية للمُشكلات التي يُعانونها في مصر، توجد علاقة ارتباطية سالبة دالة إحصائيًا عند مستوى (0.01) بين الدرجة الكلية لمُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي وبين درجات الأبعاد الفرعية لمقياس المُشكلات التي يُعانونها في مصر، فيما عدا بُعد «الجانب السياسي» حيث توجد علاقة ارتباطية سالبة غير دالة إحصائيًا، توجد علاقة ارتباطية سالبة دالة إحصائيًا عند مستوى (0.01) بين الدرجة الكلية للمُشكلات التي يُعانونها في مصر وبين درجات الأبعاد الفرعية لمُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي، فيما عدا بُعد «البيئة التعليمية» حيث توجد علاقة ارتباطية سالبة غير دالة إحصائيًا.

توجد علاقة ارتباطية سالبة دالة إحصائيًا عند مستوى (0.01) بين درجات الأبعاد الفرعية لمُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي ودرجات الأبعاد الفرعية للمُشكلات التي يُعانونها في مصر، ولكن توجد علاقة ارتباطية سالبة دالة إحصائيًا عند مستوى (0.05) بين بُعد «البيئة المعيشية» وبُعد «الجانب الاجتماعي»، وبين بُعد «البيئة التعليمية» وبُعد «الجانب السياسي».

توجد علاقة ارتباطية موجبة غير دالة إحصائيًا بين بُعد «البيئة المعيشية» وبُعد «الجانب السياسي»، وبين بُعد «البيئة التعليمية» وبُعد «الجانب الاجتماعي» ويرجع ذلك لوجود عبارات عكسية في تلك الأبعاد.

توجد علاقة ارتباطية سالبة غير دالة إحصائيًا بين بُعد «العلاقات والجوار» وبُعد «الجانب السياسي»، وبين بُعد «البيئة التعليمية» وبُعد «الجانب اللوجيستي».

ويوضح الشكل البياني (3) وجود علاقة ارتباطية دالة احصائيًا بين مُستوى والتفاعل الاجتماعي عند اللاجئين السوريين والمُشكلات التي يُعانونها في مصر.

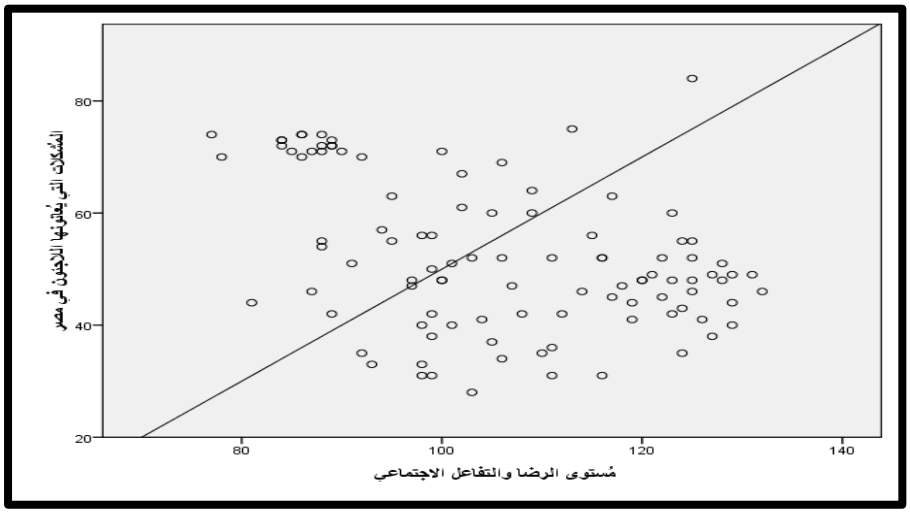

شكل (3) معاملات الارتباط بين درجات مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي ودرجات المشكلات التي يعانونها في مصر.

وبذلك، تدعم النتائج **الفرضية جزئيًا**، حيث تشير البيانات إلى وجود علاقة ارتباطية سالبة دالة إحصائيًا بين مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي والمشكلات التي يعانيها اللاجئون السوريون في مصر، لكن هذه العلاقة ليست ثابتة عبر جميع الأبعاد. **وعلى ذلك نستنتج صحة الفرض الثالث الذي ينص على أنه** «توجد علاقة ارتباطية دالة احصائيًا بين مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي عند اللاجئين السوريين والمُشكلات التي يُعانونها في مصر»، وقبوله سواء في الدرجات الكلية أو الدرجات الفرعية.

** تحليل الفرض الثالث ومناقشة النتائج:

1. تأكيد العلاقة السلبية بين مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي والمشكلات التي يواجهها اللاجئون: حيث تُشير النتائج إلى وجود **علاقة ارتباطية سالبة دالة إحصائيًا (عند مستوى 0.01)** بين الدرجة الكلية لمقياس مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي والدرجة الكلية للمشكلات التي يواجهها اللاجئون السوريون في مصر (**-0.407**)؛ أي أنه كلما زاد

شـــعور اللاجئين بالرضـــا عن حياتهم وقدرتهم على التفاعل مع المجتمع المضيف، انخفضت المشكلات التي يواجهونها، وتتماشى هذه النتيجة مع دراسة سابقة لـ (Schweitzer, Melville, Steel & Lacherez, 2006)، التي وجدت أن الدعم الاجتماعي وتحســين الظروف المعيشــية يقللان من الضغوط والمشكلات التي يعانيها اللاجئون. وتأثير العكس صحيح أيضًا، حيث أظهرت دراسة (Miller & Rasmussen, 2010) أن ضعف التفاعل الاجتماعي والدعم المجتمعي يؤدي إلى تفاقم مشـــكلات التكيف بين اللاجئين، بما في ذلك العزلة والصعوبات الاقتصادية. وتؤكد هذه النتائج أهمية تعزيز مســـتوى الرضـــا والتفاعل الاجتماعي بين اللاجئين كاستراتيجية للحد من المشكلات التي يواجهونها. ويتسق هذا مع منظور **نظرية مجتمع المخاطرة**، التي ترى أن الحداثة تخلق أنواعًا جديدة من المخاطر غير المســبوقة، التي تتركز بشــكل غير متناســب على الفئات الهشـــة مثل اللاجئين. هذه المخاطر تهدد اســـتقرارهم الاجتماعي والاقتصـــادي، مما يعوق تفاعلهم الاجتماعي ويزيد من التحديات التي يواجهونها في الاندماج مع المجتمع المضي (Beck, 1992: 23).

2. تحليل العلاقات بين الأبعاد الفرعية:

(أ) البيئة المعيشية والمشكلات المختلفة:

- هناك **علاقة ســالبة قوية ودالة** بين الرضـــا عن البيئة المعيشـــية والمشكلات **الاقتصادية** (-0.550) **واللوجستية** (-0.333) عند مســـتوى (0.01)، **والاجتمـاعيـة** (-0.200) عنـد مســـتوى (0.05)، مما يدل على أن تحسـين ظروف المعيشـة يسـاعد في تخفيف هذه المشكلات.
- أما بخصـــوص **الجانب الســـياســـي، فالعلاقة موجبة ضـــعيفة (0.007) وغير دالة**، مما يعني أن مستوى الرضـا المعيشـي لا يرتبط بالشعور بالمشكلات السياسية، والتي قد تكون مستقلة عن ظروف الحياة اليومية.

وتقدم هذه النتائج رؤية شـاملة لتجربة اللاجئ السـوري في مصـر، حيث تكشـف الارتباطات السـالبة القوية بين مسـتوى الرضـا المعيشـي والمشـكلات **الاقتصـادية واللوجسـتية** عن التأثير الحاسـم للعوامل المادية في تشـكيل تجربة اللجوء، ويتماشـى ذلك مع تحليل **أورليش بيك** (Beck, 1992) لمخـاطر التهميش الهيكلي في المجتمعـات الحـديثـة. في المقـابـل، تعكس العلاقة الضـعيفة وغير الدالة مع **المشـكلات السـياسـية** محدودية تأثير التحســينات المعيشـــية في التصـــدي للمخاطر النظامية، مما يدعم

أطروحة بيك حول طبيعة المخاطر السياسية كتهديدات فوق-فردية. ومن منظور **الحرمان النسبي** (Gurr, 2012)، تشير هذه النتائج إلى أن تحسين الأوضاع المادية يحدّ من حدة المقارنات الاجتماعية المباشرة مع المجتمع المضيف، في حين تبقى المقارنات المتعلقة بالحقوق السياسية بمنأى عن هذا التأثير، وهذا يعكس ازدواجية في تجربة الحرمان النسبي لدى اللاجئين: حرمان مادي يمكن تخفيفه عبر تحسين الظروف، وحرمان سياسي يتطلب معالجات على مستوى السياسات الكلية، حيث كشفت دراسة (عامر، 2022: 1470) عن عدم اهتمام اللاجئين السوريين في مصر بالحياة السياسية والخوف من الخوض في غمارها، فضلًا عن تدني الاعتبارات الأيديولوجية التي قد يحملونها وتتعارض مع دولة اللجوء، غير مهتمين بمتابعة ما يحدث من تطورات سياسية في مصر.

(ب) العلاقات والجوار والمشكلات المختلفة:

- توجد **علاقة ارتباطية سالبة دالة** بين مستوى العلاقات والجوار والمشكلات **الاقتصادية** (-0.274) **واللوجستية** (-0.360) و**الاجتماعية** (-0.259) عند مستوى (0.01)، مما يشير إلى أن الشعور بالرضا والتفاعل الاجتماعي يقلل من تأثير المشكلات.
- أما **العلاقة مع الجانب السياسي فضعيفة وغير دالة** (-0.031)، مما يشير إلى أن الروابط الاجتماعية قد لا تؤثر كثيرًا على إدراك المشكلات السياسية.

تُقدِّم النتائج المتعلقة بعلاقات الجوار والتفاعل الاجتماعي فهمًا أعمق عند تحليلها من خلال منظور نظريتي **مجتمع المخاطرة** (Beck, 1992)، و**الحرمان النسبي** (Gurr, 2012). فمن جهة، تُظهر العلاقات السالبة القوية مع المشكلات (**الاقتصادية، واللوجستية، والاجتماعية**) الدور المحوري للرأسمال الاجتماعي في التخفيف من المخاطر اليومية التي أشار إليها **بيك**، حيث تعمل الشبكات الاجتماعية كآلية حماية ضد التهميش الاقتصادي والمكاني (Zetter, 2007). في المقابل، يوضح غياب العلاقة مع **المشكلات السياسية** الطبيعة النظامية لهذه التحديات، والتي تتجاوز قدرة العلاقات الشخصية على مواجهتها، مما يتماشى مع تحليل **بيك** للمخاطر المؤسسية. ومن منظور **الحرمان النسبي**، تُبرز هذه النتائج ازدواجية تجربة اللجوء، فبينما تُساهم العلاقات الاجتماعية في تقليل مظاهر الحرمان المادي والمكاني عبر تضييق الفجوة مع المحيط المباشر، تظل فجوة الحقوق السياسية قائمة كمصدر مستقل للحرمان النسبي، إذ تتم المقارنة هنا مع المواطن وليس مع أقران اللاجئين (Gurr, 2012)، إذ تعيش الجالية السورية في مصر حالة من التصحُر السياسي وتغيب القيادة

المنظمة للمجتمع السوري في مصر في ظل التأثر الكبير بالموقف الحكومي المصري غير الواضح من الملف السوري (يحيي، 2018: 2). هذا التمايز بين مستويات الحرمان يقدم إضافة نظرية مهمة لفهم التركيب المعقد لتجربة اللجوء، حيث تتفاعل العوامل الشخصية مع الهياكل المؤسسية في تشكيل سلم الأولويات والتحديات التي يواجهها اللاجئون.

(ج) البيئة التعليمية والمشكلات المختلفة:

- العلاقة بين الرضا عن البيئة التعليمية والمشكلات **الاقتصادية (-0.303)** دالة وسالبة عند مستوى (0.01)، مما يدل على أن التعليم الجيد يساعد في تقليل الإحساس بالمشكلات الاقتصادية.
- في المقابل، العلاقة **مع الجانب السياسي موجبة وضعيفة (**0.225**)** عند مستوى (0.05)، مما قد يعكس تأثيرًا معاكسًا، حيث يمكن أن يؤدي الوعي التعليمي إلى زيادة الشعور بالمشكلات السياسية.
- لم تكن العلاقة بين البيئة التعليمية والمشكلات اللوجستية والاجتماعية دالة إحصائيًا.

يكشف التحليل الشامل للبيئة التعليمية للاجئين السوريين في مصر عن تناقض نظري لافت عند تطبيق نظريتي **مجتمع المخاطرة** و**الحرمان النسبي**. فمن جهة، تُظهر النتائج أن التعليم يُساهم في الحد من **المخاطر الاقتصادية** عبر تحسين فرص العمل وتعزيز الاستقرار المالي، مما يتوافق مع طرح أورليش **بيك** (Beck, 1992) حول دور المؤسسات التعليمية في تقليل الهشاشة الاقتصادية. ومن جهة أخرى، يصبح التعليم محفزًا للوعي السياسي المؤلم، مما يدعم رؤية **جور** (Gurr, 2012) حول دور المعرفة في تعميق الشعور بالحرمان النسبي نتيجة المقارنات المجحفة مع المواطنين. وتكشف هذه الازدواجية عن معضلة أساسية في تجربة اللجوء التعليمية، حيث يُمثّل التعليم في آنٍ واحد **أداةً للتمكين الاقتصادي ومصدرًا للاغتراب السياسي**. كما تُبرز النتائج محدودية تأثير التعليم على المشكلات اللوجستية والاجتماعية، مما يعكس طبيعته الانتقائية في التخفيف من تحديات اللجوء. **وعلى المستوى التطبيقي،** تطرح هذه النتائج تساؤلات جوهرية حول تصميم برامج التعليم للاجئين، مشيرةً إلى ضرورة تطوير نموذج تعليمي متوازن يُعزز التمكين الاقتصادي دون إغفال الأبعاد النفسية والاجتماعية، مع مراعاة السياق السياسي والقانوني الذي يحيط باللاجئين.

(د) بيئة العمل والإنتاج والمشكلات المختلفة:

- العلاقات هنا هي الأكثر وضوحًا، حيث توجد **علاقة سالبة قوية ودالة** عند مستوى (0.01) بين الرضا عن بيئة العمل والمشكلات **الاقتصادية** (-0.412)، **السياسية** (-0.441)، **اللوجستية** (-0.282)، **والاجتماعية** (-0.599)، مما يعكس تأثيرًا واسع النطاق لظروف العمل على حياة اللاجئين.

تكشف النتائج عن الدور الحاسم لبيئة العمل في حياة اللاجئين السوريين بمصر، حيث تظهر العلاقات السالبة القوية مع المشكلات **(الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية)** أن العمل ليس مجرد مصدر دخل، بل يشكل نظاماً متكاملاً للحماية وفق **نظرية بيك** (Beck, 1992)، يقلل المخاطر الهيكلية عبر تحسين الوضع القانوني والاقتصادي، وفي نفس الوقت يعمل كآلية لتخفيف الحرمان النسبي حسب نظرية جور (Gurr, 2012)، حيث يقلص الفجوة مع المجتمع المضيف ويعيد للاجئ شعورًا بالكرامة والانتماء، مما يجعله المدخل الأكثر فعالية لمعالجة تحديات اللجوء متعددة الأبعاد.

3- العلاقات غير الدالة أو الإيجابية المفاجئة:

- العلاقة **الموجبة غير الدالة بين البيئة المعيشية والمشكلات السياسية (0.007)** قد تكون بسبب عدم ارتباط مشكلات السياسة مباشرة بظروف المعيشة اليومية.
- العلاقة **الموجبة بين البيئة التعليمية والمشكلات الاجتماعية** (0.008) ربما تعكس التحديات التي يواجهها الطلاب في التكيف داخل المجتمع التعليمي.

تُظهر النتائج أن تحسين الظروف المعيشية والتعليمية للاجئين لا يكفي وحده لمعالجة التحديات الكبرى التي يواجهونها. فضعف العلاقة بين السكن والمشكلات السياسية يؤكد أن القوانين المجحفة تظل عصية على التغيير حتى مع تحسن ظروف الحياة اليومية، وهو ما يتوافق مع نظرية بيك (Beck, 1992) عن المخاطر النظامية. أما الارتفاع الطفيف في المشكلات الاجتماعية مع التعليم فيكشف عن تحديات التكيف الثقافي والنفسي التي قد تصاحب العملية التعليمية، مما يعكس طرح جور (Gurr, 2012) حول الحرمان النسبي. هذه النتائج تثبت أن سياسات دعم اللاجئين

تحتاج لنهج متكامل يعالج في آن واحد: القيود الهيكلية (كالقوانين)، والتحديات المادية (كالسكن)، والصعوبات النفسية-اجتماعية (كالاندماج التعليمي)، حيث أن التركيز على جانب دون الآخر يظل نهجًا غير كافٍ لتحسين أوضاع اللاجئين بشكل مستدام. ولتحقيق هذا المسعي، أُطلِقت المنصة المشتركة للمهاجرين واللاجئين في 4 نوفمبر 2021، بتعاون بين وزارة الخارجية المصرية والأمم المتحدة في مصر، بهدف تعزيز التنسيق وتعبئة الموارد لدعم التنمية المستدامة والاندماج الاجتماعي للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والمجتمعات المضيفة (UNHCR, 2021).

وعليه، تؤكد الدراسة على ضرورة تبني مقاربة شاملة لتحسين أوضاع اللاجئين، حيث يبرز تحسين ظروف العمل كعامل حاسم في تخفيف المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، بينما يتطلب التعليم سياسات متوازنة تعظم فوائده وتخفف من آثاره الجانبية. وتوصي بتعزيز فرص العمل النظامي، وبرامج الدمج المجتمعي، وتقديم توعية سياسية مدروسة، في إطار استراتيجية متكاملة تدرك التعقيدات المختلفة لتجربة اللجوء.

*** اختبار صحة الفرض الرابع:**

ينص **الفرض الرابع** على أنه «يختلف مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي عند اللاجئين السوريين باختلاف النوع والسن وطبيعة العمل ومتوسط الدخل الشهري وعدد أفراد الأسرة ومكان وطبيعة السكن ومدة الإقامة».

(أ) يختلف مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي عند اللاجئين السوريين باختلاف النوع، مكان وطبيعة السكن، ومدة الإقامة.

(1) للتحقق من صحة هذا الفرض فيما يخص **«النوع، مكان السكن، طبيعة السكن»** قام الباحث باستخدام اختبار «ت» للعينات المستقلة "Independent- samples t-test"؛ لبيان دلالة الفروق بين متوسطي درجات النوع «ذكور/ إناث»، ومتوسطي درجات مكان السكن «ريف/ حضر»، ومتوسطي درجات طبيعة السكن «تمليك/ إيجار» في مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي، وجاءت النتائج كما هي موضحة بالجدول (18) التالي:

جدول (18). دلالة الفروق بين متوسطات درجات اللاجئين السوريين فيما يخص النوع، مكان السكن، طبيعة السكن في مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي وأبعاده الفرعية (ن= 303).

الأبعاد	الخصائص الاجتماعية	الفئات	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة «ت»	الدلالة
البيئة المعيشية	النوع	ذكر	84	59.23	10.153	1.191-	0.999
		أنثى	17	62.47	10.713		
العلاقات والجوار		ذكر	84	19.95	3.386	0.274	0.707
		أنثى	17	19.71	3.350		
البيئة التعليمية		ذكر	84	12.55	2.085	1.002-	0.914
		أنثى	17	13.12	2.395		
بيئة العمل والانتاج		ذكر	84	13.61	3.081	0.455	0.937
		أنثى	17	13.24	3.032		
الدرجة الكلية		ذكر	84	105.33	151.170	0.801-	0.375
		أنثى	17	108.53	14.094		
البيئة المعيشية	مكان السكن	ريف	9	64.33	6.837	1.982	*0.018
		حضر	92	59.33	10.463		
العلاقات والجوار		ريف	9	21.00	2.398	1.018	0.251
		حضر	92	19.80	3.436		
البيئة التعليمية		ريف	9	13.00	1.732	0.522	0.269
		حضر	92	12.61	2.179		
بيئة العمل والإنتاج		ريف	9	15.44	1.333	3.786	**0.005
		حضر	92	13.36	3.122		
الدرجة الكلية		ريف	9	113.78	8.074	2.775	**0.007
		حضر	92	105.10	15.294		
البيئة المعيشية	طبيعة السكن	تمليك	12	67.42	7.440	2.843	0.067
		إيجار	89	58.74	10.190		
العلاقات والجوار		تمليك	12	20.25	3.888	0.370	0.497
		إيجار	89	19.87	3.310		
البيئة التعليمية		تمليك	12	14.08	1.832	2.845	*0.036
		إيجار	89	12.45	2.111		
بيئة العمل والانتاج		تمليك	12	14.58	2.065	1.725	*0.015
		إيجار	89	13.40	3.154		
الدرجة الكلية		تمليك	12	116.33	10.439	2.655	0.066
		إيجار	89	104.46	14.975		

**دالة عند مستوى (0.01)

يتضح من الجدول (18) السابق ما يلي: **عدم وجود فروق** ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات اللاجئين السوريين **تبعًا لمتغير النوع «ذكور/ إناث»** في مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي كدرجة كلية وأبعاده الفرعية. وتشير هذه النتيجة إلى أن تجربة اللاجئين السوريين في مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي لا تتأثر بشكل كبير بالنوع الاجتماعي، وقد يُعزى ذلك إلى ظروف اللجوء التي تفرض تحديات مشتركة على الجنسين، مما يؤدي إلى تقارب مستويات الرضا والتفاعل الاجتماعي، ومن منظور اجتماعي، يمكن تفسير ذلك بأن التكيف مع بيئة اللجوء يتطلب استراتيجيات مشتركة بين الذكور والإناث، سواء في العلاقات الاجتماعية أو في فرص العمل والتعليم. ووفقًا لتقرير وضع اللاجئات والنازحات بالدول العربية، يكابد اللاجئون نفس المشكلات التي يعانيها المواطن المصري محدود الدخل فيما يتعلق بانخفاض الأجور والضغط على الخدمات وانتشار البطالة (علام وآخرون، 2016: 32). **بالمقابل،** تختلف نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة (بربري، 2017: 75) حيث رصدت أن بعض اللاجئات السوريات يعشن في ظل ظروف اقتصادية صعبة، وإلى جانب تدني الأوضاع الاقتصادية للاجئات السوريات، تواجهن صعوبات تتعلق بصعوبة الحصول على الإقامة أو تجديدها، والصعوبات المتعلقة بتعليم أبنائهن، إلى جانب المعاناة النفسية والاجتماعية التي يتعرضن لها بسبب سوء أحوالهن بصورة عامة. وبذلك تؤكد النتيجة أن **اللجوء يُسوّي في مستوى التحديات بين الجنسين** في بعض الجوانب، لكنها لا تلغي الحاجة إلى تدخلات تراعي الفروق الدقيقة في الاحتياجات (خاصةً القانونية والنفسية) التي قد تُبرزها دراسات أخرى.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين متوسط درجات اللاجئين السوريين **تبعًا لمتغير مكان السكن «ريف/ حضر»** في مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي كدرجة كلية وأبعاده الفرعية **«البيئة المعيشية، بيئة العمل والانتاج»** لصالح **«الريف»**، وعدم **وجود فروق** ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات اللاجئين السوريين في الأبعاد الفرعية **«العلاقات والجوار، البيئة التعليمية».** فاللاجئون الذين يسكنون في الريف سجلوا مستويات أعلى من الرضا والتفاعل

الاجتماعي مقارنةً بمن يقطنون في المدن، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الريف يوفر بيئة أكثر تكافلاً اجتماعيًا وأقل تنافسية مقارنةً بالحضر، مما يسهل عملية الاندماج الاجتماعي، قد يكون للريف أيضًا مزايا مثل انخفاض تكاليف المعيشة، وتوافر شبكات دعم اجتماعي قوية، مما يسهم في تعزيز الشعور بالاستقرار والرضا، وفي المقابل، يمكن أن يكون التفاعل الاجتماعي في المدن أكثر تعقيدًا بسبب الكثافة السكانية المرتفعة، وارتفاع الضغوط الاقتصادية، وانشغال السكان المحليين بشؤونهم الخاصة. تتسق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (Hussein, 2017)، التي أوضحت أن تفضيلات اللاجئين السكنية تتأثر بعوامل متعددة، مثل توافر الخدمات، ووجود مجتمعات سورية في الأحياء، فضلاً عن الوضع الاقتصادي للمنطقة. وأشارت الدراسة إلى أن السوريين يميلون إلى العيش في أماكن توفر لهم بيئة داعمة من حيث الخدمات والتكافل الاجتماعي، وهو ما قد يفسر ارتفاع مستويات الرضا والتفاعل الاجتماعي بين اللاجئين الذين يقطنون في الريف مقارنةً بالحضر، حيث تبرز الروابط الاجتماعية القوية في المناطق الريفية مقارنةً بالطبيعة الأكثر فردانية للحياة الحضرية. **وبذلك،** تتكامل نتائج الدراستين في توضيح دور العوامل السكنية والاجتماعية في تشكيل تجربة اللاجئين السوريين، حيث يُظهر الحراك السكني استجابة اللاجئين للظروف الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المختلفة، مما يعكس أهمية السياق السكني في تحديد مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي لديهم.

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات اللاجئين السوريين **تبعًا لمتغير طبيعة السكن «تمليك/ إيجار»** في مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي كدرجة كلية وأبعاده الفرعية **«البيئة المعيشية، بيئة العلاقات والجوار»، ووجود فروق** ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسط درجات اللاجئين السوريين في الأبعاد الفرعية **«البيئة التعليمية، بيئة العمل والانتاج» لصالح «التمليك»**. فاللاجئون الذين يملكون مساكن أظهروا مستويات رضا أعلى فيما يتعلق بالبيئة التعليمية وبيئة العمل والإنتاج مقارنةً بمن يسكنون بالإيجار، ما يعني أن امتلاك المسكن قد يوفر إحساسًا أكبر بالأمان والاستقرار، مما ينعكس إيجابيًا على قدرة الأفراد على التركيز على التعليم والعمل، وفي

المقابل، السكن بالإيجار قد يكون مرتبطًا بعدم استقرار اقتصادي، مما قد يؤثر سلبًا على الأداء التعليمي والاستقرار في بيئة العمل. تتسق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (علام وآخرون: 2016: 32)، التي أشارت إلى أن اللاجئين يعانون من ارتفاع الإيجارات، مما يجبر العديد منهم على العمل لتغطية تكاليف السكن أو اللجوء إلى السكن المشترك مع أسر أخرى، وهو ما ينعكس على ظروفهم المعيشية. كما تدعم دراسة (العربي، 2022: 84) هذه الرؤية، حيث أكدت أن ارتفاع الإيجارات في المناطق التي يتركز فيها اللاجئون شكل عبئًا اقتصاديًا عليهم، مما صعّب عملية التكيف، خاصة عند مقارنة الإيجارات بمستوى أجورهم. **بذلك،** تتكامل نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في إبراز تأثير طبيعة السكن على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للاجئين السوريين، حيث يعزز امتلاك المسكن الشعور بالأمان، بينما يمثل السكن بالإيجار تحديًا اقتصاديًا قد يؤثر على جودة الحياة والتعليم والاستقرار الوظيفي.

والدلالات التنموية لهذه النتائج تشير إلى أن تحسين مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي بين اللاجئين السوريين يمكن أن يتحقق من خلال تحسين ظروف السكن، ودعم استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي، وتعزيز البيئة الريفية كخيار مناسب لبعض اللاجئين، كما أن نتائج الدراسة تسلط الضوء على أهمية تقديم سياسات إسكانية مستدامة لضمان الاستقرار النفسي والاجتماعي، لا سيما لمن يواجهون تحديات السكن بالإيجار، ومن الضروري أيضًا تطوير برامج تنموية في المناطق الحضرية تستهدف تعزيز الاندماج الاجتماعي وتقليل التوترات الاجتماعية بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

(2) وللتحقق من صحة هذا الفرض فيما يخص **«مدة الإقامة»** من المُفترض استخدام اختبار «ت» للعينات المستقلة " Independent-samples t-test" لبيان دلالة الفروق بين متوسطي درجات مدة الإقامة «أقل من عام: (5) أعوام/ (6) أعوام: (10) أعوام فأكثر» في مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي، ولكن نظرًا لأن أحجام العينة غير متكافئة ولعدم تحقق شرط تساوي التباين وشرط الاعتدالية وأن اختبار **مان ويتني** (Mann-Whitney U test) ليس الاختبار الأمثل على الإطلاق؛ لذا قام

الباحث باستخدام **اختبار ويلش** (Welch's T-test) حيث يظهر أداء أفضل من اختبار «ت» واختبار مان ويتني، وأن اختبار ويلش يعطي نتائج أكثر دقةً ووثوقيةً عندما يكون للعينتين اختلافات غير متكافئة وربما أحجام عينة غير متكافئة حتى عندما يكون المتغير التابع من النوع الفئوي يأخذ قيمًا محددة، وجاءت النتائج كما هي موضحة بجدول (19):

جدول (19). نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه للفروق بين درجات مدة الإقامة «أقل من عام: (5) أعوام/ (6) أعوام: (10) أعوام فأكثر» في مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي وأبعاده الفرعية ن= (303).

الأبعاد	المجموعات	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Welch*	مستوى الدلالة
البيئة المعيشية	أقل من عام: 5 أعوام	81	58.28	9.839	9.153	**0.005
	6 أعوام: 10 أعوام فأكثر	20	65.80	9.977		
العلاقات والجوار	أقل من عام: 5 أعوام	81	19.78	3.339	0.602	0.444
	6 أعوام: 10 أعوام فأكثر	20	20.45	3.502		
البيئة التعليمية	أقل من عام: 5 أعوام	81	12.44	2.139	3.985	0.055
	6 أعوام: 10 أعوام فأكثر	20	13.45	1.986		
بيئة العمل والإنتاج	أقل من عام: 5أعوام	81	13.16	3.132	10.371	**0.003
	6 أعوام: 10 أعوام فأكثر	20	15.10	2.198		
الدرجة الكلية	أقل من عام: 5 أعوام	81	103.67	14.453	10.015	**0.004
	6 أعوام: 10 أعوام فأكثر	20	114.80	13.998		

***اختبار ويلش: موزعة بشكل مقارب لـ «ف».**

يتضح من الجدول (19) السابق ما يلي: **وجود فروق** ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين متوسط درجات اللاجئين السوريين

تبعًا لمتغير مدة الإقامة «أقل من عام: (5) أعوام/ (6) أعوام: (10) أعوام فأكثر» في مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي كدرجة كلية وأبعاده الفرعية **«البيئة المعيشية، بيئة العمل والانتاج»** لصالح الأفراد الذين أمضوا فترة إقامة أطول «(6) أعوام: (10) أعوام فأكثر»، وهذا يشير إلى أن زيادة مدة الإقامة قد ترتبط بتكيف أفضل مع البيئة المحلية، وتحقيق مستوى أعلى من الرضا في هذه الأبعاد. فضلًا عن عدم **وجود فروق** ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات اللاجئين السوريين في الأبعاد الفرعية **«العلاقات والجوار، البيئة التعليمية»**، وقد يعكس ذلك أن العوامل الاجتماعية والتعليمية تتأثر بعوامل أخرى غير مدة الإقامة، مثل طبيعة المجتمع المضيف، والسياسات التعليمية، والعوامل الثقافية التي تحدد اندماج اللاجئين في هذه المجالات. وتتسق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه دراسة (Phillimore & Goodson, 2008) حول التكيف الاجتماعي للاجئين في ألمانيا، التي أظهرت أن اللاجئين من حرب البوسنة استغرقوا 7-10 سنوات لبناء علاقات جوار قوية. يشير هذا إلى أن التكيف الاجتماعي يتطلب وقتًا أطول مقارنةً بالتكيف الاقتصادي. بناءً على ذلك، تتكامل نتائج الدراستين في التأكيد على أن التكيف الاجتماعي، بما في ذلك بناء العلاقات الاجتماعية القوية، يستغرق وقتًا أطول من التكيف الاقتصادي، وأن تعزيز الدعم الاجتماعي والتعليمي للاجئين في السنوات الأولى من إقامتهم قد يكون ضروريًا لتحسين تفاعلهم الاجتماعي وتعزيز شعورهم بالاندماج في المجتمعات الجديدة.

(أ) يختلف مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي بإختلاف متوسط الدخل الشهري وعدد أفراد الأسرة.

للتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث بإجراء تحليل التباين أحادي الاتجاه "ANOVA One-way" لحساب قيمة «ف» لتحديد الفروق تبعًا لمتوسط الدخل الشهري وعدد أفراد الأسرة، وجاءت النتائج كما هي موضحة بجدول (20) التالي:

جدول (20). دلالة الفروق بين متوسطات درجات اللاجئين السوريين فيما يخص متوسط الدخل الشهري وعدد أفراد الأسرة في درجات مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي وأبعاده الفرعية (ن= 303).

المحاور	الخصائص الاجتماعية	الفئات	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة «ف»	الدلالة
البيئة المعيشية	متوسط الدخل الشهري	أقل من 1000: 5000 ألف جنيه	42	57.02	9.359	8.710	0.000**
		أكثر من 5000 : 10000 ألف جنيه	42	59.05	9.835		
		أكثر من 10000: 20000 ألف جنيه	17	68.35	9.334		
العلاقات والجوار		أقل من 1000: 5000 ألف جنيه	42	19.67	2.919	2.659	0.075
		أكثر من 5000 : 10000 ألف جنيه	42	19.48	3.821		
		أكثر من 10000: 20000 ألف جنيه	17	21.59	2.808		
البيئة التعليمية		أقل من 1000: 5000 ألف جنيه	42	12.24	2.229	4.576	0.013*
		أكثر من 5000 : 10000 ألف جنيه	42	12.50	2.063		
		أكثر من 10000: 20000 ألف جنيه	17	14.00	1.581		
بيئة العمل والانتاج		أقل من 1000: 5000 ألف جنيه	42	12.40	3.163	5.430	0.006**
		أكثر من 5000 : 10000 ألف جنيه	42	14.33	2.764		
		أكثر من 10000: 20000 ألف جنيه	17	14.41	2.740		
الدرجة الكلية		أقل من 1000: 5000 ألف جنيه	42	101.33	14.131	9.138	0.000**
		أكثر من 5000 : 10000 ألف جنيه	42	105.36	13.775		
		أكثر من 10000: 20000 ألف جنيه	17	118.35	13.537		
البيئة المعيشية	عدد أفراد الأسرة	(1: 3)	32	57.72	10.684	2.002	0.140
		(4: 5)	47	61.94	9.658		
		(6: 8)	22	58.14	10.462		
العلاقات والجوار		(1: 3)	32	20.44	3.242	0.608	0.546
		(4: 5)	47	19.74	3.124		
		(6: 8)	22	19.50	4.044		
البيئة التعليمية		(1: 3)	32	12.69	2.348	3.284	0.042*
		(4: 5)	47	13.06	1.858		
		(6: 8)	22	11.68	2.169		
بيئة العمل والانتاج		(1: 3)	32	11.94	3.301	9.046	0.000**
		(4: 5)	47	14.70	2.536		
		(6: 8)	22	13.41	2.737		
الدرجة الكلية		(1: 3)	32	102.78	16.461	2.586	0.080
		(4: 5)	47	109.45	13.859		
		(6: 8)	22	102.73	13.912		

يتضـــح من الجدول (20) الســـابق: **وجود فروق** ذات دلالـة إحصائية عند مستوى (0.01) بين متوسطات درجات اللاجئين السوريين **تبعًا لمتوسط الدخل الشهري** «(أقل من 1000: 5 ألف جنيه)، (أكثر من 5000 : 10 ألف جنيـه)، (أكثر من 10000: 20 ألف جنيـه)» في مستوى الرضـا والتفاعل الاجتماعي كدرجة كلية وأبعاده الفرعية **«البيئة المعيشية، بيئة العمل والانتاج»، ووجود فروق** ذات دلالة إحصـائية عند مستوى (0.05) بين متوسط درجات اللاجئين السوريين في البُعد الفرعي **«البيئة التعليمية»، وعدم وجود فروق** ذات دلالة إحصـائية بين متوسـط درجات اللاجئين السوريين في البُعد الفرعي **«العلاقات والجوار».**

عدم وجود فروق ذات دلالـة إحصـــائية بين متوســـط درجات اللاجئين الســـوريين **تبعًا لمتغير عدد أفراد الأســـرة «(1: 3)، (4: 5)، (6: 8)»** في مُســـتوى الرضـــا والتفاعل الاجتماعي كدرجة كلية وأبعاده الفرعية **«البيئة المعيشـية، العلاقات والجوار»، ووجود فروق** ذات دلالة إحصـائية عند مسـتوى (0.01) بين متوسـط درجات اللاجئين السـوريين في البُعـد الفرعي **«بيئـة العمـل والانتـاج»، ووجود فروق** ذات دلالـة إحصـائية عند مسـتوى (0.05) بين متوسـط درجات اللاجئين السـوريين في البُعد الفرعي **«البيئة التعليمية»**. ولمعرفة تلك الفروق لصـالح أي من تلك الحالات قام الباحث بحسـاب معادلة شـيفيه كما هو موضـح بالجدول (21) التالي:

جدول (21). نتائج اختبار المُقارنات اليعدية «شيفيه» بين متوسطات درجات متوسط الدخل الشهري وعدد أفراد الأسرة في درجات مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي وأبعاده الفرعية (ن= 303).

المحاور	الخصائص الاجتماعية	الفئات	مستويات	الفرق في المتوسطات	القيمة الاحتمالية	الدلالة
البيئة المعيشية	متوسط الدخل الشهري	أقل من 1000: 5000 ألف جنيه	أكثر من 5000 : 10000 ألف جنيه	2.024-	2.085	غير دالة
			أكثر من 10000: 20000 ألف جنيه	11.329-**	2.747	دالة
		أكثر من 5000 : 10000 ألف جنيه	أقل من 1000: 5000 ألف جنيه	2.024	2.085	غير دالة
			أكثر من 10000: 20000 ألف جنيه	9.305-**	2.747	دالة
		أكثر من 10000: 20000 ألف جنيه	أقل من 1000: 5000 ألف جنيه	11.329**	2.747	دالة
			أكثر من 5000 : 10000 ألف جنيه	9.305**	2.747	دالة
العلاقات والجوار		أقل من 1000: 5000 ألف جنيه	أكثر من 5000 : 10000 ألف جنيه	0.190	0.722	غير دالة
			أكثر من 10000: 20000 ألف جنيه	1.922-	0.952	غير دالة
		أكثر من 5000 : 10000 ألف جنيه	أقل من 1000: 5000 ألف جنيه	0.190-	0.722	غير دالة
			أكثر من 10000: 20000 ألف جنيه	2.112-	0.952	غير دالة
		أكثر من 10000: 20000 ألف جنيه	أقل من 1000: 5000 ألف جنيه	1.922	0.952	غير دالة
			أكثر من 5000 : 10000 ألف جنيه	2.112	0.952	غير دالة
البيئة التعليمية		أقل من 1000: 5000 ألف جنيه	أكثر من 5000 : 10000 ألف جنيه	0.262-	0.451	غير دالة
			أكثر من 10000: 20000 ألف جنيه	1.762-*	0.594	دالة
		أكثر من 5000 : 10000 ألف جنيه	أقل من 1000: 5000 ألف جنيه	0.262	0.451	غير دالة
			أكثر من 10000: 20000 ألف جنيه	1.500-*	0.954	دالة
		أكثر من 10000: 20000 ألف جنيه	أقل من 1000: 5000 ألف جنيه	1.762*	0.594	دالة
			أكثر من 5000 : 10000 ألف جنيه	1.500*	0.594	دالة

تابع جدول (21).

المحاور	الخصائص الاجتماعية	الفئات	مستويات	الفرق في المتوسطات	القيمة الاحتمالية	الدلالة
بيئة العمل والانتاج		أقل من 1000: 5000 ألف جنيه	أكثر من 5000 : 10000 ألف جنيه	-1.929*	0.640	دالة
			أكثر من 10000: 20000 ألف جنيه	-2.007	0.843	غير دالة
		أكثر من 5000 : 10000 ألف جنيه	أقل من 1000: 5000 ألف جنيه	1.929*	0.640	دالة
			أكثر من 10000: 20000 ألف جنيه	-0.078	0.843	غير دالة
		أكثر من 10000: 20000 ألف جنيه	أقل من 1000: 5000 ألف جنيه	2.007	0.843	غير دالة
			أكثر من 5000 : 10000 ألف جنيه	0.078	0.843	غير دالة
الدرجة الكلية		أقل من 1000: 5000 ألف جنيه	أكثر من 5000 : 10000 ألف جنيه	-4.024	3.030	غير دالة
			أكثر من 10000: 20000 ألف جنيه	-17.020**	3.992	دالة
		أكثر من 5000 : 10000 ألف جنيه	أقل من 1000: 5000 ألف جنيه	4.024	3.030	غير دالة
			أكثر من 10000: 20000 ألف جنيه	-12.996**	3.992	دالة
		أكثر من 10000: 20000 ألف جنيه	أقل من 1000: 5000 ألف جنيه	17.020**	3.992	دالة
			أكثر من 5000 : 10000 ألف جنيه	12.996**	3.992	دالة
البيئة المعيشية	عدد أفراد الأسرة	(1: 3)	(4: 5)	-4.217	2.330	غير دالة
			(6: 8)	-0.418	2.816	غير دالة
		(4: 5)	(1: 3)	4.217	2.330	غير دالة
			(6: 8)	3.800	2.626	غير دالة
		(6: 8)	(1: 3)	0.418	2.816	غير دالة
			(4: 5)	-3.800	2.626	غير دالة

تابع جدول (21).

المحاور	الخصائص الاجتماعية	الفئات	مستويات	الفرق في المتوسطات	القيمة الاحتمالية	الدلالة
العلاقات والجوار		(3 :1)	(5 :4)	0.693	0.774	غير دالة
			(8 :6)	0.938	0.936	غير دالة
		(5 :4)	(3 :1)	0.693-	0.774	غير دالة
			(8 :6)	0.245	0.873	غير دالة
		(8 :6)	(3 :1)	938-	0.936	غير دالة
			(5 :4)	0.245-	0.873	غير دالة
البيئة التعليمية		(3 :1)	(5 :4)	0.376-	0.479	غير دالة
			(8 :6)	1.006	0.579	غير دالة
		(5 :4)	(3 :1)	0.376	0.479	غير دالة
			(8 :6)	*1.382	0.540	دالة
		(8 :6)	(3 :1)	1.006-	0.579	غير دالة
			(5 :4)	*1.382-	0.540	دالة
بيئة العمل والانتاج		(3 :1)	(5 :4)	**2.765-	0.651	دالة
			(8 :6)	1.472-	0.787	غير دالة
		(5 :4)	(3 :1)	**2.765	0.651	دالة
			(8 :6)	1.293	0.734	غير دالة
		(8 :6)	(3 :1)	1.472	0.787	غير دالة
			(5 :4)	1.293-	0.734	غير دالة
الدرجة الكلية		(3 :1)	(5 :4)	6.666-	3.379	غير دالة
			(8 :6)	0.054	4.083	غير دالة
		(5 :4)	(3 :1)	6.666	3.379	غير دالة
			(8 :6)	6.720	3.808	غير دالة
		(8 :6)	(3 :1)	0.054-	4.083	غير دالة
			(5 :4)	6.720-	3.808	غير دالة

يتضـــح من الجدول (21) الســـابق: **وجود فروق** ذات دلالـة إحصائية عند مستوى (0.01) بين متوسطات درجات اللاجئين السوريين **تبعًا لمتوسط الدخل الشهري** «(أقل من 1000: 5 ألف جنيه)، (أكثر من 5000 : 10 ألف جنيـه)، (أكثر من 10000: 20 ألف جنيـه)» في مُسـتوى الرضـا والتفاعل الاجتماعي كدرجة كلية والبُعد الفرعي **«البيئة المعيشـية»** لصـالح «أكثر من 10000: 20 ألف جنيه»، **وجود فروق** ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات درجات اللاجئين السـوريين في البُعد الفرعي **«البيئـة التعليميـة» لصـالح** «أكثر من 10000: 20 ألف جنيه»، **وجود فروق** ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسـطات درجات اللاجئين السـوريين في البُعد الفرعي **«بيئـة العمل والانتـاج»** لصـالح «أكثر من 5000 : 10 ألف جنيه». وتتسـق هذه النتائج مع دراسـة (زوبته، 2023) حيث تشـير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصـائية عند مسـتوى (0.01) بين متوسـطات درجات الرضـا عن الحياة لدى أفراد العينة بناءً على متغير الدخل الشـهري للأسرة، حيث يكون الرضا أعلى لدى الأسر ذات الدخل المرتفع.

وجود فروق ذات دلالة إحصـائية عند مسـتوى (0.01) بين متوسط درجات اللاجئين السوريين **تبعًا لمتغير عدد أفراد الأسرة «(1: 3)، (4: 5)، (6: 8)»** في أبعاد مُسـتوى الرضـا والتفاعل الاجتماعي الفرعية **«بيئـة العمل والانتـاج»**، وعند مسـتوى (0.05) في **«البيئـة التعليمية»** لصالح الأسر التي يتراوح عدد أفرادها بين «(4: 5) أفراد»، وهذا يشير إلى أن الأسر التي تضم هذا العدد من الأفراد تتمتع بمستوى أعلى من الرضـا والتفاعل الاجتماعي في هذه الأبعاد مقارنة بالأسـر ذات الحجم الأصـغر أو الأكبر. تتسـق هذه النتائج مع بيانات منظمة الأمم المتحدة التي تشـير إلى أن حجم الأسـر المهاجرة بشـكل عام، بما في ذلك اللاجئين السوريين في مصـر، أقل من حجم الأسـر في بلد المنشـأ (أحمد، 2020: 1766). وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسـة الحالية التي أظهرت أن 50% من العينة تتكون من أسـر يتراوح عدد أفرادها بين 4 إلى 5 أفراد، وهذا يشير إلى أن الأسر المتوسطة الحجم قد تتمتع بقدرة أكبر على التكيف الاجتماعي والاقتصـادي، مما يسـاهم في تحسـين مسـتوى الرضـا والتفاعل الاجتماعي في مجالات مثل العمل والتعليم.

وتشـير النتائج بشـكل عام، إلي أن متوسـط الدخل الشـهري يؤثر تأثيرًا واضـحًا على مسـتوى الرضـا والتفاعل الاجتماعي، حيث يزداد الرضا مع ارتفاع مستوى الدخل، ويؤثر عدد أفراد الأسرة بشكل محدود، حيث يؤثر على الرضا في بيئة العمل والبيئة التعليمية، لكنه لا يؤثر بشكل

كبير على الدرجة الكلية أو العلاقات والجوار. وتميل الفئات ذات الدخل المرتفع إلى تسجيل مستويات أعلى من الرضا في جميع الأبعاد، باستثناء العلاقات والجوار، حيث لم يكن هناك تأثير ذو دلالة واضحة. يضاف إلى ذلك أن عدد أفراد الأسرة له تأثير متباين، حيث يزداد الرضا عن بيئة العمل عند الفئة المتوسطة (4 – 5 أفراد) لكنه ينخفض عند الفئة الكبيرة (6 – 8 أفراد) في البيئة التعليمية. وتعكس هذه النتائج مُجتمعة دور العوامل الاقتصادية في تشكيل تجربة التفاعل الاجتماعي والرضا عن الحياة لدى اللاجئين، مع أهمية أخذ الاعتبارات الأسرية بعين الاعتبار عند تطوير استراتيجيات دعمهم.

والأشكال البيانية (4 - 5) التالية توضح المُتوسطات الحسابية للاختلاف بين متوسط الدخل الشهري وعدد أفراد الأسرة في كل من الدرجة الكلية لمُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي وأبعاده الفرعية الأربعة «البيئة المعيشية، العلاقات والجوار، البيئة التعليمية، بيئة العمل والانتاج».

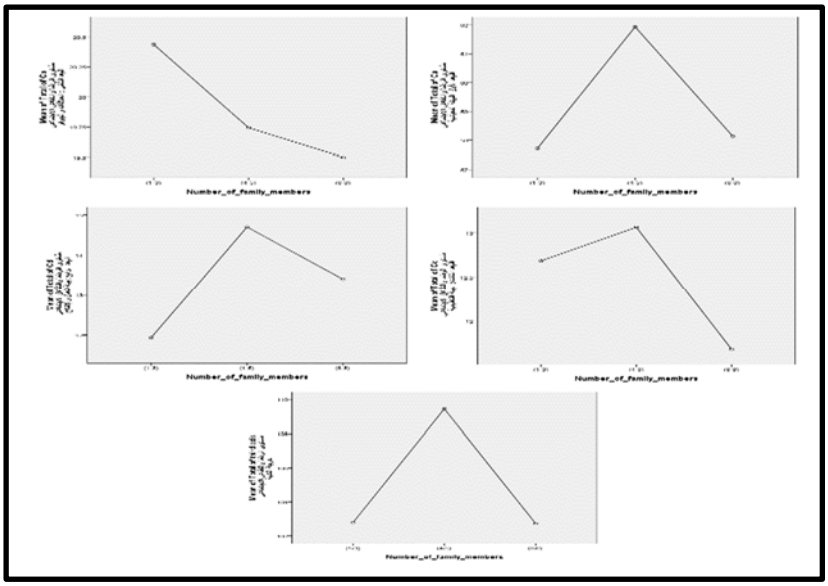

شكل (4) المتوسط الحسابي للفروق بين عدد أفراد الأسرة في الدرجة الكلية لمُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي وأبعاده الفرعية الأربعة «البيئة المعيشية، العلاقات والجوار، البيئة التعليمية، بيئة العمل والانتاج» (ن= 303).

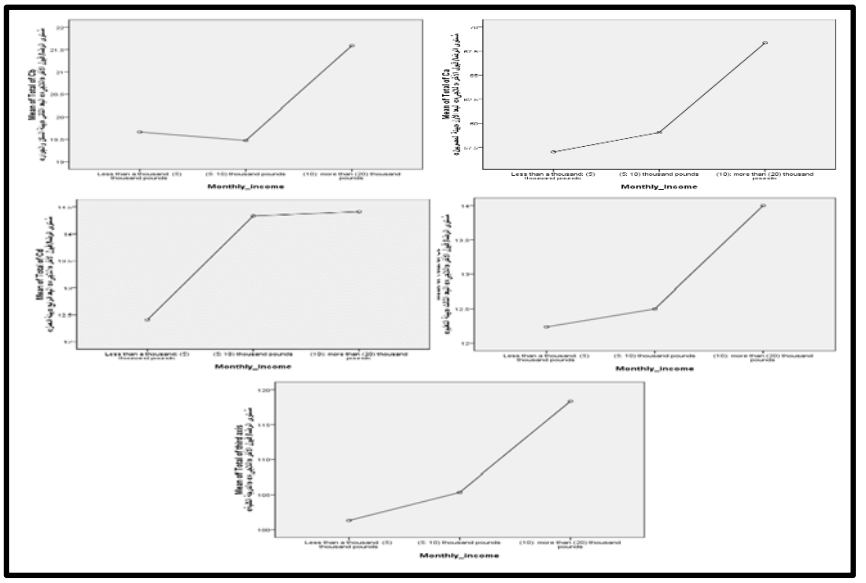

شكل (5) المتوسط الحسابي للفروق بين متوسط الدخل الشهري في الدرجة الكلية لمُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي وأبعاده الفرعية الأربعة «البيئة المعيشية، العلاقات والجوار، البيئة التعليمية، بيئة العمل والانتاج» (ن= 303).

(ب) يختلف مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي باختلاف السن وطبيعة العمل.

للتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث بإجراء تحليل التباين أحادي الاتجاه "ANOVA One-way" لحساب قيمة «ف» لتحديد الفروق تبعًا للسن وطبيعة العمل، وجاءت النتائج كما هي موضحة بجدول (22) التالي:

جدول (22). دلالة الفروق بين متوسطات درجات اللاجئين السوريين فيما يخص السن وطبيعة العمل في درجات مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي وأبعاده الفرعية (ن= 303).

المحاور	الخصائص الاجتماعية	الفئات	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة «ف»	الدلالة
البيئة المعيشية	السن	(18: 30) سنة	24	60.33	10.466	0.351	00788
		(31: 40) سنة	23	59.09	10.638		
		(41: 50) سنة	41	60.56	10.443		
		(51: أكثر من 60) سنة	13	57.46	9.386		
العلاقات والجوار		(18: 30) سنة	24	20.08	2.977	1.176	0.323
		(31: 40) سنة	23	20.91	3.218		
		(41: 50) سنة	41	19.29	3.783		
		(51: أكثر من 60) سنة	13	19.77	2.713		
البيئة التعليمية		(18: 30) سنة	24	12.88	2.365	0.291	0.832
		(31: 40) سنة	23	12.43	2.446		
		(41: 50) سنة	41	12.73	1.962		
		(51: أكثر من 60) سنة	13	12.31	1.797		
بيئة العمل والإنتاج		(18: 30) سنة	24	13.58	2.984	1.396	0.249
		(31: 40) سنة	23	12.48	3.273		
		(41: 50) سنة	41	14.10	2.914		
		(51: أكثر من 60) سنة	13	13.62	3.203		

تابع جدول (22)

المحاور	الخصائص الاجتماعية	الفئات	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة «ف»	الدلالة
الدرجة الكلية		(18: 30) سنة	24	106.88	14.253	0.245	0.865
		(31: 40) سنة	23	104.91	16.572		
		(41: 50) سنة	41	106.68	15.097		
		(51: أكثر من 60) سنة	13	103.15	14.212		
البيئة المعيشية	طبيعة العمل	مؤسسي	10	58.80	9.716	4.543	**0.005
		صاحب مشروع	24	64.88	10.423		
		عامل بمشروع	52	59.52	9.843		
		حرفي	15	53.13	8.254		
العلاقات والجوار		مؤسسي	10	16.60	4.812	4.608	**0.005
		صاحب مشروع	24	20.67	2.959		
		عامل بمشروع	52	20.38	3.004		
		حرفي	15	19.27	2.939		

تابع جدول (22)

المحاور	الخصائص الاجتماعية	الفئات	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة «ف»	الدلالة
البيئة التعليمية		مؤسسي	10	12.20	1.814	1.450	0.233
		صاحب مشروع	24	13.29	2.196		
		عامل بمشروع	52	12.63	2.096		
		حرفي	15	11.93	2.282		
بيئة العمل والإنتاج		مؤسسي	10	14.30	2.751	3.237	*0.026
		صاحب مشروع	24	14.75	2.507		
		عامل بمشروع	52	13.33	3.047		
		حرفي	15	11.87	3.441		
الدرجة الكلية		مؤسسي	10	101.90	10.322	4.971	**0.003
		صاحب مشروع	24	113.58	14.923		
		عامل بمشروع	52	105.87	14.536		
		حرفي	15	96.20	13.571		

يتضـــح من الجدول (22) الســـابق: **عدم وجود** فروق ذات دلالة إحصـائية بين متوسـطات درجات اللاجئين السـوريين **تبعًا للسـن** «(18: 30) سـنة، (31: 40) سـنة، (41: 50) سـنة، (51): أكثر من (60)» في مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي كدرجة كلية وأبعاده الفرعية.

وجود فروق ذات دلالة إحصـــائية عند مســـتوى (0.01) بين متوسـطات درجات اللاجئين السـوريين **تبعًا لطبيعة العمل** «مؤسـسـي، صـاحب مشـروع، عامل بمشـروع، حرفي» في مُستوى الرضـا والتفاعل الاجتماعي كدرجة كلية وأبعاده الفرعية **«البيئة المعيشـــية، العلاقات والجوار»، ووجود فروق** ذات دلالة إحصـائية عند مستوى (0.05) بين متوســـط درجات اللاجئين الســـوريين في البُعد الفرعي **«بيئة العمل والانتاج»، وعدم وجود فروق** ذات دلالة إحصـائية بين متوسـط درجات اللاجئين السوريين في البُعد الفرعي **«البيئة التعليمية».**

وتم اســـتخدام اختبار فروق المربعات الدنيا "LSD" للمُقارنات البعدية المُتعددة في متوســـطات درجات اللاجئين الســـوريين ولمعرفة لصالح أي الحالات كما هو موضح بالجداول التالية (23):

جدول (23). نتائج اختبار المُقارنات اليعدية شيفيه، اختبار فروق المربعات الدنيا "LSD" بين متوسطات درجات اللاجئين السوريين في مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي تبعًا للسن (ن= 303).

المحاور	الخصائص الاجتماعية	الفئات	مستويات الوظيفة	الفرق في المتوسطات	القيمة الاحتمالية	الدلالة الإحصائية
البيئة المعيشية	السن	(18 :30) سنة	31: 40 سنة	1.246	3.026	غير دالة
			41: 50 سنة	0.228-	2.665	غير دالة
			51: أكثر من 60 سنة	2.872	3.571	غير دالة
		(31 :40) سنة	18: 30 سنة	1.246-	3.026	غير دالة
			41: 50 سنة	1.474-	2.701	غير دالة
			51: أكثر من 60 سنة	1.625	3.598	غير دالة
		(41 :50) سنة	18: 30 سنة	0.228	2.665	غير دالة
			31: 40 سنة	1.474	2.701	غير دالة
			51: أكثر من 60 سنة	3.099	3.300	غير دالة
		(51): أكثر من (60)	18: 30 سنة	2.872-	3.571	غير دالة
			31: 40 سنة	1.625-	3.598	غير دالة
			41: 50 سنة	3.099-	3.300	غير دالة
العلاقات والجوار		(18 :30) سنة	31: 40 سنة	0.830-	0.979	غير دالة
			41: 50 سنة	0.791	0.863	غير دالة
			51: أكثر من 60 سنة	0.314	1.156	غير دالة
		(31 :40) سنة	18: 30 سنة	0.830	0.979	غير دالة
			41: 50 سنة	1.620	0.874	غير دالة
			51: أكثر من 60 سنة	1.144	1.164	غير دالة
		(41 :50) سنة	18: 30 سنة	0.791-	0.863	غير دالة
			31: 40 سنة	1.620-	0.874	غير دالة
			51: أكثر من 60 سنة	0.477-	1.068	غير دالة
		(51): أكثر من (60)	18: 30 سنة	0.314-	1.156	غير دالة
			31: 40 سنة	1.144-	1.164	غير دالة
			41: 50 سنة	0.477	1.068	غير دالة

تابع جدول (23)

المحاور	الخصائص الاجتماعية	الفئات	مستويات الوظيفة	الفرق في المتوسطات	القيمة الاحتمالية	الدلالة الإحصائية
البيئة التعليمية		(18: 30) سنة	31: 40 سنة	0.440	0.631	غير دالة
			41: 50 سنة	0.143	0.555	غير دالة
			51: أكثر من 60 سنة	0.567	0.744	غير دالة
		(31: 40) سنة	18: 30 سنة	-0.440	0.631	غير دالة
			41: 50 سنة	-0.297	0.563	غير دالة
			51: أكثر من 60 سنة	0.127	0.750	غير دالة
		(41: 50) سنة	18: 30 سنة	-0.143	0.555	غير دالة
			31: 40 سنة	0.297	0.563	غير دالة
			51: أكثر من 60 سنة	0.424	0.688	غير دالة
		(51): أكثر من (60)	18: 30 سنة	-0.567	0.744	غير دالة
			31: 40 سنة	-0.127	0.750	غير دالة
			41: 50 سنة	-0.424	0.688	غير دالة
بيئة العمل والإنتاج		(18: 30) سنة	31: 40 سنة	1.105	0.888	غير دالة
			41: 50 سنة	0.514-	0.782	غير دالة
			51: أكثر من 60 سنة	0.0.32-	1.048	غير دالة
		(31: 40) سنة	18: 30 سنة	1.105-	0.888	غير دالة
			41: 50 سنة	*1.619-	0.793	دالة
			51: أكثر من 60 سنة	1.137-	1.056	غير دالة

تابع جدول (23)

المحاور	الخصائص الاجتماعية	الفئات	مستويات الوظيفة	الفرق في المتوسطات	القيمة الاحتمالية	الدلالة الإحصائية
		(41: 50) سنة	18: 30 سنة	0.514	0.782	غير دالة
			31: 40 سنة	*1.619	0.793	دالة
			51: أكثر من 60 سنة	0.482	0.969	غير دالة
		(51): أكثر من (60)	18: 30 سنة	0.032	1.048	غير دالة
			31: 40 سنة	1.137	1.056	غير دالة
			41: 50 سنة	0.482-	0.969	غير دالة
الدرجة الكلية		(18: 30) سنة	31: 40 سنة	1.962	4.420	غير دالة
			41: 50 سنة	0.192	3.893	غير دالة
			51: أكثر من 60 سنة	3.721	5.216	غير دالة
		(31: 40) سنة	18: 30 سنة	1.962-	4.420	غير دالة
			41: 50 سنة	1.770-	3.946	غير دالة
			51: أكثر من 60 سنة	1.759	5.256	غير دالة
		(41: 50) سنة	18: 30 سنة	0.192-	3.893	غير دالة
			31: 40 سنة	1.770	3.946	غير دالة
			51: أكثر من 60 سنة	3.529	4.821	غير دالة
		(51): أكثر من (60)	18: 30 سنة	3.721-	5.216	غير دالة
			31: 40 سنة	1.759-	5.256	غير دالة
			41: 50 سنة	3.529-	4.821	غير دالة

في الجدول (23) السابق بعد إجراء اختبار فروق المربعات الدنيا "LSD" للمقارنات المُتعددة في متوسطات درجات اللاجئين السوريين ولمعرفة لصالح أي الحالات، يتضح أنه **توجد فروق** ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات درجات اللاجئين السوريين **تبعًا للسن** «(18: 30) سنة، (31: 40) سنة، (41: 50) سنة، (51): أكثر من (60)» في مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي **في البُعد الفرعي «بيئة العمل والانتاج»** لصالح السن «(41: 50) سنة». وتتسق هذه النتائج مع الدراسات المتعلقة التي تشير إلى أن العمر له تأثير على مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي لدى اللاجئين السوريين، رغم أن هذه العلاقة ليست حاسمة بشكل عام؛ فقد أظهرت الدراسة الحالية أن السن لا يشكل متغيرًا حاسمًا في تحديد مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي بشكل عام، لكن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية تبعًا لمتغير **«بيئة العمل والانتاج»** لصالح الفئة العمرية (41: 50) سنة يعكس تأثيرًا إيجابيًا لهذه الفئة على مستوى الرضا في هذا البُعد. تتماشى هذه النتائج مع دراسة (زيادة، 2018)، التي أشارت إلى أن زيادة العمر ارتبطت بارتفاع الرضا عن الحياة الأسرية والرضا الذاتي لدى اللاجئين السوريين. كما تتوافق أيضًا مع دراسة (الصقر والجوالدة، 2017)، التي أظهرت أن الفئات العمرية الأكبر (40 سنة فأكثر) تتمتع بمستوى أفضل من التوافق الاجتماعي بينما الفئات الأصغر سنًا (20 سنة فأقل) أظهرت توافقًا انفعاليًا أعلى.

بناءً على ذلك، يمكن استنتاج أن العمر لا يؤثر بشكل مباشر في جميع أبعاد الرضا والتفاعل الاجتماعي، ولكن له دور مهم في بعض الأبعاد مثل **«العمل والإنتاج»**. لذلك، من الضروري مراعاة الفئة العمرية عند تصميم برامج الدعم الاجتماعي والاقتصادي الخاصة باللاجئين السوريين.

جدول (24). نتائج اختبار المُقارنات البعدية شيفيه، اختبار فروق المربعات الدنيا "LSD" بين متوسطات درجات اللاجئين السوريين في مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي تبعًا لطبيعة العمل (ن= 303).

المحاور	الخصائص الاجتماعية	الفئات	مستويات الوظيفة	الفرق في المتوسطات	القيمة الاحتمالية	الدلالة الإحصائية
البيئة المعيشية	طبيعة العمل	مؤسسي	صاحب مشروع	-6.075	3.674	غير دالة
			عامل بمشروع	-0.719	3.371	غير دالة
			حرفي	5.667	3.985	غير دالة
		صاحب مشروع	مؤسسي	6.075	3.674	غير دالة
			عامل بمشروع	5.356	2.409	غير دالة
			حرفي	11.742**	3.213	دالة
		عامل بمشروع	مؤسسي	0.791	3.371	غير دالة
			صاحب مشروع	-5.356	2.409	غير دالة
			حرفي	6.386	2.861	غير دالة
		حرفي	مؤسسي	-5.667	3.985	غير دالة
			صاحب مشروع	-11.742**	3.213	دالة
			عامل بمشروع	-6.386	2.861	غير دالة
العلاقات والجوار		مؤسسي	صاحب مشروع	-4.067*	1.203	دالة
			عامل بمشروع	-3.785*	1.104	دالة
			حرفي	-2.667	1.305	غير دالة
		صاحب مشروع	مؤسسي	4.067*	1.203	دالة
			عامل بمشروع	0.282	0.789	غير دالة
			حرفي	1.400	1.052	غير دالة

تابع جدول (24)

المحاور	الخصائص الاجتماعية	الفئات	مستويات الوظيفة	الفرق في المتوسطات	القيمة الاحتمالية	الدلالة الإحصائية
العلاقات والجوار		عامل بمشروع	مؤسسي	3.785*	1.104	دالة
			صاحب مشروع	0.282-	0.789	غير دالة
			حرفي	1.118	0.937	غير دالة
		حرفي	مؤسسي	2.667	1.305	غير دالة
			صاحب مشروع	1.400-	1.052	غير دالة
			عامل بمشروع	1.118-	0.937	غير دالة
البيئة التعليمية		مؤسسي	صاحب مشروع	1.092-	0.799	غير دالة
			عامل بمشروع	0.435-	0.733	غير دالة
			حرفي	0.267	0.867	غير دالة
		صاحب مشروع	مؤسسي	1.092	0.799	غير دالة
			عامل بمشروع	0.657	0.524	غير دالة
			حرفي	1.358	0.699	غير دالة
		عامل بمشروع	مؤسسي	0.435	0.733	غير دالة
			صاحب مشروع	0.657-	0.524	غير دالة
			حرفي	0.701	0.622	غير دالة
		حرفي	مؤسسي	0.267-	0.867	غير دالة
			صاحب مشروع	1.358-	0.699	غير دالة
			عامل بمشروع	0.701-	0.622	غير دالة
بيئة العمل والإنتاج		مؤسسي	صاحب مشروع	0.450-	1.115	غير دالة
			عامل بمشروع	0.973	1.023	غير دالة
			حرفي	2.433	1.210	غير دالة

تابع جدول (24)

المحاور	الخصائص الاجتماعية	الفئات	مستويات الوظيفة	الفرق في المتوسطات	القيمة الاحتمالية	الدلالة الإحصائية
بيئة العمل والإنتاج		صاحب مشروع	مؤسسي	0.450	1.115	غير دالة
			عامل بمشروع	1.423	0.731	غير دالة
			حرفي	2.883*	0.975	دالة
		عامل بمشروع	مؤسسي	0.973-	1.023	غير دالة
			صاحب مشروع	1.423-	0.731	غير دالة
			حرفي	1.460	0.868	غير دالة
		حرفي	مؤسسي	2.433-	1.210	غير دالة
			صاحب مشروع	2.883-*	0.975	دالة
			عامل بمشروع	1.460-	0.868	غير دالة
الدرجة الكلية		مؤسسي	صاحب مشروع	11.683-	5.328	غير دالة
			عامل بمشروع	3.965-	4.888	غير دالة
			حرفي	5.700	5.779	غير دالة
		صاحب مشروع	مؤسسي	11.683	5.328	غير دالة
			عامل بمشروع	7.718	3.493	غير دالة
			حرفي	17.383**	4.659	دالة
		عامل بمشروع	مؤسسي	3.965	4.888	غير دالة
			صاحب مشروع	7.718-	3.493	غير دالة
			حرفي	9.665	4.419	غير دالة
		حرفي	مؤسسي	5.700-	5.779	غير دالة
			صاحب مشروع	17.383-**	4.659	دالة
			عامل بمشروع	9.665-	4.149	غير دالة

يتضح في الجدول (24) السابق بعد إجراء اختبار فروق المربعات الدنيا "LSD" للمُقارنات البعدية المُتعددة في متوسطات درجات اللاجئين السوريين ولمعرفة لصالح أي الحالات، تبين أنه **توجد فروق** ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين متوسطات درجات اللاجئين السوريين **تبعًا لطبيعة العمل «مؤسسي، صاحب مشروع، عامل بمشروع، حرفي»** في مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي **في الدرجة الكلية والبُعد الفرعي «البيئة المعيشية»** لصالح «صاحب مشروع»، بينما **توجد فروق** ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات درجات اللاجئين السوريين في مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي **في البُعد الفرعي «العلاقات والجوار»** لصالح «صاحب مشروع وعامل بمشروع»، و**توجد فروق** ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات درجات اللاجئين السوريين في مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي **في البُعد الفرعي «بيئة العمل والإنتاج»** لصالح «صاحب مشروع». ما يعكس أن الاستقلال الاقتصادي والتحكم في ظروف العمل يسهمان بفعالية في رفع مستويات الرضا والتفاعل الاجتماعي. وتدعم هذه النتائج ما أشارت إليه دراسة (محمد، 2024ب: 4) بأن اللاجئين السوريين في مصر أسسوا لأنفسهم مساحات من الاستقرار الاقتصادي عبر العمل في مجالات متنوعة مثل صناعة الأثاث، الملابس، والخدمات الغذائية، وحققوا بذلك مساهمة إيجابية في الاقتصاد المصري، مما انعكس على مستوى اندماجهم الاجتماعي. كما تدعم نتائج منظمة العمل الدولية (ILO, 2018) هذا التوجه، حيث أشارت إلى أن اللاجئين السوريين يعملون في ثلاثة قطاعات رئيسية (الغذاء، الملابس، الخدمات)، إضافة إلى طيف واسع من المهن الأخرى، ما يوفر فرصًا متنوعة للتفاعل الاجتماعي ويعزز شعورهم بالرضا، خاصة في الوظائف التي تتضمن تواصلاً مجتمعياً أو استقلالًا إداريًا. أما دراسة (Yastıoğlu & Alparslan, 2023)، فقد أوضحت أن اللاجئين غالبًا ما يعملون في مجالات لا تتوافق مع تخصصاتهم الأصلية بسبب الضرورات الاقتصادية. ومع ذلك، كانت مصادر الرضا ترتبط بالدخل والدعم الاجتماعي وظروف العمل المستقلة، وليس بالمهنة بحد ذاتها، وهو ما ينسجم مع نتائج الدراسة الحالية، حيث تمتع "أصحاب المشاريع" بمستوى أعلى من الرضا بسبب طبيعة العمل المستقل.

وبناءً عليه، يمكن الاستنتاج أن **طبيعة العمل، خاصة إذا كانت مستقلة أو ذات طابع إنتاجي أو ريادي، تلعب دورًا محوريًا في رفع مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي لدى اللاجئين السوريين**، وأن

تصميم برامج الدعم المهني والاقتصادي ينبغي أن يأخذ هذا المتغير بعين الاعتبار لتأمين اندماج أكثر فاعلية. **وتشير النتائج بشكل عام،** إلي أن السن لا يمثل متغيرًا حاسمًا في تحديد مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي بين اللاجئين السوريين، وأن طبيعة العمل تُعد عاملاً مؤثرًا، حيث يتمتع أصحاب المشاريع بأعلى مستوى من الرضا والتفاعل الاجتماعي، بينما يكون الحرفيون أقلهم، وتدعم هذه النتائج الفرضية القائلة بأن مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي يختلف تبعًا لطبيعة العمل.

والأشكال البيانية (6- 7) التالية توضح المُتوسطات الحسابية للاختلاف بين السن وطبيعة العمل في كل من الدرجة الكلية لمُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي وأبعاده الفرعية الأربعة «البيئة المعيشية، العلاقات والجوار، البيئة التعليمية، بيئة العمل والانتاج».

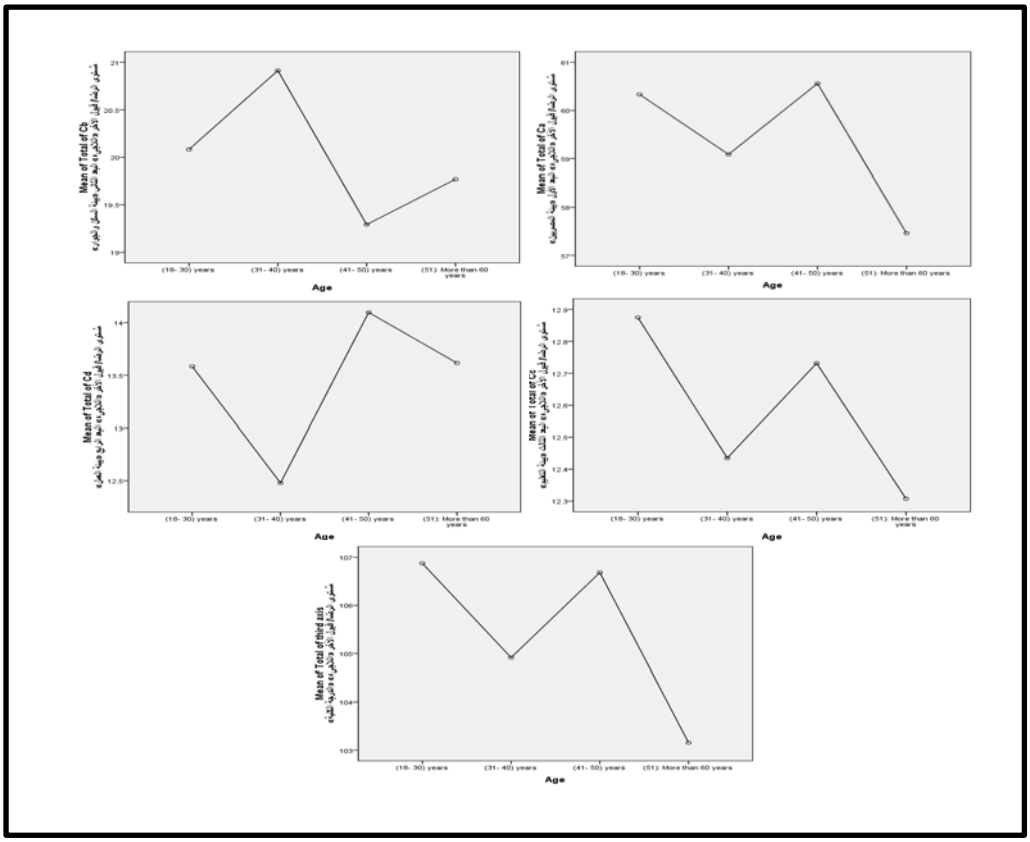

شكل (6) المتوسط الحسابي للفروق بين السن في الدرجة الكلية لمُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي وأبعاده الفرعية الأربعة «البيئة المعيشية، العلاقات والجوار، البيئة التعليمية، بيئة العمل والانتاج» (ن= 303).

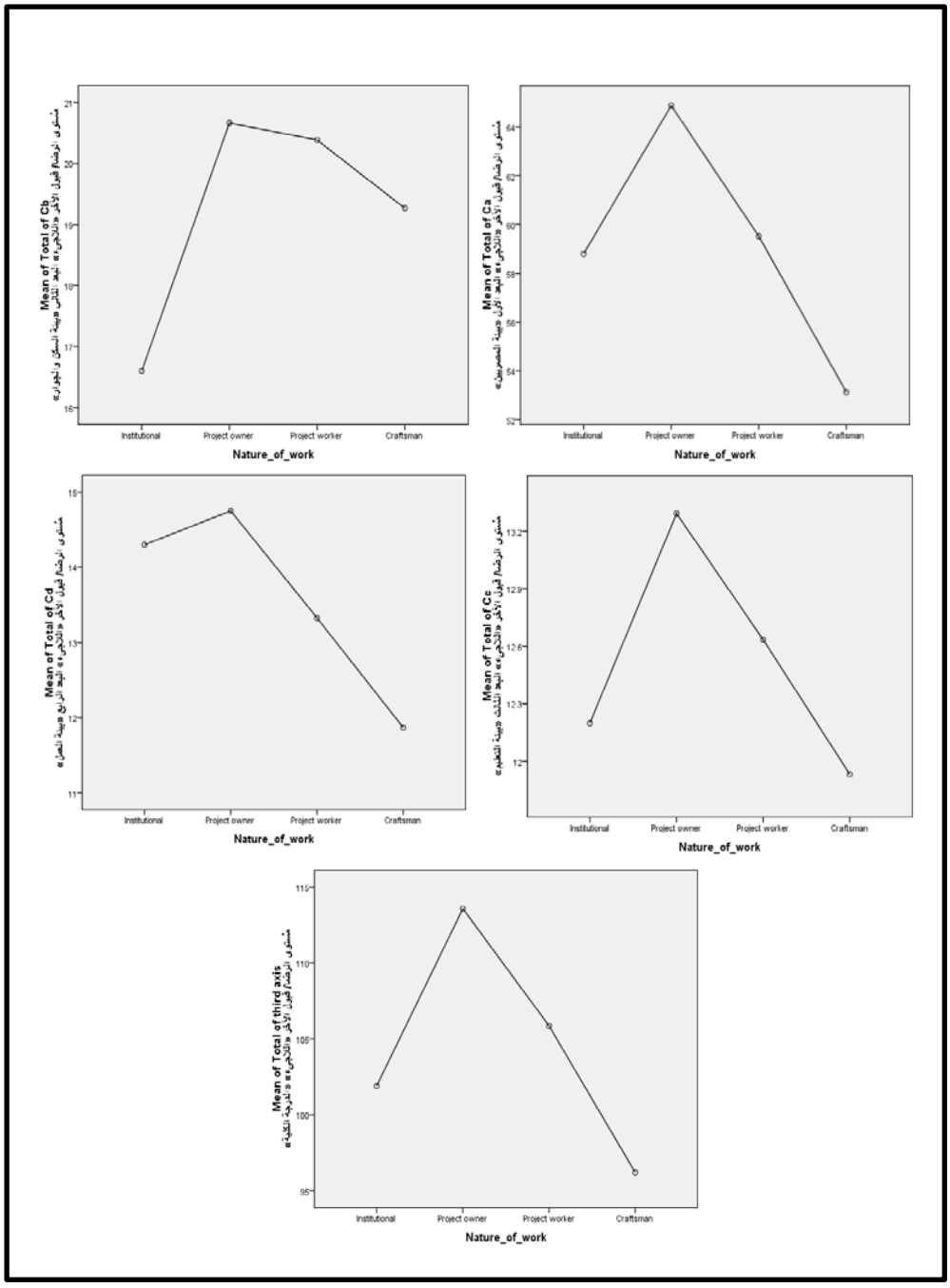

شكل (7) المتوسط الحسابي للفروق بين طبيعة العمل في الدرجة الكلية لمُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي وأبعاده الفرعية الأربعة «البيئة المعيشية، العلاقات والجوار، البيئة التعليمية، بيئة العمل والانتاج» (ن= 303).

وعلى ذلك نستنتج صحة الفرض الرابع الذي ينص على أنه «يختلف مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي باختلاف النوع والسن وطبيعة العمل ومتوسط الدخل الشهري وعدد أفراد الأسرة ومكان وطبيعة السكن ومدة الإقامة»، وقبوله سواء في الدرجات الكلية أو الدرجات الفرعية.

*** اختبار صحة الفرض الخامس:**

ينص **الفرض الخامس** على أنه «يختلف الإسهام النسبي للمُحددات الاجتماعية، والخصائص الاجتماعية «النوع، السن، الديانة، الحالة الاجتماعية، طبيعة العمل، الدخل، عدد أفراد الأسرة، مكان وطبيعة السكن، ومدة الإقامة» في درجات مُستوى الرضا والتفاعل الإجتماعي عند اللاجئين السوريين في مصر».

وللتحقق من صحة هذا الفرض استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار المُتعدد المُتدرج "Multiple Regression Stepwise Equation" في خطوات مُنتظمة للتحقق من إمكانية التنبؤ بمُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي من خلال درجات اللاجئين السوريين على المُحددات الاجتماعية التي تتمثل في: «إتاحة الحقوق، أداء الواجبات، والمُشكلات التي يُعانونها في مصر». وتوضح الجداول التالية النتائج التي أسفر عنها التحليل:

جدول (25). يوضح نموذج تحليل الانحدار المُتعدد المُتدرج لمُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي من خلال المُحددات الاجتماعية «إتاحة الحقوق، أداء الواجبات، والمُشكلات التي يُواجهها اللاجئون السوريين في مصر ».

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	معامل الارتباط R2	قيمة «ف»	الدلالة
الانحدار	13729.238	11	1248.113	0.612	12.777	0.000**
البواقي	8694.089	89	97.686			
المجموع	22423.327	100				

****دالة عند مستوى (0.01)**

جدول (26). يوضح معاملات الانحدار المُتعدد المُتدرج لمُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي من خلال المُحددات الاجتماعية «إتاحة الحقوق، أداء الواجبات، والمُشكلات التي يُواجهها اللاجئون السوريين في مصر».

النموذج	المعاملات غير القياسية		المعاملات القياسية	قيمة «ت»	الدلالة
	B	الخطأ المعياري	بيتا		
الثابت	73.842	16.077		4.593	0.000**
إتاحة الحقوق	0.887	0.184	0.421	4.822	0.000**
أداء الواجبات	0.618	0.249	0.210	2.485	0.015*
المُشكلات التي يُعانونها في مصر	0.379-	0.085	0.336-	4.436-	0.000**
النوع	1.234	3.353	0.031	0.368	0.714
مكان السكن	10.108-	3.872	0.193-	2.611-	0.011*
طبيعة السكن	0.527-	3.904	0.011-	0.135-	0.893
مدة الإقامة	6.186	2.994	0.165	2.066	0.042*
السن	1.433-	1.293	0.095-	1.108-	0.271
طبيعة العمل	1.281	1.416	0.072	0.905	0.368
متوسط الدخل الشهري	2.572	1.872	0.125	1.374	0.173
عدد أفراد الأسرة	0.182-	1.634	0.009-	0.111-	0.912

****دالة عند مستوى (0.01)** ***دالة عند مستوى (0.05)**

يتضح من الجدول (26) السابق في معادلة الإنحدار المتعدد: وجود **تأثير موجب** دال إحصائيًا عند مستوى (0.001) لـ **«إتاحة الحقوق»**، **وتأثير موجب** دال إحصائيًا عند مستوى (0.005) لـ **«أداء الواجبات»** على درجات اللاجئين السوريين على مقياس مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي، ووجود **تأثير سلبي** دال إحصائيًا عند مستوى (0.001) لـ **«المُشكلات التي يُعانونها اللاجئون في مصر»**.

بالإضافة إلى ووجود **تأثير موجب** دال إحصائيًا عند مستوى (0.005) للمُتغيرات الديموجرافية **«مكان السكن، مدة الإقامة»** على مقياس مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي.

ويُمكن من الجدول السابق صياغة معادلة الانحدار المُتعدد التي تعين على توضيح تأثير درجات اللاجئين السوريين على مقياس مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي وذلك كما يلي:

مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي= 73.842 + (0.887 × إتاحة الحقوق) + (0.618* × أداء الواجبات) – (0.379** × المُشكلات التي يُعانونها في مصر) – (10.108* × مكان السكن) + (6.186* × مدة الإقامة)**

تفسير المعادلة:

- **الثابت:** يساوي (73.842)، وهذا هو مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي المتوقع عندما تكون جميع المتغيرات الأخرى تساوي صفرًا.
- **إتاحة الحقوق:** كلما زادت درجة إتاحة الحقوق بمقدار وحدة واحدة، ارتفع مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي بمقدار (0.887) وحدة، مما يشير إلى أن إتاحة الحقوق لها التأثير الإيجابي الأكبر.
- **أداء الواجبات:** لكل زيادة بمقدار وحدة واحدة في أداء الواجبات، يرتفع مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي بمقدار (0.618) وحدة، وهو تأثير إيجابي لكنه أقل من تأثير إتاحة الحقوق.
- **المشكلات التي يعانيها اللاجئون:** كلما زادت المشكلات التي يواجهها اللاجئون بمقدار وحدة واحدة، انخفض مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي بمقدار (-0.379) وحدة، مما يعكس تأثيرًا سلبيًا على الرضا الاجتماعي.
- **مكان السكن:** الانتقال إلى نوع معين من السكن يؤدي إلى انخفاض مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي بمقدار (-10.108) وحدة، وهو تأثير سلبي كبير نسبيًا؛ مما يشير إلى أن بعض المناطق أو أنواع السكن قد لا تكون بيئات مناسبة للتفاعل والرضا الاجتماعي.
- **مدة الإقامة:** كلما زادت مدة الإقامة في مصر بمقدار وحدة واحدة، زاد مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي بمقدار (6.186) وحدة، مما يدل على أن طول مدة الإقامة لها تأثير إيجابي، وأن اللاجئين الذين يقيمون لفترة أطول يكونون أكثر قدرة على التفاعل الاجتماعي والشعور بالرضا.

المعادلة تعكس أن المحددات الاجتماعية تلعب دورًا مهمًا في تفسير مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي بين اللاجئين السوريين في مصر، مع التأثير الأقوى لإتاحة الحقوق والمشكلات التي يعانونها.

يتضح من إجمالي نتائج **الفرض الخامس** السابق أنه قد تحقق، وأنه يتأثر مُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي بتأثير المُحددات الاجتماعية وفقًا لتباين الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة.

والشـكل البياني (8) التالي هو مدرج تكراري اسـتخدمه الباحث للتعرف على أن البيانات تتوزع حسب التوزيع الطبيعي:

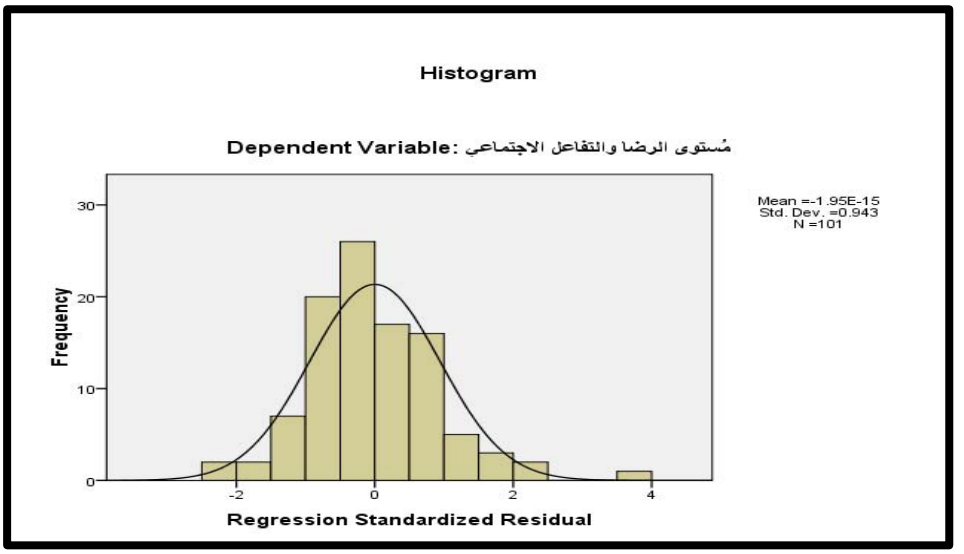

شكل (8). المدرج التكراري لتوزيع البيانات الخاصة بمُستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي والمُحددات الاجتماعية (ن= 303).

والشكل البياني (9) التالي هو اختبار للبواقي حيث يتضح أن النقاط تتجمع حول الخط وبالتالي فإن البيانات (البواقي) تتوزع حسب التوزيع الطبيعي كما يلي:

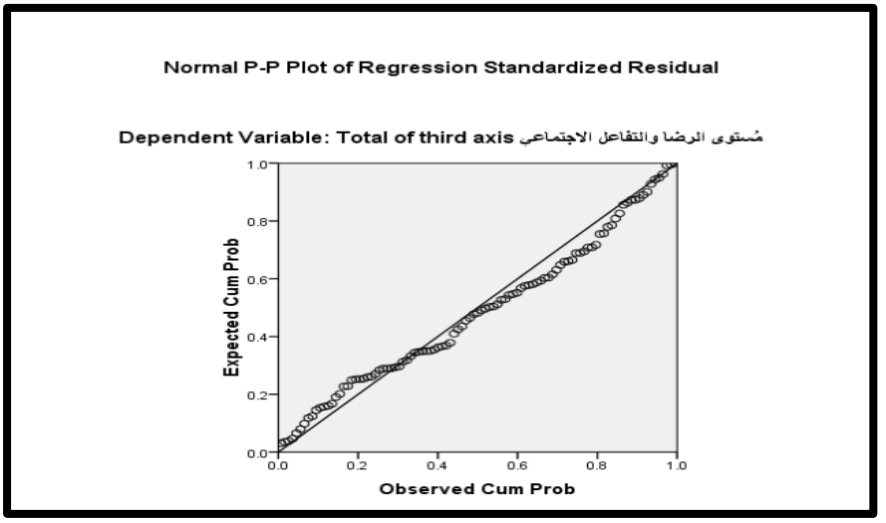

شكل (9). توزيع البيانات البواقي توزيع طبيعي (ن= 303).

والشكل البياني (10) التالي يمثل شكل الانتشار للبواقي مع القيم المتوقعة ومنه يتضح عدم وجود نمط معين في الشكل وهذا يتسق مع شرط الخطية كما يلي:

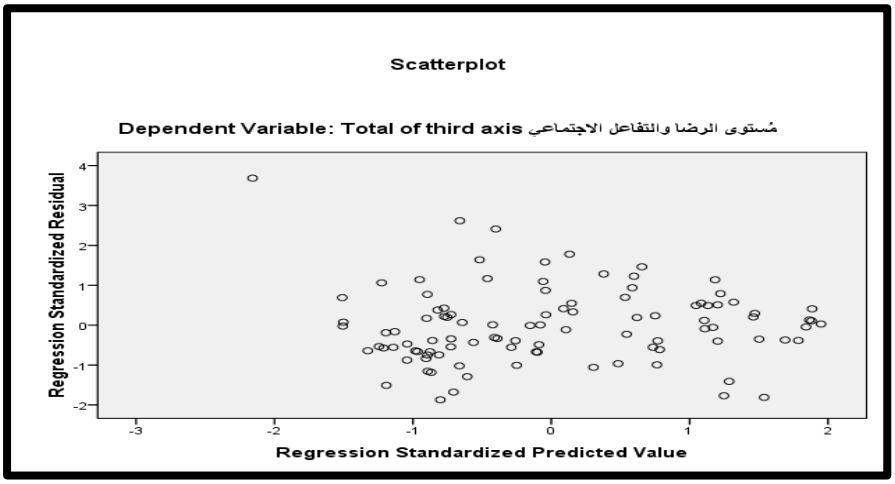

شكل (10). شكل الانتشار للبواقي مع القيم المتوقعة (ن= 303).

ويفترض الباحث تصورًا لنموذج مُقترح يوضح العلاقات والارتباطات بين مُتغيرات الدراسة؛ وذلك من خلال ما تم عرضه من التحليلات الإحصائية السابقة وفي ضوئها يكون شكل النموذج كالتالي:

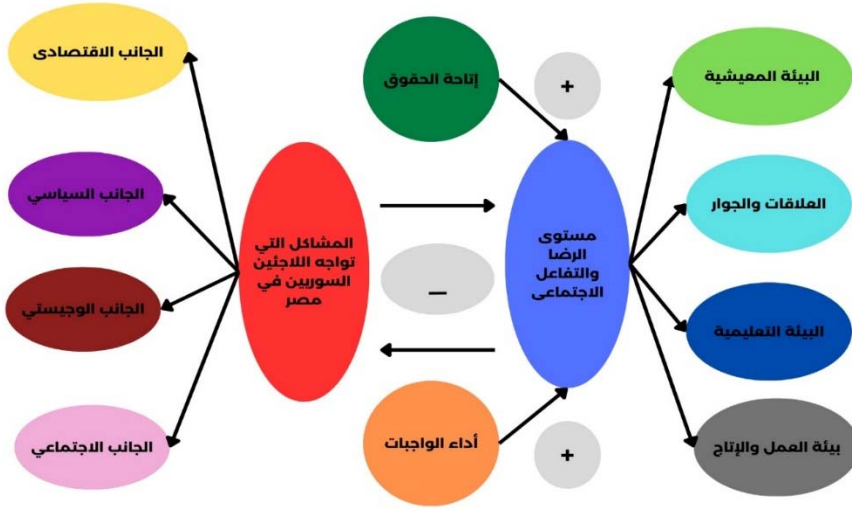

شكل (11). رسم تخطيطي للنموذج البنائي النظري المُقترح ومساراته من التحليلات الإحصائية السابقة.

سابعًا: النَّتائج العامَّة لِلدِّراسة والتَّوْصيات:

(7-1) النتائج العامة:

(1) تقييم مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي للاجئين السوريين في المجتمع المصري:

تشير نتائج الدراسة إلى أن مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي بين اللاجئين السوريين في مصر يتسم بدرجات مرتفعة نسبيًا في بعض الجوانب، حيث يبرز شعور عام بالاستقرار والتكيف مع المجتمع المصري، مدعومًا بروابط اجتماعية قوية ومشاركة فعّالة في الحياة اليومية. ومع ذلك، تظهر بعض الفروق في بعض الجوانب التي تتطلب دراسة معمقة وتدخلًا تنمويًا.

- **مستوى الرضا العام:** يعبر معظم اللاجئين عن مستويات إيجابية من الرضا عن حياتهم في مصر؛ يعكس هذا الميل الإيجابي شعورًا عامًّا بالاستقرار والتكيف مع المجتمع المصري، مدعومًا بالعلاقات الاجتماعية والانخراط في الحياة اليومية.
- **التفاعل الاجتماعي والعلاقات المجتمعية:** يتمتع اللاجئون السوريون بدرجات مرتفعة من التفاعل الاجتماعي، خاصة في دوائر العلاقات والجوار والبيئة التعليمية، مما يعكس وجود شبكات دعم قوية تعزز من تفاعلهم واندماجهم. ومع ذلك، فإن التفاعل في بيئة العمل لا يزال محدودًا، حيث يواجه بعض اللاجئين تحديات مهنية تؤثر على تكاملهم الاقتصادي داخل المجتمع المصري.
- **لعوامل المؤثرة على مستوى الرضا:** يتأثر رضا اللاجئين السوريين في مصر بشكل واضح بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية، حيث يرتفع مع تحسن الدخل الشهري واستقرار طبيعة العمل، خاصة لدى من يعملون في وظائف مستقلة أو ريادية. في المقابل، تُظهر النتائج أن العلاقات الاجتماعية تُبنى بدرجة أكبر على التفاعل المجتمعي لا على الإتاحة القانونية للحقوق، مما يؤكد أهمية البُعد الاجتماعي في تعزيز الاندماج.
- **تأثير المشكلات الاجتماعية على مستوى الرضا:** رغم الارتفاع العام في مستويات الرضا، لا تزال هناك تحديات تتعلق بالحصول على الحقوق، خاصة في مجالات **التوظيف والإسكان**، حيث

يواجه بعض اللاجئين قيودًا تؤثر على جودة حياتهم، تُظهر النتائج أن اللاجئين الذين يواجهون مشكلات قانونية أو اقتصادية لديهم مستويات رضا أقل، مما يبرز الحاجة إلى تدخلات سياسية وتنموية لتعزيز شعورهم بالاستقرار.

(2) توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي لدى اللاجئين السوريين وإتاحة الحقوق، حيث تم تأكيد هذه العلاقة في الدرجة الكلية والدرجات الفرعية، باستثناء بُعد "العلاقات والجوار"، الذي لم تكن علاقته بإتاحة الحقوق ذات دلالة إحصائية رغم كونها موجبة.

(3) توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي لدى اللاجئين السوريين وأداء الواجبات، حيث ثبتت هذه العلاقة في الدرجة الكلية والدرجات الفرعية، باستثناء بُعد "العلاقات والجوار"، الذي لم تكن علاقته دالة إحصائيًا، وكذلك بُعد "بيئة العمل والإنتاج"، الذي كانت علاقته سالبة وغير دالة إحصائيًا.

(4) توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي لدى اللاجئين السوريين والمشكلات التي يواجهونها في مصر، حيث ثبتت هذه العلاقة في كل من الدرجة الكلية والدرجات الفرعية.

(5) يختلف مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي باختلاف المتغيرات والخصائص الاجتماعية، مثل النوع، السن، طبيعة العمل، متوسط الدخل الشهري، عدد أفراد الأسرة، مكان وطبيعة السكن، ومدة الإقامة، حيث كانت هذه الاختلافات ذات دلالة إحصائية سواء في الدرجة الكلية أو الدرجات الفرعية.

(6) يتأثر مستوى الرضا والتفاعل الاجتماعي بتأثير المحددات الاجتماعية وفقًا لتباين الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة، مما يعكس أهمية السياقات الاجتماعية والاقتصادية في تشكيل تجارب اللاجئين السوريين في مصر.

(7-7) توصيات الدراسة:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي تؤكد على أهمية تبني نهج شامل يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتجربة اللجوء، مما يسهم في تعزيز الرضا الاجتماعي والتفاعل الإيجابي بين اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في مصر.

1- تعزيز برامج الدمج الاجتماعي من خلال إنشاء منصات للحوار المجتمعي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، ودعم الأنشطة الثقافية والرياضية المشتركة التي تعزز من رأس المال الاجتماعي.

2- تقديم سياسات إسكانية مستدامة، ودعم اللاجئين في الحصول على مساكن ملائمة، خاصة لمن يعانون من تحديات الاستئجار، مع تعزيز البيئة الريفية كخيار مناسب لبعض اللاجئين.

3- تطوير استراتيجيات تعليمية متكاملة بحيث توازن بين توفير فرص التعليم الجيد وتقليل الآثار الاجتماعية والنفسية المصاحبة لعملية الاندماج التعليمي.

4- ضرورة تبني مقاربة شاملة لدعم اللاجئين على أن تشمل السياسات التنموية تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية، ومعالجة القيود الهيكلية (مثل القوانين والإجراءات البيروقراطية)، إلى جانب تعزيز الدعم النفسي والاجتماعي لضمان استدامة التفاعل الاجتماعي.

5- تعزيز العدالة التشاركية بحيث يجب إشراك اللاجئين في تصميم البرامج التنموية والاجتماعية لضمان تلبية احتياجاتهم الفعلية، وذلك من خلال توفير آليات تضمن مشاركتهم في صنع القرار.

6- التعامل مع التفاوتات الاقتصادية بتوفير برامج دعم اقتصادي موجهة للفئات الأكثر احتياجًا، خاصة في بيئات العمل غير المستقرة، مما يسهم في تعزيز شعورهم بالاستقلالية والاستقرار الاجتماعي.

7- تعزيز التعاون بين المنظمات المحلية والدولية لتنسيق الجهود في دعم اللاجئين، سواء من حيث تقديم الخدمات أو خلق فرص اقتصادية أكثر إنصافًا.

مراجع الدراسة:

1. أحمد، محمد سيد. (2020). السوريون في مصر: أحوالهم المعيشية واحتمالات عودتهم. جامعة المنوفية. مجلة بحوث كلية الآداب، 31 (120)، 1747- 1788.
2. أمين، سارة. (2024). كيف يتفاعل المجتمع الدولي مع اللاجئين؟. القاهرة: مركز رع للدراسات الاستراتيجية. مساحات فكرية (4)، 26- 30.
3. بربري، سحر حساني. (2017). أوضاع اللاجئات في المجتمع المصري: دراسة ميدانية على عينة من النساء السوريات اللاجئات فى مصر. حوليات آداب عين شمس، 45(7)، 75- 106.
4. البقيعي، حسام. (2024). ما هي التكاليف التي تتحملها الدولة المستقبلية للاجئين؟ القاهرة: مركز رع للدراسات الاستراتيجية. مساحات فكرية (4)، 17- 20.
5. بيك، أورليش. (2013). مجتمع المخاطر العالمي: بحثًا عن الأمان المفقود. ترجمة: عادل، علا وآخرون. القاهرة. المركز القومي للترجمة.
6. جيدنز، أنطوني. (2005). عالم منفلت: كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا. ترجمة: محي الدين، محمد. القاهرة. دار ميرت للنشر والمعلومات.
7. حمدان، جمال. (٢٠٠١). شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان. ج٢. القاهرة: دار الهلال.
8. زوبتة، حلا منير. (2023). واقع الاندماج الاجتماعي- الاقتصادي لدى المهاجرين السوريين قسريًا في المجتمع المصري. مجلة بحوث الشرق الأوسط، (83)، 235- 258.
9. زيادة، أحمد رشيد. (٢٠١٨). مستوى الرضا عن الحياة الأسرية والرضا الذاتي لدى عينة من اللاجئين السوريين بالأردن. مجلة العلوم التربوية و النفسية، 2(6)، 72- 90.
10. الصقر، أحمد تيسير والجوالدة، فؤاد عيد. (2017). الضغط النفسي وعلاقته بالتوافق الاجتماعي لدى اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري في الأردن. مجلة جامعة عمان العربية للبحوث - سلسلة البحوث التربوية والنفسية، 1(1)، 205- 229.
11. ضاهر، جوزيف. (2023). رجال الأعمال والمستثمرين السوريون في مصر وعلاقتهم بسوريا: تقرير مشروع بحثي مشروع

المسارات السورية. مركز روبرت شومان للدراسات العليا بالجامعة الأوروبية بفلورنسا.
12. عامر، أنور سيد كامل. (2022). تداعيات اللجوء السوري على مصر وسياسات مجابهته: دراسة في الجغرافيا السياسية. حولية كلية الآداب، جامعة بني سويف. 11(3). 1439-1501.
13. العربي، حسناء. (2022). الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للجاليات المهاجرة: دراسة ميدانية على عينة من السوريين بمدينة السادس من أكتوبر. المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، 6 (6)، 56-89.
14. علام، رابحة سيف وآخرون. (2016). وضع اللاجئات والنازحات في الدول العربية: المرأة في خضم الصراعات. هيئة الأمم المتحدة للمرأة: منظمة المرأة العربية.
15. علي، سامية سامي أحمد. (2019). الهجرة القسرية ومشكلات التكيف الاجتماعي للأسر السورية. مجلة كلية الآداب بجامعة بني سويف 53، 113- 127.
16. كمال، ندى يسري. (2020). الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة السورية على المجتمع المصري: دراسة سوسيو أنثروبولوجية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع.
17. محمد، إنصاف. (2024ب). اللاجئون السوريون في مصر بين الواقع والمصير المجهول: تقييم حالة. تركيا: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 1-11.
18. محمد، رضوى. (2024أ). تكلفة باهظة... التحديات الاقتصادية لعودة اللاجئين في بلدان النزاع. القاهرة: مركز رع للدراسات الاستراتيجية. مساحات فكرية (4)، 21- 25.
19. يحيى، فراس حاج. (2018). السوريّون في مصر: استثمارات كبيرة في جوّ متقلّب. مبادرة الإصلاح العربي، 1- 14.

20. *Abu* Jiries, A. (2014). The U.S. foreign policy toward the current Syrian crisis. Master's thesis, University of Jordan, Faculty of Graduate Studies, Jordan.
21. Akram, S. M. et al., (2019). Protecting Syrian Refugees: Laws, Policies, and Global Responsibility Sharing. Middle East Law and Governance, 7(3), 287-318.

22. Al Ibraheem, B., Kira, I. A., Aljakoub, J., & Al Ibraheem, A. (2017). The health crisis of Syrian refugees in Jordan. Eastern Mediterranean Health Journal, 23(10), 680-686.
23. Alpak, G., Unal, A., Bulbul, F., Sagaltici, E., Bez, Y., Altindag, A., ... & Savas, H. A. (2015). Post-traumatic stress disorder among Syrian refugees in Turkey: A cross-sectional study. International Journal of Psychiatry in Clinical Practice, 19(1), 45-50.
24. Ayoub, M. & Khallaf, S. (2014). Syrian Refugees in Egypt: Challenges of a Politically Changing Environment. Cairo Studies on Migration and Refugees, (7), 1–76.
25. Ayoub, M. (2016). The situation of Syrian refugees in Egypt. ORIENT, 32- 39.
26. Bauman, Z. (2007). Liquid Times: Living in an Age of Uncertainty. Cambridge: Polity Press.
27. Beck, U. (1992). Risk Society "Towards a New Modernity". New York, London. Association with Theory, Culture & Society.
28. Berry, J. W. (1997). Immigration, acculturation, and adaptation. Applied Psychology: An International Review, 46(1), 5–34.
29. Bianco, R. (2017). The double condition of "refugees and students": interferences and educational implications. Proceedings of the Refugees in the Middle East "Human security: international community obligations and hosting communities' role", Amman, Jordan, 563-581.
30. Blumer, H. (1986). Symbolic interactionism: Perspective and method. University of California Press.
31. Bourdieu, P. (1986). The Forms of Capital. In J. G. Richardson (Ed.), Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education. Greenwood Press.
32. Cherri, Z., Arcos González, P., & Castro Delgado, R. (2016). The Lebanese-Syrian crisis: Impact of influx of Syrian refugees to an already weak state. Risk Management and Healthcare Policy, 9, 165-172.

33. Cheung, S. Y. & Phillimore, J. (2013). Social networks and refugee integration. Research Report for Nuffield Foundation, April. 1- 51.
34. Coleman, J. S. (1990). Foundations of Social Theory. Harvard University Press.
35. Crisp, J. (2004). The local integration and local settlement of refugees: a conceptual and historical analysis, Working Paper, (102), UN High Commissioner for Refugees (UNHCR).
36. Durkheim, E. (1960). The Division of Labour in Society. Translated by George Simpson. Fourth Printing. New York: NOBLE Offset Printers
37. Elshokeiry, N. (2016). Egypt's Post 2012 Response to the Syrian Refugee Crisis: A Theoretical Critique of Practical Approaches. The American University in Cairo, PPAD Working Paper series, 1- 30.
38. Evans, B. & Bauman, Z. (2016). The Refugee Crisis Is Humanity's Crisis. The Opinion Pages. The New York Times, 1-8.
39. Forooshani, A.; Izadikhah, Z.; Renzaho, A. & O'Connor, P. (2019). Effectiveness of Psychological Interventions on Young Refugees' Social Adjustment: A Meta-analysis. Journal of Refugee Studies, 34(1), 976–992.
40. Fraser, N. & Honneth, A. (2003). Redistribution Or Recognition?: A Political-Philosophical Exchange. London: Verso.
41. Fraser, N. (2008). Scales of Justice: Reimagining Political Space in a Globalizing World. New York: Columbia University Press.
42. Giddens, A. (1991). Modernity and Self-Identity "Self and Society in the Late Modern Age". Cambridge & Oxford: polity press.
43. Giddens, A., Duneier, M., Appelbaum, R. P. & Carr, D. (2017). Introduction to Sociology. Thirteenth Edition. W.W. Norton & Company: Seagull.

44. Gilbert, B. (2017). The Syrian Refugee Crisis: a resettlement programme that meets the needs of the most vulnerable. The Centre for Social Justice (CSJ), 1- 60.
45. Gurr, T. R. (2012). Why men rebel. New Jersey: Princeton University Press.
46. Haliloğlu Kahraman, Z. E. (2022). Subjective evaluations of Syrian refugees on residential satisfaction: an exploratory study in an ethnic enclave in Turkey. J Hous and the Built Environ 37, 747–775.
47. Hussein, N. (2017). The Residential Mobility of Syrian Refugees in Greater Cairo: Analysing Neighbourhood Characteristics of Masaken Othman and Beit El Eila (6th of October City). Msc thesis. Faculty of Engineering. Cairo University.
48. Hynie, M. (2018). Refugee integration: Research and policy.Peace and Conflict: Journal of Peace. Psychology, 24(3), 265–276.
49. ILO. International Labour Organization. (2023). Decent work for refugees in Lebanon. International Labour Organization.
50. ILO. International Labour Organization. (2018). Market Systems Analysis for Syrian Refugees in Egypt. Geneva: International Labour Organization (ILO).
51. Khamis V. (2019). Posttraumatic stress disorder and emotion dysregulation among Syrian refugee children and adolescents resettled in Lebanon and Jordan. Child Abuse Negl, 89, 29-39.
52. Lazarus, R. S. (1991). Emotion and adaptation. Oxford University Press.
53. Lenner, K. (2016). The politics of pledging: reflections on the London donors conference for Syria. Migration Policy Centre, (3), 1- 6.
54. Lenner, K., & Turner, L. (2018). Making refugees work? The politics of integrating Syrian refugees into the labor market in Jordan. Middle East Journal, 73(1), 25-50.
55. Magwaza, T & Khumalo, F. (2003). A Struggle for Survival: The Lives of Mozambican Women in a Stanger

Refugee Village. Agenda: Empowering Women for Gender Equity,55, 15–25.
56. Mahmoud, M. (2017). The economic and social integration of the Syrian migrants and refugees in El-Rehab city in Egypt. Master's Thesis, the American University in Cairo. AUC Knowledge Fountain.
57. McGuinness, T. (2017). The UK response to the Syrian refugee crisis, Commons Library Briefing. UK: House of Commons Library.
58. Miller, K. E. & Rasmussen, A. (2010). War exposure, daily stressors, and mental health in conflict and post-conflict settings: Bridging the divide between trauma-focused and psychosocial frameworks. Social Science & Medicine, 70(1), 7–16.
59. Nethersole, R. (2001). Models of Globalization. PMLA ,116(3), 638 – 649.
60. Palinkas, L. A.; Horwitz, S. M., Green, C. A.; Wisdom, J. P.; Duan, N. & Hoagwood, K. (2015). Purposeful Sampling for Qualitative Data Collection and Analysis in Mixed Method Implementation Research. Adm Policy Ment Health, 42(5), 533-44.
61. Parsons, T. (1991). The social system. 2nd Edition. United Kingdom: Routledge.
62. Phillimore, J., & Goodson, L. (2008). Making a place in the global city: The relevance of indicators of integration. Journal of Refugee Studies, 21(3), 305-325.
63. Putnam, R. D. (2000). Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community. New York: Simon & Schuster.
64. Rawls, J. (2009). A Theory of Justice. Cambridge: Harvard University Press.
65. Richmond, A. H. (2005). Globalization and the Refugee Crisis. York University: Centre for Refugee Studies, CRS Working Paper Series, 1- 18.
66. Runciman, W. G. (1967). Relative deprivation and social justice. London: Routledge.

67. Schneiderheinze, C. & Lücke, M. (2020). Socio-economic impacts of refugees on host communities in developing countries. PEGNet Policy Studies, No. 03/2020, Kiel Institute for the World Economy (IfW), Poverty Reduction, Equity and Growth Network (PEGNet), Kiel.
68. Schweitzer, R., Melville, F., Steel, Z., & Lacherez, P. (2006). Trauma, post-migration living difficulties, and social support as predictors of psychological adjustment in resettled Sudanese refugees. Australian and New Zealand Journal of Psychiatry, 40(2), 179-187.
69. Sen, A. (2001). Development as Freedom. USA: Oxford University Press.
70. Sirin, S. R., & Rogers-Sirin, L. (2015). The educational and mental health needs of Syrian refugee children. Migration Policy Institute, 1-22.
71. Smith, H. J., Pettigrew, T. F., Pippin, G. M., & Bialosiewicz, S. (2012). Relative deprivation: A theoretical and meta-analytic review. Personality and Social Psychology Review, 16(3), 203–232.
72. Stryker, S. (2002). Symbolic Interactionism: A Social Structural Version. Benjamin-Cummings: Blackburn Press.
73. UNHCR, (2021). Ministry of Foreign Affairs and UN launch Joint Platform for Migrants and Refugees in Egypt. UNHCR: The Egyptian MFA and the UN in Egypt launch the Joint Platform for Migrants and Refugees.
74. UNHCR. (2018). Improving livelihoods and economic opportunities for Syrian refugees and host communities. Amman, Jordan: the UNHCR-UNDP.
75. UNHCR. (2020). Syria Regional Refugee Response: Egypt. Geneva: UNHCR.
76. UNHCR. (2022). Social cohesion survey: Syrian refugees in Lebanon. United Nations High Commissioner for Refugees. UNHCR.

77. UNHCR. (2023). Global Report on Integration. Geneva: United Nations High Commissioner for Refugees. UNHCR Publications.
78. UNHCR. (2023). Government of Egypt, UNHCR organize a joint workshop with all partners to kick off the 2024 Egypt refugee response plan.
79. UNHCR. (2024). Fact Sheet– Egypt. Geneva: UNHCR, the UN Refugee Agency.
80. UNHCR. (2025). Community- Based Protection. United Nations High Commissioner for Refugees. UNHCR.
81. UNHCR. (1951). Convention relating to the Status of Refugees. Geneva: United Nations. United Nations High Commissioner for Refugees
82. United Nations. (1987). Our Common Future. World Commission on Environment and Development. Oxford University Press.
83. United Nations. (2015). Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development. Department of Economic and Social Affairs, Sustainable Development.
84. Ward, C.; Bochner, W. & Furnham, A. (2020). The Psychology of Culture Shock. London: Routledge.
85. Yastıoğlu, S. & Alparslan, A. M. (2023). Job-Occupation Choice and Happiness at Work of Refugees: A Cross-Country Qualitative Research. OPUS Journal of Society Research, 20(55), 620-636.
86. Young. I. M. (2022). Justice and the Politics of Difference. USA: Princeton University Press.
87. Zetter, R. (2007). More Labels, Fewer Refugees: Remaking the Refugee Label in an Era of Globalization, Journal of Refugee Studies, 20(2), 172–192.